جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مدخل للعلاقات الدولية

مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية

لطلبة السنة الثانية جذع مشترك في العلوم السياسية

من إعداد: د. بوزيدي عبد الرزاق

أستاذ محاضر –ب– في العلوم السياسية

bouzidiabderrazak@yahoo.com

السنة الجامعية: 2025–2026

مقدمة:

تعتبر دراسة العلاقات الدولية ذات أهمية بالغة في عالم اليوم خاصة في ظل تداخل هذه العلاقات وتنوعها وتعددها على مستوى المجالات والفاعلين، حيث أنها أصبحت محل إهتمام على مستوى الباحثين والدارسين وكذلك صانعي القرارات على مستوى الوحدات الدولية المختلفة، وذلك بهدف فهم وتفسير الظواهر والسلوكيات الدولية ومحاولة اتخاذ قرارات على المستوى الدولي لتحقيق أهدافها ومصالحها.

إن دارسي العلاقات الدولية قد تواجههم العديد من الصعوبات والتعقيدات، خصوصا فيما يتعلق بتناول هذه العلاقات كتفاعل دولي بأبعادها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية، أو بالتعامل معها بوصفها حقلا معرفيا أي كموضوع للدراسة والتحليل.

ومن جهة أخرى فإن تناول العلاقات الدولية يطرح العديد من علامات الاستفهام، حول ما إذا كانت ترتبط بالعلاقات التي كانت سائدة منذ العصور القديمة بين مختلف القبائل والشعوب والمدن والإمبراطوريات في مختلف المجالات العسكرية والتجارية والثقافية، أم أن الأمر يتعلق فقط بتلك العلاقات الخارجية الرسمية التي برزت مع ظهور الدولة القومية في صورتها الحديثة مع معاهدة واستفاليا سنة 1648، وما تلاه بعد ذلك من ظهور لفواعل جدد إلى جانب الدولة أصبح لهم دور لا يقل فعالية عن دور الدولة في الساحة الدولية.

ظهرت العلاقات الدولية كفرع أكاديمي بعد الحرب العالمية الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية، ومع بداية العشرينيات من القرن الماضي انتقلت إلى الجامعات الأخرى في أوروبا، وقد أصبحت العلاقات الدولية علما مستقلا بذاته عن العلوم السياسية، حيث أصبح لها مناهج ونظريات وأدوات بحث وموضوع خاص به يميزه عن العلوم الأخرى.

إن تحليل الظواهر الدولية لا يمكن أن يقتصر فقط على معرفة ودراسة الأحداث الراهنة، بل هو بحاجة إلى فهم للوقائع والأحداث الماضية أي التاريخ، وكذلك الاهتمام بالأفكار المهمة حول سلوكات وكيفية تصرف البشر في مختلف القضايا، بالإضافة إلى ضرورة الإلمام بمختلف التخصصات المتداخلة مع العلاقات الدولية، بما في ذلك العلوم السياسية والقانون والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس، وكذلك الاعتماد على أراء وأفكار العديد من المفكرين والباحثين في مراحل تاريخية مختلفة .

المحاور الأساسية

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية:

أولا: تعريف العلاقات الدولية:

ثانيا: علاقات مفهوم العلاقات الدولية بالمفاهيم ذات الصلة:

ثالثا: الصعوبات والإشكاليات التي تواجه تعريف العلاقات الدولية:

المحور الثاني: نشأة العلاقات الدولية وتطورها التاريخي:

أولا: العلاقات الدولية في العصر القديم:

ثانيا: العلاقات الدولية في القرون الوسطى:

ثالثا: العلاقات الدولية في العصر الحديث:

المحور الثالث: العلاقات الدولية دراسة الموضوع والمنهج:

أولا: موضوع العلاقات الدولية:

ثانيا: مناهج العلاقات الدولية:

المحور الرابع: الفواعل المؤثرة في العلاقات الدولية: طبيعة ودور الأطراف الدولية:

أولا :الدولة:

ثانيا: المنظمات الدولية:

ثالثا: المنظمات غير الحكومية:

رابعا: الشركات متعددة الجنسيات:

خامسا: حركات التحرر الوطني:

سادسا: الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة على المسرح الدولي:

المحور الخامس: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:

أولا: العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية:

ثانيا: العوامل الجديدة المؤثرة في العلاقات الدولية:

المحور السادس: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية:

أولا: المدرسة المثالية:

ثانيا: المدرسة الواقعية:

ثالثا: المدرسة الماركسية (الشمولية):

رابعا: المدرسة الليبرالية (التعددية):

خامسا: المدرسة السلوكية (العلمية):

المحور السابع: التحديات الدولية الراهنة:

أولا: تأثير النزاعات والصراعات على العلاقات بين الدول:

المحور الثامن: التحديات والتهديدات الأمنية المعروفة في العلاقات الدولية:

أولا: الأمن الطاقوي والغذائي في العالم:

ثانيا: تهديد الظاهرة الإرهابية:

ثالثا: قضية التنمية في العالم

رابعا: تهديد التغير المناخي:

خامسا: النزاعات حول المياه في العالم: نموذج النزاع المصري الأثيوبي:

سادسا: الهجرة غير الشرعية وتداعياتها:

المحور الأول :الإطار المفاهيمي للعلاقات الدولية:

أولا: تعريف العلاقات الدولية:

استخدمت كلمه دولية International لأول مرة من قبل المفكر البريطاني جيرمي بينثام في كتابه "مدخل المبادئ الأخلاق والتشريع" سنة 1789 والذي تحدث فيه عن تحول علاقات بين الأسر إلى العلاقات الدولية وقد استخدمت تلك الكلمة للتعبير عن فرع من فروع القانون الذي كان يطلق عليه "قانون الأمم **ledroit des nations**" أو"قانون الشعوب " **le droit des peuples** وهما مصطلحان مستمدان من القانون الروماني ويشير إلى المبادئ التي كان يطبقها الرومان في المسائل التي تتضمن علاقات مع الأجانب.

وقد استخدم مصطلح "دولية" في بدايته للتعبير عن العلاقات الرسمية بين الملوك ومع تطور الوحدات السياسية إلى دول أصبح التعبير أكثر دقة.

وفيما يلي سنورد بعض التعاريف المتعلقة بالعلاقات الدولية:

يعرفها **أوستن Austen**: هي تفاعل سلمي أو صراعي بين دول ذات سيادة، حسب قواعد ثابتة للقانون الدولي[1].

ما يمكن أن نقوله حول هذا التعريف أنه حصر العلاقات الدولية بين الدول ذات السيادة فقط، ولكن ما دور المستعمرات والمحميات والدول الموضوعة تحت الوصاية؟ كذلك ما دور المنظمات وحركات التحرر؟

أما **هولستي Holstu**: حاول التفريق بين نوعين من العلاقات الدولية: السياسة العليا السياسة الكلية.

-**السياسة العليا:** هي اختصاص الدولة في قضايا السلم والحرب.

-**السياسة الكلية:** فهي تشمل كل الفواعل ليس فقط الدولة، وهي تشمل كل المجالات ماعدا السلم والحرب.

[1] سعد حقي توفيق، **مبادئ العالقات الدولية** (عمان: دار وائل للنشر،2006)، ص.26.

انتقد **Held** هذا التعريف حيث اعتبره غير واقعي وذلك لأن السياسة ليست حكرا على الدولة فقط، بل إن هناك وحدات أخرى كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والأحلاف كحلف الناتو.

بينما يذهب **مارتن** إلى التركيز على المعيار الجغرافي في تعريف العلاقات الدولية حيث يرى أنها مجموعة المبادلات التي تعبر الحدود، ويضيف **مارسيل ميرل** المعيار السياسي الذي يراه رئيسيا في تعريف العلاقات الدولية حيث يعرفها بأنها: "كل ظاهرة إنسانية تولد من أحد جهات الحد السياسي وتمارس تأثيرا على التصرفات الإنسانية في الجهة الأخرى من الحد السياسي[1].

نلاحظ أن **مارتن** ركز في تعريفه على المبادلات الدولية فقط والعلاقات الدولية هي أوسع من ذلك، حيث تشمل كل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية، السياسية.

أما **مارسل ميرل** فقد عرفها في كتابه "سوسيولوجيا العلاقات الدولية "عام 1986 1986 بأنها "كل التدفقات التي تعبر الحدود أو حتى تتطلع نحو عبورها ويمكن وصفها بالعلاقات الدولية وتشمل هذه التدفقات العلاقات بين حكومات هذه الدول[2].

وبذلك فقد حصرها **ميرل** في الجانب السياسي أي أن العلاقات الدولية ذات طابع سياسي ولها أثار سياسية وهذا أيضا تعريف محدود فالعلاقات الدولية أشمل من ذلك[3].

يعرفها **نيكولاس سبيكمان:** العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، والسلوك الدولي هو سلوك اجتماعي لأشخاص أو مجموعات تؤثر وتتأثر بسلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دول أخرى[4].

نلاحظ أن سبيكمان حصر العلاقات الدولية في الجانب الإنساني فقط، وكذلك الفاعلين هم الأشخاص مستبعدا الدول والمنظمات.

---

[1] بن صايم بونوار، **المدخل للعلاقات الدولية**، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية، لطلبة السنة ثانية جذع مشترك علوم سياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، 2020/2019،ص.2.

[2] محمود حسن أحمد، **العلاقات الدولية في دار الإسلام** (دمشق: دار الثقافة العربية، 1996)، ص.12.

[3] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية** (الأردن:دار الشروق للنشر و التوزيع،2004)،ص.23.

[4] عدنان طه الدوري، **العلاقات السياسية الدولية** (ليبيا:الجامعة المفتوحة، ط4، 1998)،ص.24.

عنـد محاولـة البحـث عـن تعريـف عـام مجـرد العلاقـات الدوليـة، نجـد أنفسـنا مضـطرين للقيـام بعملية اختزال لأهم التعاريف التي قدمت حول العلاقات الدولية، والتي يمكن حصرها في صنفين:

الصـنف الأول: يحصـر العلاقـات الدوليـة فـي إطـار التفـاعلات والسـلوكيات التـي تقـوم بهـا هيئـة سـلطوية منظمـة ومبرمجـة قصـد تحقيـق مجموعـة مـن الغايـات والأهـداف، (تعريـف جـيمس روزنـو) الـذي اعتبرهـا مجموعـة النشـاطات التـي يقـوم بهـا الممثلـون الرسـميون للمجتمـع فـي البيئـة الدوليـة لتحقيق هدف ما.

الصـنف الثـاني: مـن التعـاريف يتجـه نحـو تحديـد مفهـوم الفـرد فـي كـل النشـاطات والأفعـال وردود الأفعـال الصـادرة مـن هيئـة رسـمية أو غيـر رسـمية فـي السـاحة الدوليـة (الـدول وغيرهـا مـن الفواعل)[1].

مـن خـلال كـل مـا سـبق يمكـن أن نقـول أنـه يمكـن اعتبـار علاقـة مـا أنهـا علاقـة دوليـة إذا تـوفر ما يلي:

- إذا تعدت الحدود القومية
- إذا كان له أثر معين سياسي، اقتصادي، ثقافي، أمني
- لها أطراف معينة قد تكون دول، منظمات، شركات متعدد الجنسيات، أفراد... الخ.

ثانيا: علاقات مفهوم العلاقات الدولية بالمفاهيم ذات الصلة:

يتميـز مفهـوم العلاقـات الدوليـة عـن العديـد مـن المفـاهيم المشـابهة حيـث نجـد أحيانـا أن هنـاك مـن يسـتخدمها كمترادفـات وذلـك لتقـاطع موضـوع الدراسـة فـي حـين أنهـا لا تفيـد نفـس المجـال العلمـي، ولعلى أهمها:

- العلاقات الدولية والسياسة الخارجية foreign palicy:

نعـرف السياسـة الخارجيـة بأنهـا مجـال تطبيـق العلاقـات الدوليـة وبـدون السياسـة الخارجيـة لا يمكـن الحـديث عـن علاقـة دوليـة بـين الدولـة(أ) والدولـة (ب)، أمـا العلاقـات الدوليـة فهـي علاقـات بـين السياسات الخارجية لجميع الوحدات السياسية ذات السيادة في المجتمع الدولي.

[1] محمود خلف، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية** (عمان:دار زهران للنشر، 1998)،ص-ص108-110.

تتميز السياسة الخارجية بطابعها الوحدوي أي تدرس سلوك الخارجي لوحدة سياسة واحدة، أما العلاقات الدولية فتنصرف إلى دراسة مجموعة التفاعلات بين وحدتين أو أكثر في حالة مستمرة من الفعل ورد الفعل.

السياسة الخارجية هي عملية تتم داخل الدولة للتعامل مع البيئة الخارجية، بينما العلاقات الدولية نتيجة تفاعلات متعددة صراعية وتعاونية لمختلف الفواعل في النظام الدولي.

يقول الدكتور السيد سليم أنه إذا كانت السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تنتهجها وحدة سياسة دولية واحدة، فان العلاقات الدولية تمتد إلى مجموعه تفاعلات التي تحدث بين وحدتين أو أكثر.

السياسة الخارجية← دول / العلاقات الدولية ← كل الوحدات الدولية.

إذا علاقة السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية هي علاقة تداخل وليس ترادف[1].

- العلاقة الدولية والسياسة الدولية International politics:

تعني السياسة الدولية دراسة السياسات الخارجية للدول وتفاعلها مع بعضها البعض.

كما تعرف أيضا بأنها حصيلة التفاعلات الحادثة على مستوى البيئة الدولية، والتي تشمل السلوكات الصادرة عن الوحدات السياسية المتفاعلة، أما العلاقات الدولية هي نظام الروابط الواقعية ما بين الدول كنتيجة لنشاطاتها، أي أن السياسة الدولية تعتبر عنصر فعالا ومهما لتشكيل وتفعيل العلاقات الدولية وهذه العلاقات تتبدل باستمرار تحت تأثير السياسة الدولية.

تشمل السياسة الدولية بعدا رئيسيا في النشاط الدولي وليس كله، حيث لا تشمل ما تعبر عنه من تفاعلات اقتصادية وعسكرية واجتماعية... وغيرها، أما العلاقات الدولية فهي أوسع من حيث الفواعل والمضمون والأبعاد عن السياسة الدولية.

إذا السياسة الدولية هي مرادف للسياسة العالمية **world politics** [2].

-العلاقات الدولية والدبلوماسية Diplomacy :

---

[1] تامر نادي، **الفرق بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية**، متحصل عليه من الموقع: https://arabprf.com/?p=3044، تاريخ الدخول:2024/01/24.

[2] مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر (بيروت: سلسلة أفاق دولية، 2014)،ص3.

حسب تعريف **هارولد نيكلسون** الدبلوماسية هي إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض.

كما تعرف الدبلوماسية بأنها أداة تنفيذ السياسة الخارجية، حيث يقوم الدبلوماسي بتنفيذ الخطة التي ترسم من طرف رجل السياسة وقت السلم[1].

إذا الدبلوماسية هي الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الخارجية للدول والتي هي جزء من العلاقات الدولية.

تقتصر الدبلوماسية على الجانب السلمي فقط وهو التفاوض، أما العلاقات الدولية فهي تشمل كل النشاطات السلمية والصراعية.

-العلاقات الدولية والدراسات الدولية International stades:

الدراسات الدولية هو مصطلح أكثر شمولية من العلاقات الدولية لأنه يشمل الاقتصاد الدولي، القانون الدولي، المنظمات الدولية، العلاقات الدولية.

تعد الدراسات الدولية حقل أكاديمي واسع يشمل العديد من الدراسات، والعلاقات الدولية هي جزء منه.

العلاقات الدولية والشؤون الدولية International Affaires:

تتعلق الشؤون الدولية بأحداث منفصلة في طبيعتها ولا رابط بينها، أي وجود فواصل أو حواجز بين الأبعاد المختلفة للتفاعلات الدولية.

الأحداث في الشؤون الدولية قد تكون ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولكل منها مجال خاص وميدان مستقل تتحرك فيه وله آلياته وقواعده الخاصة.

أما العلاقات الدولية تتميز بالطبيعة الديناميكية للتفاعلات، أي أنها نسق مترابط المكونات والأبعاد وتتفاعل عناصر مع بعضها البعض[2].

ثالثا: الصعوبات والإشكاليات التي تواجه تعريف العلاقات الدولية:

---

[1] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008)،ص203.

[2] عصام عبد الشافي، **مفهوم العلاقات الدولية إشكاليات التعريف** (مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص2.

يصعب تقديم تعريف شامل ونهائي للعلاقات الدولية، وترتبط هذه الصعوبات بأشخاص العلاقات الدولية (الدول–منظمات دولية–شركات عابرة للحدود–أفراد) هذا من جهة، ومعوقات مرتبطة بإبعاد العلاقات الدولية من جهة أخرى، فهل العلاقات الدولية علاقات صراعية أم علاقات تعاونية في الأساس؟ وهل العلاقات الدولية في أساسها علاقات سياسية ام جيوستراتيجية أم علاقات أمنية؟ أو على العكس من ذلك هي علاقات في أساسها اقتصادية ومالية وتجارية وثقافية واجتماعية وتقنية؟

توحي كلمة دولية بعلاقات بين الدول ولهذا فان كلمة عالمية في نظر المفكرين الأمريكيين هي أفضل لأنها تقع إلى جانب الدول الجماعات والشركات، لذلك يقترح بعض المنظرين الدراسات الدولية أو العالمية، لان العلاقات الدولية هي جزء منها.

إن بسبب اختلاف الباحثين حول تقديم تعريف للعلاقات الدولية بمكن تحديده في النقاط التالية:

أولا: يتعلق بماهية هذه التفاعلات التي تقع خارج حدود الدولة، وما إذا كان من الأفضل تسميتها علاقات أم شؤون.

ثانيا: يدور حول أطراف هذه التفاعلات وهل الأفضل نسبتها إلى الأمم والشعوب أم إلى الدول أم إلى العالم كافة[1].

ثالثا: تتعدد التعاريف بشأن العلاقات الدولية وتتنوع بتعدد المدارس والاتجاهات الفكرية والزاوية التي ينظر من خلالها كل مفكر لهذه العلاقات، ومحاولة اعتماد كل مفكر على تعريف يستجيب لأغراضه المنهجية والعلمية.

رابعا: الترابط والتداخل الكبير بين العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية الأخرى: مثل العلوم السياسية والقانونية والاقتصادية، فضلا عن تعدد وتنوع المواضيع التي تهتم بدراستها العلاقات الدولية[2].

---

[1] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص.15.

[2] بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة** (القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، 1998)، ص338.

خامسا: تعدد النظريات التي تتناول ظاهرة العلاقات الدولية، حيث اختلفت بين تناول العلاقات الدولية بشكل كلي أو من جانب جزئي وهو ما زاد من صعوبة تحديد تعريف شامل للعلاقات الدولية.

سادسا: تشابه وتداخل مصطلح العلاقات الدولية مع المصطلحات الأخرى مثل السياسة الدولية والسياسة الخارجية والتنظيم الدولي والقانون الدولي، كل ذلك صعب من إمكانية تعريف العلاقات الدولية وجعل البعض يستخدم هذه المصطلحات كمترادفات[1].

سابعا: التغيير المستمر للظواهر الدولية وتركيبتها وعدم ثباتها، أي تغير الأحداث والواقع الدولي بشكل مستمر.

ثامنا: تغير الفواعل الدوليين **les actors**، حيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد بل ظهر العديد من الفواعل الجدد مثل: المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، الأفراد...وغيرها.

تاسعا: تغير الأولويات والاهتمامات أي أن مجالات العلاقات الدولية متعددة، وفي كل فترة يحدث صعود مجال معين، في مقابل نزول أو تراجع مجال أحر مثلا: الصراع في فترة الحرب العالمية الأولى والثانية كان صراعا عسكريا، أما في فترة الحرب الباردة كان صراعا إيديولوجيا، أما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي أصبح اقتصاديا، حيث أن مفهوم الخطر خلال الحرب الباردة كان المعسكر الشرقي، أما حاليا فقد أصبح متعدد الأوجه: البيئة–الإرهاب–الهجرة...الخ.

ويمكن تلخيص الصعوبات التي تواجه الباحثين في الوصول إلى تعريف شامل ودقيق للعلاقات الدولية في الشكل التالي:

---

[1] عبد الفتاح علي الرشدان، محمد خليل موسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية و القنصلية** (عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005)،ص15.

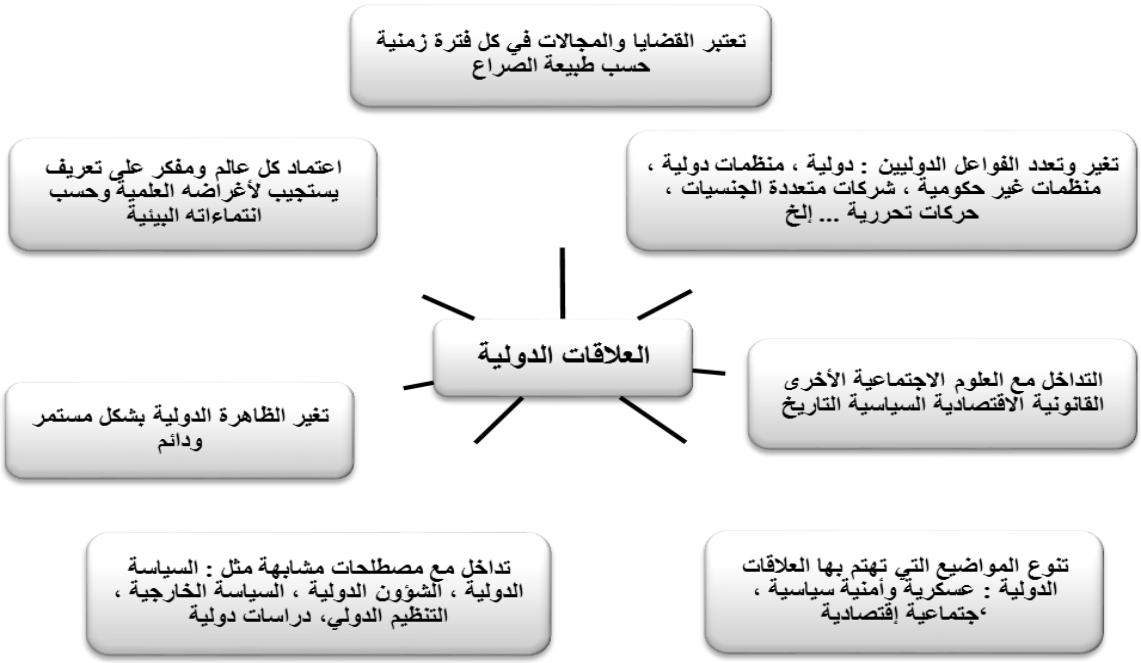

المصدر: من إعداد الباحث

المحور الثاني :نشأة العلاقات الدولية وتطورها التاريخي:

إن أهم إشكالية تكمن في الحقبة الزمنية التي ظهرت فيها العلاقات كتاريخ وكعلم والتي أثير بشأنها جدل واسع وهو الجدل النابع عن تعدد وتنوع واختلاف مدارس ونظريات العلاقات الدولية ناهيك عن اختلاف المفكرين والمنظرين فيما بينهم، لكن على العموم هناك العديد من وجهات النظر حول بداية ظهور العلاقات الدولية:

يرجع البعض بداية ظهور العلاقات الدولية إلى العهد الإغريقي وذلك في دراسات وأبحاث أفلاطون (427. 347 ق م) وآريسطو (384. 322 ق م) حول ظاهرتي الدولة المدينة والنظام الحكم ومن بين هؤلاء المفكرين نجد ريمون ارون (1904 .1933)[1].

وهناك من يرجعها إلى العصر الحديث مع المفكر الايطالي نيكولا ميكافيلي في تحليله ظاهرتي القوة ونظام الحكم في كتابه **الأمير**[2]، بل أن هناك من يعتبر أن كتاب الأمير لميكافيلي يعتبر بداية لبوادر التنظير للعلاقات الدولية، وهو الدكتور إسماعيل صبري مقلد في مؤلفه "**نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**"[3].

غير أن هناك طرف آخر يرجع ظهور العلاقات الدولية إلى معاهدة واستفاليا 1648 والتي أدت إلى ظهور الدولة القومية وكذلك بروز أنظمة سياسية جديدة.

ما يمكن ملاحظته حول هذه الأراء أنها ذات نظرة وتوجه غربي يتجاهل الحضارات الشرقية القديمة وما قدمته في مجال العلاقات الدولية، كما أنها تعتبر العلاقات الدولية ذات نشأة غربية حديثة، إلا أنه ومما لا شك فيه فقد مارست العديد الأمم والحضارات القديمة خاصة الشرقية على مر العصور العلاقات الدولية بمختلف أشكالها مع غيرها من الحضارات الأخرى[4]، ويمكن تحديد نشأة العلاقات الدولية في ثلاث مراحل كبرى:

أولا: العلاقات الدولية في العصر القديم:

---

[1] ناصف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**،(لبنان: دار الكتاب العربي، 1985)،ص16.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبدالحي(الكويت: كاظمة للنشر، 1985)،ص8.

[3] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة،(الكويت:(د.د.ن)، 1982)،ص11.

[4] علي عودة العقابي، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**،(بغداد: الرواد، 2010)، ص37.

1/العلاقات الدولية في عهد الفراعنة:

أكدت العديد من الوثائق التاريخية التي اكتشفها العديد من الخبراء، أن الحضارات القديمة في الشرق كالهند والصين وبلاد ما بين النهرين ومصر، كانت تقوم بإرسال المبعوثين واستقبالهم من اجل الاتفاق على حلول للمسائل التي بينهم، غير أن هذه العلاقات اتسمت بعدم الثبات حيث أنها كانت مؤقتة أي تعقد في زمن الحرب فقط (عقد معاهدة الصلح، معاهدة التحالف العسكري، معاهدة عدم الاعتداء، معاهدة ضمان أمن القوافل التجارية)[1].

أقدم وثيقة تدل على قيام العلاقات بين المماليك القديمة وهي المعاهدة التي أبرمت عام 1278 قبل الميلاد بين الفرعون **رمسيس الثاني** وملك الحيثيين **حتثيار الثالث** (حاتوسيليس في بعض المراجع) عام 1278 ق.م وهي معادة **قادش** لوضع حد للحرب بينهما، وتعتبر هذه المعاهدة أول اتفاقية سلام مكتوبة في التاريخ حيث نصت على مبدأ السلام الدائم القائم على ضمان حرمة أراضي الدولتين وكذلك التحالف ضد أي عدوان خارجي.

اتبعت مصر سياسة خارجية تقوم على:

- مبدأ توازن القوى.
- سياسة تقديم الهدايا والمعونات إلى ملوك الدول المجاورة.
- سياسة المعاهدة والزواج مع أمراء الدول الأخرى[2].

2/ العلاقات الدولية عند اليونان والرومان

اتصفت العلاقات بين المدن الإغريقية بنوع من الثبات والنظام حيث قامت على جملة من المبادئ حسب الظروف، ففي زمن السلم كانت تلك العلاقات تقوم على التعاهد وتبادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة، وكانت كلما تحدث خلافات بينهم تلجأ إلى التحكيم كما جاء ذلك في معاهد الصلح بين إسبارطة ورجوس المبرمة سنة 470 قبل الميلاد[3]، أما في زمن الحرب فان العلاقات بين المدن اليونانية كانت تحكمها مجموعة من القواعد والضوابط:

---

[1] صلاح أحمد هريدي علي، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**،(الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003)، ص76.

[2] صلاح أحمد هريدي، **العلاقات الدولية**،(الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة طباعة ونشر وتوزيع الكتب، 2009)،ص-ص.85-86.

[3] علي عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص38.

- عدم بدء الحرب إلا بعد الإعلان عنه.
- حرمة المعابد والملاعب.
- عدم الاعتداء على الأسرى.

غير أن الوضع لم يبقى على حاله حيث اندلعت الحروب الاستعمارية بين المدن الإغريقية ومستعمراتها والتي من أشهرها حرب (البيلوبونيز) بين إسبارطة وأثينا عام 400 قبل الميلاد وقد أدت هذه الحرب إلى اضعاف المدن اليونانية ما سهل احتلالها من طرف جيوش الإسكندر الأكبر وسيطرت مقدونيا عليها.

بعد ذلك جاء الاستعمار الروماني وانتهت الأنظمة السياسية للمدن الإغريقية وأصبحت الدولة الإغريقية جزأ لا يتجزأ من الإمبراطورية الرومانية[1].

أما عن طبيعة العلاقات الرومانية فقد كانت الإمبراطورية الرومانية تفضل استعمال القوة في علاقاتها الخارجية بدلا من الاستعانة بالدبلوماسية كالمفاوضات وإبرام المعاهدات والاتفاقيات، ورغم ذلك دخلت روما في تحالفات وأبرمت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات مع الدول التي انتصرت عليها.

لتنظيم العلاقات والمعاملات بين روما وغيرها من الأمم والشعوب وضع الرومان عدة قوانين من أهمها قانون الشعوب ليصبح فيما بعد المبدأ الأساسي لفكرة القانون الطبيعي **natural order** الذي يتضمن مجموعة من المبادئ والقواعد المثالية للعدالة والمساواة التي يمكن تطبيقها على جميع الشعوب والأجناس ليصبح فيما بعد المصادر الأولى للقانون الدولي الحديث[2].

ومع تطور الإمبراطورية الرومانية ظهر ماسمي بقانون الأجانب الذي طبق على سكان الأقاليم التي تم استعمارها باستثناء العبيد الذين لا يملكون حق المواطنة الرومانية، وقد كان في الإمبراطورية ديوان خاص بالشؤون الخارجية يهتم بعلاقات روما وغيرها من الدول الأجنبية.

بعد ذلك ظهرت الإمبراطورية البيزنطية وتحولت سياسة روما الخارجية من الاعتماد على القوة العسكرية الى الدبلوماسية حيث كانت السياسة الخارجية لروما الشرقية تقوم على:

- إضعاف القبائل والشعوب المجاورة من خلال نشر الفتن والخصومات بينها.

---

[1] بطرس بطرس غالي، خيري عيسى، **مرجع سابق**، ص340.

[2] المرجع نفسه، ص341.

- شراء الصدقات بالهدايا.
- نشر الديانة المسيحية في الجوار.

ثانيا: العلاقات الدولية في القرون الوسطى:

تبدأ العلاقات الدولية في العصور الوسطى منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476 م إلى غاية استيلاء محمد الفاتح على عاصمة الإمبراطورية البيزنطية القسطنطينية عام 1453م.

في هذه المرحلة احتل الوازع الديني مركز الصدارة في حركة العلاقات الدولية خاصة بين الديانتين المسيحية والإسلام، فقد هيمنت النزعة الصليبية على هذه العلاقات ونتج عنها سلسلة من الحروب الصليبية ضد المسلمين[1].

1/العلاقات الدولية والديانة المسيحية:

استطاع الدين المسيحي ربط جميع الوحدات السياسية المختلفة في وحدة سياسة واحدة تمثلت في حكم الكنيسة وهيمنتها على المماليك الغربية، وأعلن البابا نفسه رئيسا على العالم ممسكا بالسلطتين الدينية والدنيوية، وقد قامت الكنيسة المسيحية على اتباع عدة أساليب في مجال العلاقات الدولية:

- **السلم الإلهي:** هو نوع من الحماية تطلبه الكنيسة لرجال الدين، فكان المساس بهم من قبل الأمراء والعسكريين تعرض مرتكبها الى أشد عقوبة دينية.
- **الهدنة:** وتعني تخصيص فترات من السنة تحرم فيها الحرب.
- **التحكيم البابوي:** يقوم البابا بدور الحكم في المنازعات التي تقع بين الدول أو بين الملوك والأمراء والمثال على ذلك قرار البابا اسكندر السادس عام 1492 القاضي بتقسيم أمريكا بين اسبانيا والبرتغال[2].

2/ الإسلام والعلاقات الدولية:

---

[1] عدنان طه الدوري، **مرجع سابق**، ص-ص35-37.

[2] صلاح أحمد هريدي علي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، **مرجع سابق**، ص83.

مارست القبائل العربية مظاهر الدبلوماسية منذ الجاهلية، حيث قاموا بتكوين السفريات إلى الأقاليم المجاورة لطلب التحالفات أو لحل الخلافات والنزاعات التي قد تندلع بينها.

بمجيء الإسلام في القرن 8 ميلادي توحد العرب في دولة إسلامية واحدة، بدأت بالقيام بدور أساسي في العلاقات الدولية والذي تمثل في نشر الرسالة المحمدية، وقد تمحورت العلاقات الدولية في الإسلام حول دارين هما: دار الإسلام ودار الحرب:

- **دار الإسلام:** هي البلاد التي تحكم بسلطان المسلمين وقوتهم، والتي يجب الدفاع عليها من طرفهم، كما أنه يسودها الإسلام بين جميع الناس ولها حاكم مسلم.
- **دار الحرب:** هي البلاد التي لم يغلب الإسلام بين أهلها ولم تقع فيها أحكامه.

وقد تم إضافة **دار العهد** من طرف بعض الفقهاء، وهي البلاد الغير مسلمة غير أن بينها وبين المسلمين عهد واتفاق، حيث يخير المسلمين دولة معينة بين العهد والإسلام أو القتال، فيختار أهلها أن يعقدوا صلحا مع الحاكم المسلم[1].

في العهد الأموي قامت الدولة الأموية بتبادل السفراء والمبعوثين مع الدولة البيزنطية، لتأخذ العلاقة بين الدولتين شكلا جديدا قائما على المساواة واعتراف كل منهما بمكانة الآخر.

أما في العهد العباسي تطورت الدبلوماسية وعرفت ازدهارا، حيث بدأت تأخذ أبعاد جديدة تتمثل في:

- أصبح هناك سفراء للدولة العباسية في العديد من البلدان وفق شروط معينة.
- التأكيد على ضرورة أن يظهر السفراء بأبهى حلة وأجمل منظر.
- منح الأمان للسفراء الذين يدخلون أراضي الدولة العباسية، وهو ما أصبح يعرف فيما بعد بالحصانة الدبلوماسية.

ساهم الإسلام في بلورة مضامين جديدة العلاقات الدولية في العصور الوسطي تقوم أساسا على علاقات مبنية على مبادئ العدل والمساواة بين البشر، ونبذ الظلم والاستغلال والتميز بين البشر، وهي المبادئ التي أصبحت تنادي بها المدرسة المثالية والمدرسة القانونية في إطار ما يعرف بالاتجاه الأخلاقي في العلاقات الدولية.

[1] محمد أبو زهرة، **العلاقات الدولية في الإسلام**،(القاهرة: دار الفكر العربي، 1995)، ص59

3/ الدولة البيزنطية والعلاقات الدولية:

بعد سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن 5م ظهرت الدولة البيزنطية والتي عاصمتها القسطنطينية، غير أن ما ميز الدبلوماسية البيزنطية هو اعتمادها على أساليب الخداع والكذب والتظليل نتيجة لضعف الدولة[1]، غير أنها قامت بمايلي:

- القيام بإعداد سفراء محترفين.
- الاهتمام بمسائل الاستقبال وضيافة السفراء الأجانب.
- الحذر من النشاطات التي تقوم بها البعثات الدبلوماسية الأجنبية الوافدة إلى بيزنطة.
- السماح للمبعوث بممارسة التجارة ليؤمن متطلباته.

ثالثا: العلاقات الدولية في العصر الحديث:

عرفت أوروبا ظهور الدولة القومية الحديثة كفرنسا واسبانيا والبرتغال والسويد والنرويج وروسيا، كما شاهدت الفترة ما بين 1618. 1648 ما أصبح ما يسمى بحرب الثلاثين سنة بين الكاثوليك بزعامة اسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا وحلفائها، وقد انتهت هذه الحروب بتوقيع معاهدة واستفاليا (Westphalia Treaty) عام 1648 وقد كان لهذه المعاهدة الفضل الكبير في إرسال قواعد جديدة للعلاقات الدولية والتي من بينها:

- الإقرار بمبدأ المساواة بين الدول .
- إقرار نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة.
- الأخذ بفكرة توازن القوى الأوروبي باعتباره وسيلة لصيانة السلام من خلال ردع أي دولة تسعى إلى التوسع على حساب الدول الأخرى[2].
- إرساء مبادئ القانون الدولي العام.

---

[1] سعد حقي توفيق، **تاريخ العلاقات الدولية**(بغداد : جامعة بغداد، 2009)، ص40.

[2] علي عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص-ص49-50.

ساهمت هذه المعاهدة في ظهور المدرسة القانونية في العلاقات الدولية لذلك يشكل هذا المؤتمر نقطة تحول مهمة في تاريخ العلاقات الدولية، وفي محاولات التنظير للعلاقات الدولية لذلك يرى بعض المفكرون أن دراسة العلاقات الدولية أكاديميا تبدأ من تاريخ توقيع المعاهدة[1].

عرفت الفترة التي أعقبت مؤتمر وستفاليا نوع من عدم الاستقرار في العلاقات بين الدول الأوروبية بسبب حروب نابليون والتي انتهت بتوقيع مؤتمر فيينا عام 1815 الذي أسس مبادئ جديدة في العلاقات الدولية:

- مبدأ المشروعية والذي يعني إعادة الملوك إلى عروشهم، حيث اعتبر المؤتمر ذلك من الحقوق المشروعة التي يجب أن تعود لأصحابها.
- إقرار مبدأ الحياد الدائم.
- تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول.
- تحريم الاتجار بالرقيق[2].

هذه المبادئ لم يتم احترامها لذلك عادت الصراعات والنزاعات من جديد بين الدول الأوروبية وتم توقيع مؤتمري لاهاي الأول والثاني (1899.1907).

الفترة الممتد بين 1814. 1890 عرفت انتشار الفكر الطوباوي أو الخيالي لكل من سان سيمون(1760-1825) وروبرت أوين(1771-1858) ثم فوضوية باكونين (1814-1876)، وانتشار الفكر الماركسي (1818-1883) أو ما يعرف بالماركسية العلمية[3].

إن التنافس الدولي بين الدول الأوروبية الكبرى بغية توسيع مستعمراتها والحصول على المزيد من الثروات كان السمة البارزة في بداية القرن 20، وهوما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى خاصة مع ظهور قوة جديدة مثل الولايات المتحدة الامريكية واليابان وألمانيا وإيطاليا، وقد اتسمت هذه الفترة بمايلي:

---

[1] عدنان طه الدوري، **مرجع سابق**، ص-ص345-346.

[2] علي عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص-ص52-53.

[3] مبروك غضبان، **المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص-ص61-63.

- ظهور فكرة الأمن الجماعي بدلا لسياسة توازن القوى وهو نظام اعتمدت عليه المدرسة المثالية في تحليلها للعلاقات الدولية[1].
- ظهور عصبة الأمم والتي صدرت عنها عدة مواثيق ومبادئ مثل: عدم اللجوء إلى القوة، حل النزاعات بالطرق السلمية، احترام قواعد القانون الدولي، احترام الالتزامات والعهود التي تنص عيها المعاهدات الدولية، نزع السلاح، نبذ الحرب[2].
- فشل عصبة الأمم بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وقد كان من أهم أسباب الفشل هو عدم احترام الدول الأعضاء المبادئ التي قامت عليها المنظمة.
- عرفت فترة ما بين الحربين العالميتين تزايد الاهتمام بدراسة العلاقات الدولية وظهرت دراسة الدبلوماسية والمفاوضات، توازن القوى، دراسات الجغرافيا السياسية مع أعمال ماهان وماكيندر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الأربعينيات برزت مرحلة جديدة وهي مرحلة الحرب الباردة والتي تميزت بـ:

- التطور الكبير في مجال التكنولوجيا خاصة المجال العسكري، نتيجة التقدم الكبير واكتشاف أسلحة قادرة على تدمير البشرية مثل السلاح النووي[3].
- انتقال محور العلاقات الدولية من أوروبا إلى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي.
- شهدت الحرب الباردة استقلال العديد من دول العالم الثالث والتي تكتلت ضمن ما يعرف بحركة عدم الانحياز.
- بروز العديد من النظريات في إطار الحرب الباردة والتي من أهمها:
  - نظرية الاحتواء **Containment theory**
  - نظرية الانتقام الشامل **global réalisation theory**
  - ونظرية الاستجابة المرنة **Flexible réponse**
  - نظرية المباريات **Games theory**

---

[1] عدنان طه الدوري، **مرجع سابق**، ص-ص58-60.

[2] عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**،(الكويت: المجلس الوطنية للثقافة والفنون والآداب،1989)، ص 30.

[3] علي عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص69.

- ظهـور الدراسـات الجيوبوليتكيـة فـي العلاقـات الدوليـة لكـل مـن مـاهن وماكينـدر وسـبيكمان[1]، والمحـاولات التنظيريـة لـ:كونسي رايـت ومـورتن كـابلن حـول النظـام الـدولي، وكـذلك الواقعيـة السياسـية لـ:كينيث والتـز، ونظريـة ريتشـارد سـتايدر لصـنع القـرار فـي السياسـة الخارجيـة، نظريـة التكامـل الـوظيفي لـ:أرنست هـاس، نظريـة الاتصـال الاجتمـاعي لـ:كارل دويـتش، اسـتراتيجية الصراع توماس شيلينغ، نظرية التوازن جورج ليسكا[2].

بعـد نهايـة الحـرب البـاردة بـدأت بـالظهور محـاولات تنظيريـة جديـدة ذات توجـه غربـي، ومـن بـين أهـم تلـك المحـاولات التنظيريـة نجـد أطروحـة نهايـة التـاريخ لفرنسـيس فوكوياما **the end of history thesis** وكـذلك أطروحـة صـدام الحضـارات لصـامويل هـانتنغتون **the clash civilisation thesis** والـذي أكـد مـن خلالهـا علـى التغيـر فـي نـوع الصـراع فـي السـاحة الدوليـة، حيـث أن الصـراع الإيـديولوجي انتهـى وحـل محلـه الصـراع الحضـاري، واعتبـر الإسـلام كخطـر بـديل للشـيوعية وأن الصـراع الحضـاري سـيكون بـين الحضـارة الغربيـة والحضـارة الإسـلامية التـي سـتتحالف مـع الحضـارة الكونفوشيوسـية (الصـين)، وبعـد ذلـك ظهـرت النظريـة الأوراسـية الجديـدة للمفكـر الروسـي ألكسـندر دوغـين والتـي تتحـدث عـن الصـراع الجيوبـوليتيكي الجديـد بـين الغـرب وروسـيا، وكـذلك عـن الاسـتراتيجية الجديـدة التـي يجـب علـى روسـيا أن تتبناهـا لكـي تسـتعيد مكانتهـا العالميـة كقـوة عظمـى منافسة للهيمنة الأمريكية في العالم.

مـا يمكـن أن نقولـه حـول نشـأة وتـاريخ العلاقـات الدوليـة، أن العلاقـات الدوليـة كظـاهرة هـي قديمـة قـدم الشـعوب والحضـارات القديمـة أي أنهـا وجـدت منـذ وجـود المماليـك القديمـة، أمـا العلاقـات الدوليـة كحقـل دراسـي وفـرع أكـاديمي فهـي تعـود إلـى مابعـد نهايـة الحـرب العالميـة الأولـى، وبعـد الحـرب العالمية الثانية أصبحت تدرس في مختلف الجامعات.

---

[1] مبروك غضبان، **مرجع سابق**، ص205.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**،ص-ص14-17.

المحور الثالث :العلاقات الدولية دراسة الموضوع والمنهج:

يرى العديد من الباحثين أن العلاقات الدولية لها موضوعها ومنهجها الخاص وبالتالي هي علم مرتبط بعلم السياسة وهما يشتركان في العديد من المواضيع خاصة منها السلطة والدولة، كما أن العلاقات الدولية هي علم مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى، غير أنه في الجهة المقابلة نجد بعض الباحثين يرى أن العلاقات الدولية هي ليست علم مستقل بذاته بل مجرد فرع من فروع علم السياسة.

أولا: موضوع العلاقات الدولية:

قامت منظمة اليونسكو وهي هيئة تابعة للأمم المتحدة عام 1948 بمجموعة من المؤتمرات العلمية لبحث موضوع العلاقات الدولية، وقد تضمنت تقاريرها أن مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاث مواد فرعية مترابطة وهي:

- **السياسة الدولية:** هي نشاط وتفاعل الدول في المضمار الدولي، وهي تعتبر عنصرا فاعلا ومهما لتشكيل وتفعيل العلاقات الدولية، هذه العلاقات تتبدل باستمرار تحت تأثير وضغط السياسة الدولية وتؤثر في نفس الوقت على مضمونها وصفتها.

كما تعبر السياسة الدولية عن العلاقات السياسية السائدة في المجتمع الدولي، وهي غالبا تدرس في إطار السياسة الخارجية للدول[1].

- **التنظيمات الدولية:** وتشمل دراسة المؤسسات الدولية التي نشأت بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية في القرن العشرين، سواء العالمية على غرار منظمة عصبة الأمم، الأمم المتحدة أو الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي أو فنية كهيئة العمل الدولية.

تعتبر المنظمات الدولية شخص من أشخاص المجتمع الدولي، وتتمثل غايتها في حفظ السلم والأمن الدوليين.

---

[1] علي جاسم محمد التميمي، طبطبائي سيد محمد حسين "**العلاقات الدولية وأبعادها الدبلوماسية والاستراتيجية**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 37،(جويلية 2018)، ص59.

❖ **القـــانون الـــدولي:** يتنـاول دراســة القواعـد القانونيــة السـائدة والتــي تـنظم علاقــة الـدول ببعضــها البعض[1].

العلاقات الدولية والعلوم الأخرى:

1. علم العلاقات الدولية وعلم السياسة:

ينطلـق علـم السياسـة مـن ظـاهرة الحكـم أو السـلطة فـي الدولـة كموضـوع أساسـي للدراسـة، فـي حـين تهـتم العلاقـات الدوليـة بدراسـة ظـاهرة السـلطة فـي إطـار المجتمـع الـدولي أي علـى المسـتوى الدولي.

هنـاك جـدل واسـع بشـأن الرابطـة الوثيقـة بـين العلاقـات الدوليـة وعلـم السياسـة لـيس فقـط فـي كـون العلاقـات الدوليـة كإحـدى الموضـوعات الرئيسـية لعلـم السياسـة، بـل لكونهمـا يدرسـان الدولـة كـذلك. إذ لا وجود لعلم السياسة بدون الدولة، ولا وجود للعلاقات الدولية بدون الدولة أيضا[2].

مـا يميـز العلاقـات الدوليـة عـن علـم السياسـة هـو أن هـذا الأخيـر هـو علـم "السـلطة" بينمـا العلاقـات الدوليـة تهـتم وبالتحديـد بعـدم وجـود السـلطة، أي غيـاب أيـة سـلطة مركزيـة لهـا، أي علـم تعـدد السلطات[3].

2. العلاقات الدولية والاقتصاد:

يعـد الاقتصـاد مـن أبـرز العوامـل التـي تـؤثر فـي العلاقـات الدوليـة، فغالبـا مـا تسـتخدم الـدول الوسـائل الاقتصـادية مـن أجـل تحقيـق أهـداف سياسـية عديـدة، كمـا أنـه فـي عالمنـا المعاصـر أصـبحت القدرة الاقتصادية هي التي تحدد القدرات السياسية والعسكرية للدول.

---

[1] فوزي أكريم، **مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي : https://drive.google.com/file/d/1ySGOVV5HCUEiBbJieEyfYGskh5kVVOiz/view، تاريخ الإطلاع:2025/07/27.

[2] بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **مرجع سابق**، ص-ص338-339.

[3] محمود خلف، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**،(الأردن: دار زهران للنشر، 1998)، ص131.

يشكل التبادل التجاري بين الدول جزءا رئيسا من العلاقات الدولية في إطار ما يعرف بالاعتماد المتبادل، حيث لا يوجد بلد في العالم يعتمد على انتاجه المحلي بشكل مطلق من أجل إشباع حاجاته المختلفة[1].

يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في تحريك التنافس بين الدول على المستوى الدولي خاصة بين الدول الكبرى وذلك بهدف التوسع والسيطرة على أكبر قدر من الأسواق العالمية، وانطلاقا من العامل الاقتصادي نجد أن الدول المتطورة اقتصاديا هي أكثر فعالية واستقلالية في علاقاتها الخارجية عكس الدولة الضعيفة اقتصاديا والتي تكون في كثير من الأحيان تابعة للقوى الأخرى.

على الرغم من أن المتغير الاقتصادي هو مهم جدا لفهم التفاعلات الدولية، غير أنه بحاجة للعوامل التفسيرية الأخرى لفهم العلاقات الدولية بشكل شامل، فالعلاقات الدولية لا تخضع دائمًا للمصالح الاقتصادية فقط، بل قد تتدخل فيها أحيانًا العوامل الأخرى الثقافية والأيديولوجية والأمنية والعسكرية وغيرها.

3. العلاقات الدولية والقانون الدولي:

يُعرَّفُ القانون الدولي على أنه: مجموعة القواعد القانونية التي تحكم وتنظم المجتمع الدولي، وما يقوم في إطاره من علاقات بين أشخاصه القانونية.

كما يعرف أيضا بأنه مجمل القواعد القانونية التي تحكم العلاقات بين الدول الناتجة من الأعراف والمعاهدات الدولية.

نشأ القانون الدولي في البداية لحكم وتنظيم العلاقة المتبادلة بين الدول، غير أنّ التطورات المتلاحقة والمتعددة والمختلفة التي عرفتها البشرية خاصة ظهور فواعل دولية جديدة من غير الدول كالمنظمات غير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، الرأي العام، الرموز الدينية...وغيرها،

[1] أركان ابراهيم عدوان، **أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي:
https://lawramadicollege.uoanbar.edu.iq/catalog/file/11/DR-A%201.pdf، تاريخ الدخول:2025/07/28.

أثـرت علـى مفهـوم القـانون الـدولي وأبـرزت تـدريجياً فكـرة المجتمـع الـدولي، فأصـبح القـانون الـدولي قانوناً لتنظيم المجتمع الدولي في مجموعة، بعدما كان لحكم وتنظيم العلاقات بين الدول فقط[1].

مـن خـلال مـا سـبق يمكـن أن نقـول هنـاك تـرابط بـين القـانون الـدولي والعلاقـات الدوليـة فـي النقـاط التالية:

- كلاهمـا يتنـاول العلاقـات بـين الأشـخاص الـدوليين (الـدول، المنظمـات الدوليـة، المنظمـات غيـر الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات، الأفراد، الرأي العام...إلخ).
- القانون الدولي يدرس القواعد التي تكون محددة فعليا والتي يجب احترامها، أي أنه علم معياري، ومن هنا يظهر موقع القانون الدولي الذي يستخدم كعلم مساعد للعلاقات الدولية[2].
- أن القانون الدولي والعلاقات الدولية يعملان في مجال واحد وهو العلاقات بين الدول[3].
- يحـدد القـانون الـدولي الشـروط القانونيـة التـي يجـب تسـير وفقهـا العلاقـات الدوليـة، كمـا أنـه عـن طريق القوانين الدولية يتم إيجاد حل لمختلف النزاعات الدولية المطروحة بين مختلف الفواعل.

4. العلاقات الدولية وعلم الاجتماع:

هنـاك مجموعـة مـن المفكـرين والمختصـين يعتبـرون العلاقـات الدوليـة فرعـا أو تابعـا لعلـم الاجتمـاع مثـل: **Hoffmann, Aron, Schwarzen berger**، وحتـى بـين هـؤلاء المفكـرين مـن يعتبرهـا سوسـيولوجيا دوليـة والآخـرون يعتبرونهـا سوسـيولوجيا تاريخيـة، ولكـن مـا يهمنـا هـو ارتباطهـا بعلم الاجتماع.

يعـرف شـوارز نبيـرغ **Schwarzen berger** العلاقـات الدوليـة بأنهـا فـرع علـم الاجتمـاع الـذي يعـالج المجتمـع الـدولي. وأن نظريـة العلاقـات الدوليـة هـي نظريـة المجتمـع الـدولي، وعلـى هـذا الأسـاس فإن العلاقات الدولية هي علم اجتماع دولي.

الكثيـر مـن المـؤلفين الـذين هـم ليسـوا مـن علمـاء الاجتمـاع انطلقـوا مـن مفهـوم سوسـيولوجي للعلاقـات الدوليـة وقلـة مـنهم مـن يعتبرهـا فرعـا مـن فـروع علـم الاجتمـاع، وهـذه المجموعـة التـي تنطلـق

---

[1] حازم العجلة، **القانون الدولي والعلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي:-https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=28746، تاريخ الدخول:2025/07/28.

[2] ريمون حداد، **العلاقات الدولية**،(بيروت: دار الحقيقة، 2000)،ص31.

[3] محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية**،(بيروت : المؤسسة الجامعية، 2002)، ص20.

مـن مفهـوم سوسـيولوجي للعلاقـات الدوليـة ترتكـز علـى أن العلاقـات الدوليـة هـي علـم المجتمـع الـدولي، ولهذا السبب تتطلب طرحا سوسيولجيا فهو الذي يحدد طبيعتها كمادة علمية[1].

ثانيا: مناهج العلاقات الدولية:

تنقسم المناهج في العلاقات الدولية الى قسمين: تقليدية، معاصرة.

1. المناهج التقليدية في العلاقات الدولية:

إن معظم الدراسات التي تتناول العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الأولى كانت تمثل دعوة لتحقيق السلام من خلال الجهود الفكرية التي طرحها الفلاسفة مثل أفلاطون أرسطو وكذلك المؤرخ اليوناني ثوكيديديس، غير أنها هذه الدراسات كانت متناثرة ومبعثرة غير منهجية.

ولقد وصف مارتن وايت **Martin Wight** هذه الدراسات بأنها دراسات مبعثرة وغير منهجية وغالبا ما كانت صعبة الفهم للقارئ العادي، إلى جانب أنها في معظمها غير متسقة ويصعب متابعتها.

اعتمدت المناهج التقليدية في دراسة العلاقات الدولية بشكل رئيسي في دراسات التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي والنظرية السياسية، ولم تتناول البحث في الكيفية التي تعمل الدولة للحفاظ على وجودها، ومن بين المناهج التقليدية نجد:

- **المنهج التاريخي:**

يعد المرحلة الأولى لتطور موضوع العلاقات الدولية كحقل معرفي أكاديمي، ويعتبر من أكثر المناهج التقليدية شيوعا ويعلق أهمية كبرى على تطور التاريخ الدبلوماسي، وهو ينطلق من كون العلاقات الدولية المعاصرة لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة.

يؤكد أصحاب هذا المنهج أن له مزايا نوعية، منها القدرة على تحري الأسباب التي تكمن وراء نجاح أو فشل قادة الدول في إتباع سياسة خارجية معينة في وقت ما.

يساعد هذا المنهج على فهم الكيفية التي يتم بها اتخاذ بعض قرارات السياسة الخارجية والدوافع لها ونتائجها في إطار تاريخي.

[1] محمود خلف، **مرجع سابق**، ص-ص131-132.

المدرسة الغربية تقر بأن المنهج التاريخي غير كاف في دراسة العلاقات الدولية، عكس الماركسية التي تشدد على أن المنهج التاريخي هو بحد ذاته يخضع لقوانين التطور الديالكتيكي وبالتالي فأنه منهج واف[1].

➢ **المنهج القانوني:**

يركز هذا المنهج على تحليل الجوانب القانونية التي تحيط بعلاقات الدول مع بعضها البعض، أي أنه يدرس الموضوع من زاوية القانون الدولي أكثر من أي شيء آخر.

يهتم المنهج القانوني في سياق العلاقات الدولية بدراسة مايلي:

- المعاهدات والاتفاقيات الدولية.
- المسؤولية الدولية.
- كذلك التمييز بين ما هو مشروع وغير مشروع من وجهة لنظر قانونية.
- كيفية تسوية النزاعات الدولية بالطرق القانونية والدبلوماسية.
- هيكلة المنظمات الدولية ووظائفها وقواعد عملها.

هذا المنهج كان له تأثير كبير ودو فعال في بداية القرن العشرين لحل النزاعات الدولية وتحقيق السلام والأمن من خلال مؤسسات دولية تعتمد القوانين الدولية.

➢ **المنهج الواقعي:**

يعد هذا المنهج بمثابة تعبير عن الواقع الدولي، إذ يقوم بتحليل الأحداث الجارية فيه بالارتكاز على فكرتي القوة والمصلحة، فالسياسة تهي مصالح ولا يمكن تحقيق الأخيرة من دون امتلاك مصادر القوة ومقوماتها، لذا فدعاة هذا المنهج يرون أن المجتمع الدولي ما هو إلا عبارة عن ساحة صراع بين الدول الأمر الذي يحفز تلك نحة زيادة قوتها باستمرار بالشكل الذي يلبي لها أكبر قدر ممكن من المصالح القومية لها مما يفضي إلى التأثير في مصالح الدول الأخرى.

دعاة هذا المنهج عند دراستهم لسياسات الدول وعلاقاتها الخارجية يأخذون بعين الاعتبار ما يلي:

- التأكيد على العلاقة الوثقى بين المصلحة والقوة.
- وضع المصالح المادية في سلم الأولويات لدى الدول.

[1] علي عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص-ص12-14.

- تشكل القيم والأخلاق بمثابة قيود على سلوك صناع القرارات، كما أنها تشكل تهديدا خطيرا لوحدة الدولة وسيادتها[1].

هذا المنهج له العديد من المفكرين أهمهم **هانس مورغانتو**، وينطلق هذا المنهج في تحليله للعلاقات الدولية على مهاجمة الفكر المثالي والمنهج الأخلاقي، واعتبر أن جوهر السياسة الدولية نصل إليه عن طريق واحد وهو مفهوم القوة.

➢ **المنهج المثالي:**

يقوم على جملة من المبادئ والقيم والمثل الأخلاقية، والتي من أهمها بناء نظام دولي مثالي قائم على حكم القانون والخضوع لسلطة التنظيم الدولي في كل ما يتعلق بشؤون المجتمع الدولي.

القيم والأخلاق التي يدعو إليها المنهج المثالي لا تعكس الأوضاع الحقيقة للمجتمع الدولي الذي لا يزال يقوم على القوة كأداة تحقيق المصالح الذاتية للدول[2].

2. المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات الدولية:

لابد من التأكيد المستمر بأنه لا يوجد منهج واحد يستطيع أن يقدم تفسيرا كاملا للظواهر السياسية الدولية التي تتميز بالتنوع والتعقيد والتشابك، لذلك ظهرت مناهج جديدة في محاولة لتحقيق مبدأ الارتباط والتكامل بين الكثير من العوامل التي تؤثر في المناخ الدولي وفي دوافع الدول.

➢ **المنهج النظمي:**

يعد هذا المنهج من أكثر المناهج شيوعا في دراسة النظم السياسية على وجه الخصوص والنشاطات السياسية على وجه العموم كما أن المناهج الأخرى تعتمد على الكثير من الأفكار والتصورات المستعملة في هذا المنهج[3].

---

[1] طه حميد حسن العنكبي، نرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**،(العراق: دار أوما، 2015)، ص88.

[2] علي عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص-ص17-18.

[3] طه حميد حسن العنكبي، نرجس زاير العقابي، **مرجع سابق**، ص66.

هذا المنهج مقتبس من نظرية النظم **théory systems** في دائرة العلوم الاجتماعية، ومن الدعاة البارزين لتطبيق هذا الإتجاه في العلاقات الدولية نجد مورتن كابلان **Morton Kaplan** في كتابه "النظم وكيفية عملها في السياسة الدولية".

إن الأهداف العلمية التي يهدف إليها هذا المنهج هو التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة في كيفية عمل هذه النظم وتحديد مظاهر الانتظام فيها، وكذلك التوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال.

من أمثلة النظم السياسية الدولية أو العالمية التي قدمها: النظم العالمية أو الكونية، نظام توازن القوى، نظام القطبية ثنائية، نظام الأحادي القطبية، نظام تعدد مراكز اتخاذ القرارات في السياسة الدولية.

أما عن النظم الفرعية المنبثقة من هذه النظم السياسية العالمية نجد: عصبة الأمم، هيئة الأمم المتحدة، منظمة الدول الأمريكية، الكومنولث البريطاني، الحلف الأطلسي، الجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي، وغيرها من النظم ذات الطابع الجغرافي المحدود[1].

- **منهج التوازن في العلاقات الدولية:**

من أبرز مفكري هذا المنهج نجد جورج ليسكا **Georges Liska**، ويقوم هذا المنهج على تحليل العلاقات الدولية في إطار التوازن الديناميكي وليس الستاتيكي، ويتميز هذا التوازن كما يقول ليسكا بناحيتين أساسيتين، فهو توازن واقعي من جانب كما أنه توازن ديناميكي من جانب آخر.

ويعتبر التوازن الواقعي الديناميكي حالة من الاستقرار النسبي المؤقت الذي قد يختل ببعض العوامل التي تمهد إلى ظهور توازن مؤقت جديد[2].

- **منهج اتخاذ القرار:**

من أشهر رواده ريتشارد سنايدر **Snyder**، وتهتم هذه المقاربة بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة.

---

[1] علي عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص-ص19-20.

[2] اسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص31.

يرى سنايدر أن اتخاذ القرار يتم من خلال عملية متتابعة لاتخاذ القرار عبر عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات السياسية المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي.

- **منهج المباريات:**

يقوم على تخيل وجود أزمات دولية حقيقية أو وهمية، وإسناد أدوار محددة لعدد من الأطراف وتقوم هذه الأطراف بتحليل أبعاد الأزمة كافة، وعمل نطاق واسع من القرارات البديلة التي تصلح لحل هذه الأزمات.

من الجوانب التطبيقية لهذه المقاربة في دراسة العلاقات الدولية نجد: مفاهيم المساومة، قضية الردع العسكري، الهجوم المفاجئ، نزع السلاح، الحرب المحدودة[1].

تستخدم هذه المقاربة في دراسة المسائل والقضايا الاستراتيجية المرتبطة بالمنافسة والصراع على المكاسب ضمن أسلوب منطقي ورياضي أو ما يسمى بالحسابات العقلانية.

[1] علي عودة العقابي، **مرجع سابق**، ص-ص20-21.

المحـــور الرابـــع: الفواعـــل المـــؤثرة فـــي العلاقـــات الدوليـــة: طبيعـــة ودور الأطـــراف الدولية:

مـــا يمكـــن أن نقولـــه فـــي البدايـــة أن الأفعـــال وردود الأفعـــال الدوليـــة والمتمثلـــة فـــي السياســـات والمواقـف والاسـتراتيجيات الخارجيـة ومـا يـرتبط بهـا مـن قـرارات وآليـات تنفيذيـة، إنمـا يقـوم بهـا ويتحمـل المسؤولية الكاملة عنها من يمكن أن نسميهم بالفاعلين الدوليين[1].

ويقصـد بالفاعـل الـدولي **international acter** الجهـة أو الهيئـة المسـؤولة عـن الأفعـال وردود الأفعـال ممثلـة فـي المواقـف والقـرارات ومجمـل السياسـات الخارجيـة وهـذه السـلوكيات تـؤثر فـي مجـرى العلاقـات الدوليـة، ويشـترط وجـود مجموعـة مـن المعـايير الأساسـية لتحقيـق صـفة الفاعـل الدولي:

- القابليـة للتحديـد **identifiable:** أي أنـه يكـون هلاميـا بالشـكل الـذي يـؤثر علـى امكانيـة تحديـد خصائصه المؤثرة على دوره في المسرح الدولي.
- حيـازة المـوارد والامكانيـات التـي تمكنـه مـن اتخـاذ القـرارات الدوليـة والـدفاع عـن مصـالحه فـي مواجهة الآخرين.
- المقدرة على التفاعل مع الفاعلين الاخرين في المسرح الدولي.
- القدرة على البقاء والاستمرار **viability** على المسرح الدولي لفترة معقولة من الزمن[2].

ويمكن تحديد الفاعلون في العلاقات الدولية في مايلي:

أولا :الدولة:

تعتبـر الدولـة الفاعـل الأبـرز والرئيسـي فـي العلاقـات الدوليـة وذلـك نظـرا لتمتعهـا بخاصـية السـيادة، أي عـدم الخضـوع لأي سـلطة أخـرى داخليـا أو خارجيـا حسـب مـا أقـره الميثـاق التأسيسـي لمنظمة الأمم المتحدة في الفقرة الأولى من المادة 02.

يقـر القـانون الـدولي بوجـود حقـوق للدولـة وهـي نـوعين: حقـوق طبيعيـة تثبـت للدولـة بحكـم وجودهـا والحقوق التي تتقرر لها عن طرق التعاقد أو العرف الدولي، ومن أهم تلك الحقوق الأساسية نجد:

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**،(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011)، ص93.

[2] المرجع نفسه، ص96.

- **حـق البقـاء:** أي حريـة الدولـة فـي اتخـاذ كـل الإجـراءات لضـمان بقائهـا واسـتمراره، كعقـد المعاهـدات والمواثيـق الدوليـة والانضـمام إلـى المنضـمات والأحـلاف الدوليـة واتخـاذ الإجـراءات العسـكرية إذا تم الاعتداء عليها.
- **حق الاستقلال:** وهو حق ثابت للدولة بموجب ما تتمتع به من صلاحيات السيادة.
- **حـق المسـاواة:** لمـا كانـت الدولـة تتمتـع بالسـيادة والاسـتقلال فإنـه يصـبح مـن حقهـا التمتـع بحـق المساواة القانونية مع غيرها من الدول وفقا ما تقره قواعد وأحكام القانون الدولي العام.

وكما تتمتّع الدولة بمجموعة من الحقوق المتميزة، تقع على عاتقها مجموعة من الواجبات تتمثّل أساسا في المبادئ المنشئة للمجتمع الدولي التي هي ضمان العيش المشترك بين الدول[1].

تشـتق كلمـة دولـة مـن الكلمـة اللاتينيـة "**Status**" التـي تـدل علـى وضـع معـين، وهـو الوقـوف والانتصـاب، أمـا معنـى الدولـة قانونيـا فهنـاك العديـد مـن التعريفـات، حيـث عرفهـا معجـم أكسـفورد السياسـي بأنهـا مجموعـة مـن المؤسسـات السياسـية التـي يتمحـور اهتمامهـا الأساسـي فـي مسـألة التنظـيم باسم المصلحة العامة وضمن إقليم محدد[2].

نجـد كـذلك الـدكتور بطـرس بطـرس غـالي والـدكتور محمـود خيـري عيسـى فـي كتابهمـا "**المـدخل فـي علـم السياسـة**"، حيـث يعرفـان الدولـة بأنهـا مجموعـة مـن الأفـراد يقيمـون بصـفة دائمـة فـي إقلـيم معين، وتسيطر عليه هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها الحكومة.

يعرفهـا الكاتـب الفرنسـي **مارسـيل ميـرل** فـي كتابـه **سيسـيولوجيا العلاقـات الدوليـة** هـي كيـان قـائم على تواجد ثلاثة عناصر مادية: إقليم، السكان، حكومة، وكذلك الاعتراف الناشئ عن باقي الدول.

يمكـن تعريفهـا أيضـا بأنهـا مسـاحة محـددة مـن الأرض تسـمى (وطـن) يقـيم فوقهـا مجموعـة مـن الأفـراد تجمـع فيهـا بيـنهم وحـده المصـير ولهـم حقـوق وعلـيهم واجبـات يسـمون بـالمواطنين ويشـرف علـى تنظيف شؤونهم الداخلية والخارجية تنظيم سياسي يسمى بالسلطة الوطنية[3].

تقوم الدولة على مجموعة من العناصر التأسيسية وهي:

1/ الشعب:

---

[1] المرجع نفسه، ص-ص98-99.

[2] نايف بن نهار، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، (قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016)، ص65.

[3] محمود خلف، **مرجع سابق**، ص-ص152-153.

يمثل الشعب عنصرا أساسيا لقيام الدولة على اعتبارها في الأصل شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي، وهو مجموعة الأفراد المقيمين بصفة دائمة في إقليم معين، والخاضعين لسلطة دولة ما وحمايتها، لا يشترط عدد معين لأفراد الشعب، فالدولة كما تقوم بمئات الملايين كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية والهند والصين على سبيل المثال، تقوم أيضا على بضع عشرات من الآلاف كما في جزر القمر والبحرين مالطا على سبيل المثال لا الحصر[1].

2/الإقليم:

إذا كان الشعب الأساس الشخصي للدولة فان الإقليم هو الأساس المادي، ويعنى بإقليم الدولة مساحة من الأرض يسمى وطنا ويشمل ثلاثة مجالات هي: البر والبحر والجو، مع استثناء الدول غير الواقعة على البحر، ويقيم فيه مجموعة من الأفراد يسموا مواطنين[2].

كما يعرف الإقليم بأنه الحيز الجغرافي والترابي الذي تمارس عليه الدولة سيادتها، ولا يشترط وجود حد أقصى أو أدنى للمساحة لقيام الدولة، إذ أن هناك العديد من الدول التي لا تتجاوز مساحتها الجغرافية مجموعة من الكيلومترات مثل: لوكسمبورغ، الفاتيكان، في الوقت الذي تفوق فيه لدى دول أخرى ملايين الكيلومترات مثل روسيا الإتحادية، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وغيرها.

3/السلطة السياسية:

ويقصد بها السلطة أو الهيئة الحاكمة التي تتولى إدارة البلاد والإشراف على الأمور، وتنظم العلاقات مع الشعب، واستغلال ثروات البلاد وتنظم اقتصادها وإدارة سياستها الخارجية وحماية الوطن من العدوان الخارجي، وتحقيق الأمن والاستقرار، ومنع الاعتداء، وتنفيذ القوانين والأنظمة النافذة بما يكفل سير الحياة بشكل طبيعي وتحقق السعادة والرفاهية لجميع الأفراد[3]

لا يشترط القانون الدولي شكلا معينا لتنظيم السلطة السياسية، غير أنه يشترط في النظام السياسي أن يمارس سلطته الفعلية على أغلبية السكان ومعظم الإقليم.

4/السيادة:

---

[1] نظام بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، (عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989)، ص141.

[2] محمود خلف، **مرجع سابق**، ص155.

[3] قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**،(عمان: دار الثقافة، ط1، 2012)، ص166.

يعرف جون بودان السيادة بأنها سلطة وضع القوانين ولو بدون رضا المواطنين، والسيادة بمفهومها العام هي حرية الدولة في التصرف داخل إقليمها وخارجه في إطار قواعد القانون الدولي أي أنها ليست مطلقة[1].

إذا السيادة هي مرادفة للاستقلال ومنافية للاستعمار بكل أشكاله حماية، وصاية، انتداب.

5/الاعتراف الدولي:

هو افصاح دولة أو أكثر عن إرادتها في الدخول في علاقات دولية مع دولة قائمة بالفعل أو دولة جديدة، وأساسه أن تمارس الدولة سلطتها على الإقليم، وهو خمس صور الضمني والصريح، الفردي والجماعي، القانوني والواقعي والإرادي المفروض، المقيد وغير المقيد[2].

إذا الاعتراف هو بمثابة إجراء سياسي واختياري تتخذه الدول قصد الإقرار بوجود دولة أو حكومة على الساحة الدولية.

يتم تصنيف الدول حسب العديد من المعايير، فقد صنف جيمس روزنو الدول بناءا على ثلاثة معايير: جغرافي (كبيرة وصغيرة) وسياسي (ذات نظام مفتوح وأخرى مغلقة) واقتصادي (دول متقدمة وأخرى متخلفة)[3]، وهناك من صنفها انطلاقا من معيار القوة حيث تصنف ضمنه الدول إلى أربعة أصناف وهي:

- **دول عظمى Super power** هي دولة تؤدي دورا قياديا حاسماً في النظام العالمي، وتتمكن من كسب ولاء دول أخرى، كما أنه بإمكان القوة العظمى أن تفرض في إطار دائرة نفوذها إرادتها السياسية على الدول الأصغر[4].

إذا ما يميز الدول العظمى هي أنها أقوى الدول باعتبارها تمتلك كل مقومات القوة في كل المجالات: الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية وغيرها، وما يميزها كذلك هو قلة اعتمادها على الخارج فيما يتعلق بالموارد الأولية.

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**، (الأردن: دار الثقافة، ط1، 1999)، ص27.

[2] شهبوب حكيمة، "**الاعتراف الدولي بين الشريعة والقانون**"، مجلة آفاق للعلوم، العدد السابع،(مارس 2017)، ص326.

[3] عمار بن سلطان، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**، (الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر، 2011)، ص51.

[4] Paul Sharp, **"Adieu to the Superpowers?,"** *International Journal*, vol. 47 (1992), pp. 818-847.

- **دول كبرى Great Power:** على امتداد خمسة قرون، تمكنت العديد من دول العالم من أن تنال صفة القوى الكبرى، وكان منها: البرتغاليون والإسبان والإيطاليون في القرن السادس عشر، والسويديون والدانماركيون في القرن السابع عشر، والبريطانيون والفرنسيون في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وأخيراً الأمريكيون والروس في القرن العشرين.

الدول الكبرى هي تلك الدول التي ترغب في القيام بدور عالمي، لكن محدودية قدراتها على منافسة الدول العظمى لا تسمح لها بلعب هذا الدور إلا في مجالات محددة ترضاها دول الفئة الأولى.

- **دول متوسطة Middle Power:** هي تلك الدول التي تملك من الإمكانيات والوسائل المادية والتقاليد التاريخية التي تؤهلها للعب دور في محيطها الجغرافي المجاور، أي ليس لها طموح ولا القدرة للعب دور عالمي لكنها تمتلك بعض الإمكانيات التي تؤهلها للعب دور إقليمي.
- **دول صغرى:** يعرفها ر.**كيوهين R. Keohane** بأنها الدول التي لا تستطيع أن تؤثر في النظام الدولي سواء عملت بشكل منفرد أو مع مجموعة أخرى صغيرة[1].

هذا النوع من الدول لا يسمح لها صغرها وضعفها إلا بلعب دور محلي ينحصر في محاولتها الحفاظ على استقلالها وحماية نفسها من أي اعتداء خارجي أي أنها تسعى للبقاء فقط.

ثانيا: المنظمات الدولية:

فكرة وجود هيئة تحتضن كيانات دولية متعددة فكرة قديمة تعود إلى القرن التاسع عشر، وهي نابعة من حاجة الدول والكيانات إلى وجود هيئة تحفظ لهم حقوقهم، وتسهل سبل التعاون والتواصل بين مكونات هذا العالم.

ليس هناك إجماع حول تعريف المنظمات الدولية، لكن اغلب التعاريف تؤكد على أنها كيان دولي يؤسس على اتفاق وله شخصية قانونية مستقلة دولية[2].

مؤسسة لها هيئاتها الدائمة التي تنشأ نتيجة اتفاق بين مجموعة من أشخاص القانون الدولي العام لتحقيق أهداف مشتركة وتستند إليها بعض الحقوق والواجبات على الصعيد الدولي.

---

[1] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص-ص51-53.

[2] نايف بن نهار، **مرجع سابق**، ص74.

تعرف المنظمات الدولية أيضا بأنها هيئة دائمة تشترك فيها مجموعة من الدول رغبة في السعي لتنمية مصالحها المشتركة رغبة في السعي لتنمية مصالحها المشتركة ببذل مجهود تعاوني تتعهد بسببه أن تخضع لبعض القواعد القانونية لتحقيق هذه المصالح[1].

أول منظمة دولية ظهرت في تاريخ العلاقات الدولية هي اللجنة المركزية لتنظيم للملاحة في نهر الراين في عام 1815، حيث قامت الدول والإمارات المحيطة بنهر الراين بإنشاء الإدارة العامة لضراب الملاحة في النهر[2].

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى قامت عصبة الأمم كمنظمة شاملة وذات بعد عالمي، ثم جاءت منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية التي لاتزال موجود إلى يومنا هذا، وبذلك أخذت المنظمات الدولية تأخذ مكانة متميزة في مجريات التأثير على الأحداث الدولية، وأخذ عددها في التزايد إلى أن بلغ حسب بعض التقديرات حوالي 360 منظمة دولية.

تتميز المنظمات الدولية بمجموعة من الخصائص:

- **صفة الدوام الاستمرارية:** المقصود أن المنظمة الدولية تمارس اجتماعاتها بوتيرة منتظمة أو تلقائية وهذه الاجتماعات تعقد بصفة عادية (أسبوعية- شهريا- سنويا) أو استثنائيا لمواجهة المستجدات والطوارئ.

ما يميز المنظمة الدولية عن المؤتمرات الدولية التي تنعقد في الغالب لإبرام معاهدات دولية وقد تجمع بين عدد كبير من الدول لمناقشة مسائل تمس مصالحها المشتركة، فهذه المؤتمرات وإن طالت مدة انعقادها لا تعتبر منظمات دولية، فهي تتجمع لهدف محدد ثم تنقضي بمجرد تحقيقه.

- **الأساس الاتفاقي:** فهي تنشأ بالاتفاق الحر بين الدول بموجب وثيقة تأسيسية، وهذا الاتفاق قد يأخذ شكل معاهدة مثل: معاهدة حلف شمال الأطلسي NATO، المجموعة الاقتصادية الأوروبية، أو ميثاق مثل ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ميثاق جامعة الدول العربية، أو عهد مثل عهد عصبة الأمم، أو نظام مثل نظام محكمة العدل الدولية وغيرها من أشكال الاتفاقيات الدولية[3].

---

[1] رجب عبد الحميد، **المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص16.

[2] محمود خلف **مرجع سابق**، ص232.

[3] منصور ميلاد يونس، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**، (مصر: جامعة ناصر، 1991)، ص80.

- **الشخصـــية القانونيـــة:** تســتمدها كونهــا مؤسســة تقــوم بــين أشــخاص قــانون العلاقــات الدوليــة خاصة الدول، لكن هذا لا يمنع العضوية عن الدول غير المعترف بها والتي لا تتمتع بالسيادة، فالعضوية مفتوحة أمام الجماعات التي تدير أمورها الداخلية بحرية وان لم تتمتع بسيادة كاملة خارجيا، مثال :المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقبل في عضويتها الأقاليم غير السيدة بشرط أن تمتلك أجهزة الرصد الخاصة بها، كذلك منظمة العمل الدولية لا تتألف فقط من ممثلين عن الحكومات بل كذلك من وفود من العمال وأرباب العمل[1].

كما أن تمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية ينتج عنه جملة من النتائج مثل:

- أهلية إبرام المعاهدات والاتفاقيات.

- تحريك دعوة مسؤولية الدولية.

- أهلية التقاضي أمام المحاكم.

- حق إيفاد وتلقي بعثات الدبلوماسية.

تنقسم المنظمات الدولية من حيث الاختصاص الى:

- **منظمات عامة:** أي أن مجالها لا يقتصر على تخصص بعينه، وإنما مجالها عام يشمل العديد من التخصصات المختلفة ولها مجالات متعددة.

ومن الأمثلة على هذا النوع من المنظمات نجد هيئة الأمم المتحدة، فهذه المنظمة مجالها عام وليست متخصصة بالجانب العسكري فقط مثل حلف شمال الأطلسي، أو في المجال العلمي كالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإنما عملها شامل لجميع المجالات.

- **منظمات متخصصة:** أي أن لها مجال لا تتجاوزه، حيث تختص في نشاط محدد مثل المجال العلمي كالوكالة الدولية للطاقة الذرية أو المجال الصحي كمنظمة الصحة العالمية أو المجال الاقتصادي مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي، منظمه التجارة العالمية.

إذا هذه المنظمات مجالها محدد ومعروف، وليس عاما يشمل العديد من المجالات[2].

---

[1] صلاح أحمد هريدي، العلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص–ص165–168.

[2] نايف بن نهار، **مرجع سابق**، ص82.

إن تعبير المنظمات الدولية **organisation internationales** يقتصد به المنظمات الدولية الحكومية وهي مختلفة عن المنظمات الغير حكومية **organisation non gouvernementales** حيث أن الأولى تجمع الحكومات أو الدول، أما الثانية فهي تجمعات أو جمعيات خاصة ينشئها أشخاص ذاتيون أو جمعيات خاصة.

ثالثا: المنظمات غير الحكومية:

يعود تاريخ المنظمات غير الحكومية إلى القرن التاسع عشر حين تأسست في عام 1832 الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية، وجاءت كنتيجة لانتشار الليبرالية المتحررة وأفكارها[1]، وقد تضاعف عدد المنظمات غير حكومية بشكل كبير، ففي سنة 1909 بلغ عددها 176 منظمة غير حكومية، أما اليوم فهناك تقديرات تشير إلى وجود مئات الآلاف منها، وقد كان أول ظهور لها في أوروبا ثم انتشرت إلى باقي أنحاء العالم.

1. تعريف المنظمات غير الحكومية:

رغم تعدد تعاريف المنظمات الدولية غير الحكومية كأحد أعضاء المجتمع المدني العالمي، أو ما أسمته ماري كالدور **mary Kaldor** بالشبكات الأفقية العالمية العابرة للحدود، يمكن الإشارة إلى تعريف **مارسيل ميرل:** هي كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو غير قابل للإستمرار من طرف أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة أهداف غير ربحية، ومن مميزاتها المبادرة الخاصة وتأسيسها يتم خارج إطار التوجيه الحكومي وتعبر عن تضامن عبر قومي[2].

هناك تعريف آخر بأنها عبارة عن جمعيات خاصة تتوخى تحقيق الأهداف التي لا تضمن الربح المادي ويتم إنشاؤها وتسييرها حسب القانون الوطني للدولة التي توجد بها مقرها الاجتماعي.

تتمتع المنظمات غير حكومية بمجموعة من المعايير:

- **صفة الدولية:** تعدد جنسيات المنخرطين فيها، فهم من عدة دول، بمعنى أن إضفاء الصفة الدولية يأتي من إتساع نشاطها عبر العالم، وعدم انتمائها لجنسية محددة بذاتها[3].

---

[1] علواني مبارك، "**دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث**"، مجلة المفكر، العدد 14، (جانفي 2017)، ص595.

[2] مارسيل ميرل، **مرجع سابق**، ص380.

[3] بن عمار تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998)، ص169.

- **الصفة الخاصة للنشاط:** تنشأ من قبل مجموعة معينة من الأفراد (أطباء، محامون، إعلاميون، أساتذة)، وتقوم بنشاط محدد مثل حماية البيئة، الحد من انتهاك حقوق الإنسان، تأمين الغذاء والدواء للمناطق التي فيها حروب، تعزيز قضية الفئات الهشة كالمرأة والطفل والمعاقين، كما قد تنشأ المنظمات غير الحكومية من جمعيات تنتمي لدول مختلفة، أي أنها بخلاف المنظمات الحكومية لا تنشأ بمعاهدة دولية بل بمبادرات خاصة.
- **لا تهدف لتحقيق الربح المادي:** بخلاف الشركات متعددة الجنسيات، فهي تعتمد على المتطوعين وتنشط بفعل تبرعات الأعضاء.
- **خضوعها للقانون الوطني للدولة:** بخلاف المنظمات الحكومية، لا تخضع المنظمات غير الحكومية لأحكام القانون الدولي ولكن لأحكام القانون الداخلي للدولة التي يوجد فوق إقليمها مقر المنظمة وهي تعامل كأي جمعية وطنية.

2. مجالات عمل المنظمات غير الحكومية:

تتنوع وتتعدد مجالات عمل المنظمات غير حكومية على المستوى الدولي، ويمكن تحديدها في مايلي:

- **العمل الإنساني والنزاعات المسلحة:** مثل الهلال الأحمر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي تقوم بنشاطاتها خلال النزاعات والحروب الدولية من خلال تقديم مساعدات للمدنيين.
- **العمل المهني والنقابي:** والتي تهدف للدفاع عن مصالح أعضائها مثل: الفدرالية النقابية العالمية (**F.S.M**) والفدرالية الدولية للنقابات (**C.i.S.L**) والمكتب الدولي للعمل (BIT) وغيرها.
- **حقوق الإنسان:** أي حماية الحقوق المدنية والسياسية وتسمى حقوق الجيل الأول وهي مرتبطة بمبدأ الحرية والحق في الحياة والأمن وعدم تعرض الإنسان للتعذيب والتحرر من العبودية والحق في المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتسمى حقوق الجيل الثاني وتتعلق بمبدأ العدالة والمساواة وتشمل الحق في العمل والصحة والسكن[1]، ومن أهم هذه المنظمات نجد منظمة أطباء بلا حدود، منظمة العفو الدولية، هيومان رايتس ووتش **Human Rights Watch**.

[1] دوبي بونوة جمال، "**دور المنظمات غير الحكومية في حماية وترقية حقوق الإنسان-منظمة العفو الدولية أنموذجا-**"، مجلة القانون، العدد 07، (ديسمبر 2016)، ص54.

- **البيئـــة:** تهـتم المنظمـات غيـر الحكوميـة بالبيئـة مـن أجـل المحافظـة عليهـا وحمايتهـا والعمـل علـى نشـر الثقافـة البيئيـة بـين الـدول، ورغـم تنـوع هـذه المنظمـات واخـتلاف تخصصـاتها إلا أن العامـل المشـترك بـين كـل أنشـطتها هـو الحفـاظ علـى البيئـة وحمايتهـا مـن التلـوث والعمـل علـى الحـد مـن تغيـر المنـاخ[1]، ومـن أهـم المنظمـات غيـر الحكوميـة التـي تنشـط فـي مجـال حمايـة البيئـة نجـد منظمة غرين بيس **Green Peace**.

فيمـا يخـص دور المنظمـات الغيـر حكوميـة فـي السـاحة الدوليـة فإنهـا أصـبحت فـاعلا مـؤثرا وأداة ضـغط علـى الحكومـات مـن خـلال الخبـرة والشـبكات الملائمـة التـي تؤهلهـا للتـأثير فـي العلاقـات الدوليـة، ونتيجـة للوضـع الاستشـاري الـذي تتمتـع بـه هـذه المنظمـات فـي الأمـم المتحـدة وبعـض الـدول الكبـرى، فهـي تسـاهم مـن خـلال ملاحظتهـا وتقاريرهـا الدوريـة فـي التـأثير علـى القـرارات التـي تتخـذها المنظمات الحكومية والدول اتجاه قضايا معينة.

رابعا: الشركات متعددة الجنسيات:

لهـا عـدة تسـميات مختلفـة كالشـركات العملاقـة، الشـركات العـابرة للحـدود، الشـركات الكوكبيـة، كمـا اختلـف فـي كونهـا شـركات أو منظمـات أو مؤسسـات أو مشـاريع أو احتكـارات عالميـة أو المجموعات الاحتكارية كما عند الماركسيين.

1. تعريف الشركات متعددة الجنسيات:

تعرف الشركات متعددة الجنسيات بأنها: "شركات عملاقة كبيرة الحجم ولها سيطرة ضخمة على قطاع دولي كبير من الموارد الانسانية والمالية، وهي تمارس نشاطها في عدد كبير من الدول الأجنبية وتسيطر على عمليات إنتاجية واسع[2].

تعـرف كـذلك بأنهـا مؤسسـات اقتصـادية غيـر حكوميـة تتخـذ مـن أحـد الـدول مقـرا رئيسـيا لهـا ولكـن يكون لها فروع في دول أخرى[3].

---

[1] علواني مبارك، **مرجع سابق**، ص583.

[2] صبري إسماعيل مقلد، العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع، **مرجع سابق**، ص126.

[3] محمد عوض الهزايمة وآخرون، **مبادئ علم السياسة**، (عمان: كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2018)، ص150.

عرفتها الأمم المتحدة سنة 1974 بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا[1].

2. نشأة الشركات متعددة الجنسيات:

لا تمثل ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات ظاهرة جديدة رغم أن زيادة حجمها وكثافة نشاطها أخذ بالتصاعد بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين، حيث أن هذه الظاهرة هي وليدة القرن التاسع عشر وارتبطت بمبدأ "دعه يعمل دعه يمر"، وهو المبدأ الذي جعل العديد من الشركات الأوروبية توزع نشاطها على المستعمرات، كما أدى إلى نشوء المنافسات الحادة مما كان يعني إما وضع اتفاقات بين الدول الاستعمارية تكفل أو تحد نشاط شركاتها، وإما ضم الإقليم نهائيا وإخلاء المجال لشركات الدول المستعمر[2].

أول من استعمل مصطلح شركة متعدد جنسيات هي شركة **international business machine (I.B.M)** التي كانت تحتكر صناعة الالكترونيات والكمبيوتر على مستوى العالم.

في البداية كانت الشركات الأمريكية تمتلك شركات فرعية في أوروبا تعد كمحطات للبيع بعد الحرب العالمية الثانية، لكن سرعا نما تحولت فيما بعد خاصة في السبعينات إلى محطات صناعة وإنتاج، هذا ما أدى إلى ضغط الرأي العام وكذلك تخوف الحكومات من وقوع الصناعات الأكثر حيوية وأهمية وخاصة في ميدان الدفاع تحت إشراف شركات أجنبية، لكن الشركة الأمريكية (I.B.M) أعلنت أن فروعها في الدول الأخرى تأخذ جنسية الدول التي تعمل فيها فمثلا شركة (I.B.M) في فرنسا لا تعني أنها فرع فرنسي لشركة أمريكية وإنما شركة فرنسية تدخل ضمن مجموعة متعددة الجنسيات.

3. خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدة خصائص أهمها:

---

[1] بول هيرست، غراهم طومسون، **ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم**، تر: فالح عبد الجبار، (الكويت: مطابع السياسة، 2001)، ص25.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**، (عمان : دار الشروق، 2010)، ص51.

- أنهـا ضـخمة الإنتـاج ومتعـددة الأنشـطة: أي أنهـا تتميـز بكبـر حجـم نشـاطها مـن حيـث الإنتـاج والبيـع ورأس المـال مقارنـة بمشـروعات الاقتصـاد القـومي لدولـة المركـز، كمـا أنهـا تتعـدد وتتنـوع نشاطاتها بهدف تعويض الخسارة المحتملة في نشاط معين.
- الاتسـاع الجغرافـي: أي أنهـا تعمـل فـي العديـد مـن الـدول وذات توسـع جغرافـي كبيـر، حيـث تشـير التقـديرات الحديثـة إلـى أن عـدد الشـركات متعـددة الجنسـيات يناهز 65 ألـف شـركة، وقرابـة 850 ألف شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أرجاء المعمورة[1].
- تسعى لتحقيق سياسات الدولة الأم.
- أنها تسعى إلى تحالفات وإندماجات مع شركات أخرى.
- أنها شركات ذات صفة احتكارية.
- أنهـا تعمـل بواسـطة عـدد كبيـر مـن الشـركات ذات شخصـية قانونيـة مسـتقلة أو بواسـطة شـركات فرعية.
- أنها تملك مركز تنظيم القرار في مقرها الأم في دولة ما[2].

4. تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على العلاقات الدولية:

تمثـل الشـركات المتعـددة الجنسـيات قـوة اقتصـادية كبيـرة فـي العـالم، وتحتـل مكانـة أقـوى فـي البلـدان الناميـة، حيـث يمكـن أن تلعـب دورا كبيـرا فـي الحيـاة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة فـي هـذه البلـدان، ولقـد أدى نشـاط هـذه الشـركات إلـى نتـائج سـلبية أكثـر مـن إيجابيـة فـي مختلف المجالات في هذه الدول[3].

تلعـب الشـركات المتعـددة الجنسـيات دور فاعـل فـي العلاقـات الدوليـة، وذلـك مـن خـلال التـدخل فـي الشـؤون الداخليـة للـدول والمثـال علـى ذلـك الـدور الـذي قامـت بـه شـركة الاتصـالات **(ITT)** فـي الانقلاب الذي حصل في التشيلي سنة 1973.

وقـد ذكـرت منظمـة هيومـان رايتسـووتش أن شـركة شـل تواطـأت مـع الشـرطة والجـيش فـي انتهاكات لحقوق الإنسان عندما قمعت احتجاجات دلتا النيجر.

---

[1] لمزري مفيدة، سالمي وردة، "**الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية**"، مجلة إيليز للبحوث والدراسات، العدد 01، (2020)، ص-141-é140.

[2] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص62.

[3] لمزري مفيدة، سالمي وردة، **مرجع سابق**، ص147.

كما قامت هذه الشركات على التغيير السلمي في جنوب افريقيا من خلال اقامة حزب معارض لنظام الفصل العنصري، لأن مصالحها ستمس في حالة ما إن استمر الكفاح المسلح وما أسفر عنه[1].

تهمين الشركات المتعددة الجنسيات على 70% من التجارة العالمية، كما أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تهيمنان على 88% من هذه الشركات.

تساعد الشركات متعددة الجنسيات بنفوذها وأموالها رجال السياسة الذين يرعون مصالحها، حيث قال في هذا الصدد **تشارلي ولنسن** المدير السابق لشركة جنرال موتور "كل ما هو جيد لشركة جنيرال موتورز هو جيد لباقي أمريكا أي أن الشركة تبقى وفية للدولة الأم".

خامسا: حركات التحرر الوطني:

1. نشأة حركات التحرر:

إن حركات التحرير الوطني هي سمة من سمات النصف الثاني من القرن العشرين، ولقد كان من أول ملامح هذه المرحلة هي نهاية مركزية النظام الدولي الأوروبي وانتقاله إلى قوى جديدة غير أوروبية، الشيء الذي أدى إلى انحسار الاستعمار وتصفيته بسبب ضعف هذه القوى الاستعمارية الأوروبية وتغيير موازين القوى وبداية تحرك الشعوب المستعمرة من أجل نيل استقلالها في مناطق مختلفة من العالم خاصة في إفريقيا وآسيا[2].

إذا حركات التحرر جاءت كرد فعل على حركة الاستعمار أو الاحتلال التي تعرضت له بلدانها، وقد برزت حركات التحرر بعد الحرب العالمية الثانية مثل: جبهة التحرير الوطني الجزائرية، الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا، الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، منظمة التحرير الفلسطينية، كلها حركات طالبت بالاستقلال انطلاقا من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي أكدت عليه المادتين 2 و55 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة.

2. تعريف حركات التحرر:

---

[1] المرجع نفسه، ص150.

[2] محمود خلف، **مرجع سابق**، ص207.

يقصد بحركات التحرر كيانات منظمة تكافح من أجل تقرير مصير الشعب الذي تمثله والذي يعيش على تراب يطالب بالسيادة عليه[1].

تعرف كذلك بأنها جماعة من الأشخاص ذات تنظيم محكم تقوم بالكفاح المسلح في غالب الأحيان ضد الوجود الاستعماري أو الاحتلال الأجنبي، أو ضد أي شكل من أشكال التمييز، للوصول إلى تكوين دولة ذات سيادة تقوم باحترام القانون الداخلي والدولي[2].

في بعض الحالات قد تتوفر مقومات الدولة إلا أنها غير كاملة عند المطالبة بالاستقلال، إما لعدم حيازة الشعب على إقليم أو لأن غالبية السكان القاطنين فوق الإقليم ليس لديهم الحق في ممارسة السلطة عليه.

كما أنه ليس من الضروري حيازة حركات التحرر الوطني على سلطة فعالة على كافة أرجاء الإقليم الذي تطالب به والمثال على ذلك منظمة التحرير الفلسطينية لا تملك السيطرة الكاملة على أرض فلسطين ومع ذلك اعتبرت بمثابة حركة تحرر وطني، إذا الأساسي في الأمر هو الحصول على الاعتراف وليس الإقليم.

ما يمكن أن نقوله هو أنه بمجرد حصول حركة التحرر الوطني على اعتراف واسع فإنها لن تبقى مجرد جماعة من الأشخاص بل تصبح بمثابة دولة في المستقبل، وغالبا يطلب من قادتها تقلد مهام قيادة الدولة عند تأسيسها[3].

3.خصائص حركات التحرر:

هناك مجموعة من الخصائص المميزة لحركات التحرر يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- حركات التحرر الوطني تتكون من جماعة من الأشخاص.
- أنها عبارة عن منظمة أو تنظيم وطني خاص يعمل على استرداد الحرية للشعب ويعمل علة تجسيد أمله في إعادة تشكيل دولته المستقلة.

---

[1] مبروك جنيدي، "**حركات التحرر الوطني في ظل القانون الدولي العام**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، (ديسمبر 2018)، ص329.

[2] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007)، ص226.

[3] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص69.

- قواعد تواجدها وانطلاقها يكون في العادة من الإقليم الخاضع لسيطرة المحتل أو المناطق المحيطة بها.
- ظهورها يكون مرتبط بوجود المحتل والسيطرة الاستعماريةـ أي أن هذه الحركات تأتي كرد فعل ضد التواجد الاستعماري وسيطرة الأجنبي على الشعوب وأوطانهم.
- أنها تعتمد الكفاح المسلح كأداة للتحرر والاستقلال، وتكون في شكل حرب العصابات عادة نظرا لعدم تكافئ القوة بين الطرفين.
- هدفها الأساسي هو الاستقلال الوطني واسترجاع السيادة، أي أنها تسعى لتشكيل الدولة الوطنية المستقلة ذات السيادة[1].

انطلاقا من هذه الخصائص يمكننا أن نميز بين حركات التحرر الوطني التي تطالب بالاستقلال من المستعمر الأجنبي وتحرير بلدانها، وغيرها من الحركات والتنظيمات الأخرى مثل: الحركات الانفصالية، حركات التمرد المسلحة، الجماعات الإرهابية، العصابات الإجرامية...الخ.

سادسا: الأفراد كأطراف فاعلة ومؤثرة على المسرح الدولي

أبرزت خبرة الربع الأخير من القرن الماضي والعقد الحالي من القرن الحادي والعشرين، تغيرات هيكلية في السياسات والعلاقات الدولية، برزت معها الحاجة إلى اتساع النظرة التحليلية التي كانت تعترف في السابق بكون الدول هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، وأن مفاهيم مثل القوة والصراع هي الحاكمة لجوهر العلاقات بين الدول، وذلك نظرا لبروز دور فاعلين جدد من غير الدول تحت تأثير قوي الاعتماد الدولي المتبادل.

اقتضت هذه الأوضاع الدولية المتطورة النظر للعالم باعتباره نظاما من التفاعلات التي يلعب فيها فاعلون آخرون من غير الدول دورا مهما في موضوعات سياسية واقتصادية وإعلامية جديدة تتجاوز مستوى التفاعلات الحكومية الرسمية وتتخطي الحدود والسيادة. وفي هذا الإطار برز دور بعض الفاعلين من غير الدول **Non State Actors** مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وبعض الجماعات والتنظيمات المسلحة، إضافة إلي جماعات الجريمة المنظمة والمافيا الدولية.

[1] مبروك جنيدي، **مرجع سابق**، ص-ص 329-331.

إلا أن نوعا جديدا أضيف إلى قائمة الفاعلين من غير الدول وهو "الفاعل الدولي الفرد"، الذي يمثل ظاهرة جديدة وجوهرها إمكانية أن يصبح شخص أو فرد من الأفراد فاعلا على المستوى الدولي سواء بالمعني القطري أي مستوى الدولة الواحدة، أو الدولي أي على مستوي العلاقات بين الدول، وذلك نتيجة امتلاك هذا الشخص قدرات مالية أو اقتصادية أو إعلامية تمكنه من التأثير في مجريات الأحداث، ليس فقط داخل دولته لكن أيضا في النطاق الإقليمي أو الدولي.

إذا يمكن ان يصبح الفرد فاعلا في العلاقات الدولية عندما يتبوأ منصبا له بالغ الأثر على الواقع الدولي، كمنصب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومنصب الأمين العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية وغيرها من المناصب التي تجعل من الفرد مؤثرا على العلاقات والأحداث الدولية.

كما أن يكون للفرد صاحب النفوذ المالي والاستثماري الضخم في العديد من الدول دورا فاعلا في الساحة الدولية، مثل الملياردير **روبرت مردوغ** الذي استطاع بناء إمبراطورية عملاقة تجاوزت ميزانياتها وأرباحها ميزانيات كثير من الدول، حيث انتشرت مؤسسته نيوز كوربوريشن ووصلت إلى 800 مؤسسة إخبارية وإعلامية ليس في استراليا (البلد) وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فقط بل في 52 بلدا أي شملت 4 قارات في العالم.

كذلك نجد في العالم العربي العديد من الشخصيات الثرية المؤثرة مثل الملياردير السعودي الوليد بن طلال وغيره، كل هذه الشخصيات لها تأثير معين في سياسات دول، وتحديد توجهاتها اتجاه العديد من القضايا والمجالات[1].

[1] أكرم حسام، **مردوخ نموذجا" :الفاعل الفرد "ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي: https://www.siyassa.org.eg/News/1843.aspx، تاريخ الاطلاع:2025/08/09.

المحور الخامس: العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية:

إن توجهات وتفاعلات الدولة في الساحة الدولية تتحكم فيه العديد من الإعتبارات والعوامل المختلفة، هذه العوامل هي التي تحدد مكانة الدولة ودورها في النظام الدولي وأي ضعف أو خلل فيها سيؤثر بشكل أو بآخر على سلوك الفاعل الدولي.

أولا: العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية: يتم تحديدها استنادا للمعيار التاريخي لتطورها:

1. العامل العسكري military factor:

أكدت التجربة التاريخية على دول العامل العسكري وأهميته في تفعيل دور الدولة السياسي والأمني ضمن مجالها الجغرافي منذ العصور القديمة مثال: حروب الفراعنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الحيثيين-الأمازيغ)، حروب الإمبراطورية الرومانية مع مملكة قرطاج، الحروب البونية والتي انتهت بسيطرة رومانية على أفريقيا.

يعتبر المتغير العسكري من أهم العوامل المتحكمة في سلوك وقوة الدولة الخارجية كونه يطرح مدى إمكانية النظام السياسي من توظيف القوات المسلحة المتاحة له كما ونوعا لضمان الأمن القومي وحمايته من التهديدات القائمة والمحتملة[1].

في الماضي كانت قوة الدولة تحسب بما لديها من عدة وعتاد للحرب، أي بمعنى أخر بما لديها من قدرة عسكرية ممثلة في جيش قوي ذي أفراد مدربين تدريب جيد بالإضافة إلى تسليح جيد، وعلى الرغم من أن هذا العامل ما زال واحدة من أكثر العوامل تأثيرا على صعيد قوة الدولة في العلاقات الدولية، إلا انه في الوقت الحاضر قوة الدولة العسكرية أصبحت مرتبطة بعده عوامل أخرى[2]:

- التقدم التكنولوجي في وسائل جمع المعلومات وفي إنتاج وتحديث الأسلحة مثل: الصواريخ الذكية، الأقمار صناعية، طائرات بدون طيار...الخ.
- كفاءة القيادات العسكرية ومهارتها.

---

[1] تامر كامل الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصر في استراتيجية إدارة السلطة**، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص90.

[2] قحطان أحمد الحمداني، **مرجع سابق** ، ص212.

- القدرات القتالية ونوع التدريب فالجيوش أصبحت تقيم كما وكيفا (نوعا).
- القدرة على التعبئة والسرعة في الاستعداد.
- مدى توافق وانسجام الجبهة المدنية والعسكرية.

هناك ترابط وثيق بين القوة العسكرية والاقتصادية، حيث أن الدولة التي تسعى إلى بناء قوة عسكريه لضمان أمنها هي بحاجة الى قاعدة اقتصادية صلبة، وذلك عبر نسبة من الإنتاج لصالح القوة العسكرية، غير أن ذلك إذا زاد بشكل كبير قد يؤثر على مستوى معيشة المواطنين ويحول القوة العاملة من النتاج المدني إلى الانتاج الحربي مما يؤثر على المي ا زن التجاري.

يعد العامل العسكري من العوامل المؤثرة والحاسمة في العلاقات الدولية باعتبار القوة العسكرية مسألة حيوية من اجل البقاء، فالعامل العسكري يعمل على حماية أمن الدولة من أي عدوان داخلي أو الخارجي.

أهمية العامل العسكري تكمن في أنه مهم في حالتي الحرب والتهديد باستخدام القوة العسكرية، فهو يوفر للدولة الثقة الكافية لاتخاذ مواقف وقرارات دولية من مركز قوة، كما انه مهم حتى في أوقات السلام وذلك من خلال التهديد باستخدام القوة العسكرية لردع الأعداء مثل الاستعراض العسكري، المناورات[1]

مع ظهور أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الكيماوية والذرية والتكتيكية، الدرونز، الصواريخ الذكية، الصواريخ فرط صوتية...، تغير الامر حيث أصبحت أسلحة الحرب تستبدل بسرعة وفقا للتغيرات التكنولوجية التي تعرفها التحولات الدولية.

ان استمرارية الانفاق على تعزيز وتدعيم القوة العسكرية للدولة يشكل عبأ ثقيلا على وضعها الاقتصادي[2]، فمثلا السباق نحو التسلح بين القوتين العظميين خلال الحرب الباردة في إطار ما سمي بسياسة حرب النجوم **starwars** في عهد الرئيس رونالد ريغان يعد مثال واضح على مدى التأثير السلبي للعامل العسكري على العامل الاقتصادي، فالإنفاق الهائل على العامل العسكري نتج عنه تراجع القوة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي وانهياره فيما بعد.

2. العامل الجغرافي: Geographical factor

[1] عدنان طه الدوري، مرجع سابق، ص287.

[2] المرجع نفسه، ص288.

عند الحديث عن العامل الجغرافي لابد من الانطلاق من العامل الجيوبوليتيكي **Geopolitical Factor** الذي يفسر طبيعة العلاقة بين البيئة الطبيعة والبيئة السياسية، أي الارتباط بين الموقع الجغرافي للدولة ومكانتها السياسية في جوارها الاقليمي والدولي[1].

يلعب العامل الجغرافي دورا هاما في ثبات الأنماط السلوكية للدولة نسبيا منها مايتعلق باستراتيجيتها العسكرية ومنها ما يتعلق بحركة تجارتها الدولية، كما يحدد نوعية علاقتها مع الدول الأخرى خاصة المجاورة منها، وانطلاقا من أن العلاقات بين الدول تتخذ إما الطابع الصراعي أم التعاوني، فإن الجوار الجغرافي يستوجب من الدول مختلفة المصالح ومتناقضة الأهداف كفاءة دبلوماسية من أجل بناء أسس تضمن الحد الأدنى من المصالح المشتركة[2].

ما يؤكد على أهمية دور العامل الجغرافي في العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم السياسية بشكل عام هو قول نابليون بونابرت "**إن سياسة الدول في جغرافيتها**"[3].

إن الموقع الجغرافي يشكل العنصر الأساسي لتقييم القدرات والإمكانيات الطبيعية التي تستحوذ عليها دولة معينة، كما أن دراسة العوامل الجغرافية يتطلب دراسة الموقع والمساحة والحدود وتأثيرها على العلاقات الدولية:

1/ الموقع: ويشمل دراسة موقع الدولة فلكيا ونوع الموقع:

يقصد بالموقع فلكيا هو موقع الدولة بالنسبة لخطوط الطول والعرض، وهو ما يحدد المناخ بشكل عام وبالتالي يتحدد النشاط البشري.

أما نوع الموقع فيقصد به موقع الدولة بالنسبة للماء واليابسة أي الموقع البحري والبري، فالدول الساحلية والتي تسيطر على الجزر والمضائق والقنوات تتميز بنشاط بحري كبير كما تسعى لتطوير أسطولها البحري، ولطالما كانت الواجهات البحرية منطلقا للقوى الاستعمارية التقليدية أو موقع تتصارع من اجله الدول.

---

[1] محمد علي العويني، **العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الاعلامية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو-المصرية، 1982)، ص35.

[2] تامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص-ص83-84.

[3] بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **مرجع سابق**، ص352.

بينما الدول مغلقة أو الحبيسة والتي لا تملك منفذا بحريا فتتميز بكثرة الدول المجاورة لها مما يضطرها لتعزيز قوتها البرية والجوية، كما تتميز بمحدودية النشاط التجاري وتكون تحت سيطرة الدول التي توفر لها ذلك المنفذ (الدول البحرية نشطة تجاريا).

إذا المنفذ البحري يمنح للدولة امتيازات وتسهيلات نحو الأسواق الخارجية في المجال التجاري، كما أنه يشكل منفذا أكثر أمنا لتفادي الأعداء[1].

2/ المساحة:

تشكل المساحة مصدر قوه للدولة، حيث أن شساعة المساحة تمنح الدولة عمقا استراتيجيا يتيح لها الصمود أمام أي اعتداء، بينما الدولة ذات المساحة الصغيرة سرعان ما تنهار مثال صمود روسيا أمام هجوم نابليون سنة 1811، وكذلك مع الاتحاد السوفيتي أمام هجوم هتلر سنة 1940 حيث أدت المساحة والمناخ البارد إلى هزيمة ألمانيا.

وفي ظل الهجوم النووي فان الدول ذات المساحة الواسعة تكون أكثر قدرة على أن تمتص الضربة النووية الأولى عكس الدول الصغيرة.

3/ الحدود:

تعرف الحدود بأنها الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي عندها سيادة الدولة (أ) لتبدأ سيادة الدولة (ب)، والحدود لها تأثير كبير في العلاقات بين الدول سلبا أو إيجابا حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية، مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي لكلا الدولتين لذلك ينعكس طول الحدود سلبا إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين[2].

ومنذ القرن 19 إلى الآن كان ولازال الصراع على الحدود من العوامل الأساسية المفسرة للعلاقات الدولية، وما زالت الصراعات على الحدود من القضايا الرئيسية في العلاقات الدولية المعاصرة، مثل الصراع العربي الإسرائيلي، الصراع الهندي الباكستاني حول كشمير، الصراع

---

[1] Pierre Renouvin, Jean-Baptiste Duroselle, **introduction à l'histoire des relations internationales**, (Paris : Librairie Armand colin, 1964), p-p15-16.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **مقدمة في العلاقات الدولية**، (الأردن: البرموك، 2010)، ص28.

الروسي الأوكراني حول شبه جزيرة القرم ودونباس، وأغلب الصراعات في إفريقيا وحتى بين بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وإسبانيا.

إن العامل الجغرافي مهما جدا في دراسة وتفسير العلاقات الدولية وهو ما أدى إلى ظهور المدرسة الجيبوليتكية في العلاقات الدولية: **The Geopoltical scool** والتي من أهم منظريها: راتزال، ماهان، ماكندر، سبيكمان.

3. العامل الديموغرافي:démographique factor

له أهمية في التأثير على العلاقات الدولية من ناحيتين:

- **العسكرية:** التعداد الكبير للسكان كان ولا يزال مصدرا أساسيا لقوة الدولة حتى بعد تطور القدرات الحربية، حيث أن عدد السكان الكبير ضروري للدفاع عن الإقليم وكذلك لتصنيع الأسلحة أو إطالة العمليات العسكرية مثل الحرب الروسية الأوكرانية[1].
- **الاقتصادية:** حيث أن عدد السكان الكبير يكون له تأثير ايجابي في الدول المتقدمة أو دول المركز **center states** لأنها تملك قدرة بشرية منتجة هائلة تشارك في التنمية الاقتصادية، كما أنها تضم عدد كبير من الفئات المختصة والفنية بالإضافة إلى امتلاكها القوة في مجالات أخرى عسكرية وتكنولوجية وهو ما يساهم في توظيف العامل الديموغرافي لصالحها.

أما الدول المتخلفة أو دول المحيط **peripheral states** فإن عدد السكان يكون له أثر سلبي لأنها لا تملك مقومات القوة التي تملكها الدول المتقدمة في شتى المجالات، وبذلك فإن الانفجار السكاني يشكل عقبة أمام نموها وتقدمها[2].

إن العامل الديمغرافي هو عامل مهم للتأثير في العلاقات الدولية، إلا أن الواقع أثبت أن عدد سكان لا يشكل عامل قوة في العلاقات الدولية إلا إذا اقترن بعوامل أخرى وهي مدى إنتاجياتهم الاقتصادية والمستوى الثقافي والعلمي وكذلك مدى الانسجام المجتمعي.

4. العامل الاقتصادي:economical factor

---

[1] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص151.

[2] لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمدين أحمد مفتي، محمد السيد سليم، (المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989)، ص246.

تساهم وفرة المصادر الطبيعية ونوعيتها في إحداث أثر هام في خيارات النظام السياسي في الساحة الدولية، فعادة الدول محدودة الموارد والإمكانيات تبقى نظمها تعاني من ضعف القدرة على تحقيق أهدافها اعتمادا على الذات، بل وتضطر إلى المساعدات الاقتصادية الخارجية، أما الدول التي تتمتع بوفرة في مواردها الطبيعية فهذا يتيح لها فرصة كبيرة في الحركة سواء في وقت السلم أو الحرب غير أنه من الضروري الإشارة إلى أهمية الاستثمار الوطني للموارد الطبيعية[1].

تعتبر الظاهرة الاستعمارية في إحدى صورها مظهر من مظاهر التفوق الاقتصادي لقوة معينة على حساب قوى أخرى، كما أن العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والدول المستعمرة كانت في إحدى صورها من صور التبعية الاقتصادية في السلع المصنعة وغيرها من المنتوجات الزراعية والمواد الأولية[2].

أصبحت القوة الاقتصادية هي من تحدد القوة السياسية والعسكرية للدولة، وفي ظل عدم قدرة الدول على تأمين كافة احتياجاتها وتحقيق اكتفائها الذاتي، أصبح الاعتماد المتبادل السمة البارزة في العلاقات الدولية من خلال التجارة الدولية والتي تعني حجم السلع والخدمات والموارد ورأس المال المتبادل دوليا.

تستعمل الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وسائل جديدة للضغط على غيرها من الدول لتغيير سياستها بما يتماشى مع المصالح الأمريكية وتعرف بوسائل الضغط الاقتصادي مثل:

- **الرسوم الجمركية:** هي ضرائب جمركية تفرضها دولة ما على الواردات من دول محددة لتحقيق الأهداف التالية:
  - حماية الصناعة المحلية.
  - تزيد الضرائب في الدخل القومي للدولة.
  - وسيلة عقابية ضد بعض الدول مثل ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية ضد الصين.
- **الحصص:** حيث تحدد الحكومات حصصا معينة للسلع المستوردة ومن دول محددة للسيطرة على الاستيراد بعض السلع، فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تفرض حصص على استيراد السكر من الفلبين وجمهورية الدومينيكان.

---

[1] تامر كامل الخزرجي، **مرجع سابق**، ص86.

[2] محمد علي العويني، **مرجع سابق**، ص47.

- **المقاطعة:** هي الامتناع عن استيراد سلع تنتجها دولة معينة وتقوم به الشركات والأفراد العاديين بسبب دوافع وطنية أو دينية، مثل مقاطعة الشعوب العربية السلع الأمريكية بسبب انتفاضة الأقصى.
- **الحظر التجاري Embargo:** والمقصود به حرمان دولة ما من الحصول على السلع الاستراتيجية التي يمكن أن تزيد من قدراتها العسكرية[1]، والمثال على ذلك الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على العراق عام 1991 بسبب غزو الكويت، وقد يكون الحظر جزئي أو كلي.

ثانيا: العوامل الجديدة المؤثرة في العلاقات الدولية:

1. العمل التكنولوجي:technological factor

يعيش العالم اليوم ثورة في المجالات العلمية المختلفة وهذه الثورة تعتبر عامل مهم وحيوي ومؤثر في العلاقات الدولية، فالتسابق في ميدان التكنولوجيا يجعل الدول تأتي بشيء جديد في مختلف المجالات كل يوم تقريبا نشهد ثورة المعلومات وعالم الحواسيب والانترنيت، فالمعلومة أينما كانت ومهما كان مصدرها أصبحت متاحة أمام الجميع للاطلاع عليها وبالتالي إجراء ما يلزم عليها سواء من قبل الأفراد والمؤسسات أو الدول.

أصبح التقدم التكنولوجي يشمل كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، مما دفع الدول للتسابق في الوصول إلى قمة الهرم العلمي والتكنولوجي لكي تتفوق على غيرها وتحتل مكانة ذات تأثير بالغ ومهم في العلاقات الدولية، ومن أمثلة الدول المتقدمة في المجالات العلمية والتكنولوجية اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها وهذا ما جعل لها مكانة مميزة في النظام الدولي[2].

أدخلت الثورة التكنولوجية أساليب جديدة في الإنتاج ودعم الآلة الإنتاجية، فساهمت في زيادة القدرة الاقتصادية للدول عن طريق خفض تكلفه الإنتاج وزيادة الجودة ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الاقتصادية.

يقوم العامل التكنولوجي بدور بالغ الأهمية في المساهمة في تطوير المجال العسكري، فسباق التسلح **Arms Race** أمر قائم لأن التكنولوجيا العسكرية تطورت في كل المجالات

---

[1] سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص166.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **مرجع سابق**،ص-ص33-34.

العسكرية، ولاسيما في مجال أسلحة الدمار الشامل بشتى أنواعها النووية، الكيماوية، والذرية Mass Destruction Weapons.[1]

إذا يمكن أن نقول أن ما نشهده اليوم من تنافس بين العديد من دول العالم خاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي، يهدف إلى احتكار والتحكم في التكنولوجيا في مختلف المجالات، وهو ما سيمنح إحدى القوتين القدرة على التحكم والسيطرة على العالم.

2. العامل الديني:religious factor

يعرف الدين بأنه المعتقد وهو كذلك الممارسات الروحية، كما أنه يؤثر بشكل أو بأخر على توجهات وسلوكيات صناع القرار في السياسة الخارجية للدولة.

يلعب الدين دور بارز للتأثير على العلاقات بين الدول منذ القدم ويمكن تقديم أمثلة على ذلك:

- موقف الدول الغربية من سياسات إسرائيل، وكذلك من قضايا الأقليات الإسلامية في أوروبا والعالم.
- الحروب الصليبية بين المسيحية والإسلام والتي استمرت تقريبا قرنين من الزمان بين عامي 1096 و1291.
- التوسع السوفيتي في دوله أسيا الوسطى المسلمة والذي كان يواجه الإسلام بشدة.
- الحروب التي شنتها الدول الاستعمارية ضد مستعمراتها من الدول الإسلامية.
- الغزو الثقافي الذي يؤثر على الهوية الدينية لدول العالم بما فيها الهوية العربية الإسلامية[2].

يؤثر العامل الديني بشكل واضح على السياسة الخارجية للقوى العظمى في العالم فمثلا على مستوى السياسة الخارجية الأمريكية فقد كانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ إدارة **جون كنيدي** الى **جو بايدن** تستخدم الوازع الديني ومفاهيمه لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية[3].

---

[1] عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1992)، 87.

[2] محمد علي العويني، **مرجع سابق**، ص-ص45-46.

[3] عصام عبد الشافي، **دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا**، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (جويلية 2003)، ص133.

ففي إطار الحرب على الإرهاب استخدم **جورج والكر بوش** عبارات دينية مثل: ""الحرب المقدسة" و"الحرب الصليبية"[1]، واستخدم **بايدن** بعد اندلاع حرب غزة في 7 أكتوبر 2023 عبارة "أنا صهيوني ولست يهودي" وكذلك قال "إن لم تكن فيه إسرائيل لأوجدناها".

بعد انهيار المعسكر الشرقي وانتهاء الحرب الباردة، أصبح العامل الديني يلعب دورا مهما في تفسير العلاقات الدولية والتوجهات الخارجية للدول، لذلك برزت العديد من الدراسات في هذا السياق.

3. العامل الإيديولوجي ideological factor:

تعتبر الإيديولوجيا كلمة فرنسية **Idéologie** وهي تعني علم الأفكار، وقد استعملت لأول مرة في نهاية القرن الثامن عشر من طرف الفيلسوف الفرنسي **دوستوت دو تراسي Destutt de Tracy** سنة 1795[2].

تعرف الإيديولوجيا على أنها حصيلة الآراء ووجهات النظر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية والقانونية والدينية والأخلاقية التي يتبناها مجتمع معين أو نظام سياسي معين.

تعتبر الأيديولوجيا من العوامل الهامة التي أثرت ولازالت تؤثر على العلاقات الدولية على الرغم من تذبذب وتغير مستوى هذا التأثير، حيث نلاحظ أن العلاقات بين الدول تحتكم في كثير من الأحيان إلى العوامل الأيديولوجية التي أصبحت واحدة من أدوات الفرز والتصنيف الهامة، التي على أساسها تميز الدول بين الخصوم والأصدقاء، وبين الحلفاء والأعداء، وهي بهذا المعنى أحد عوامل تحديد السياسة الخارجية التي تعتمدها الدولة، سواء أكانت سياسة خارجية عدوانية صراعية صدامية، أو إيجابية تعاونية.

يمكن القول أن الأيديولوجيات الليبرالية والرأسمالية والقومية والماركسية قد أدت إلى تقسيم الأمم والشعوب وتعميق التناقضات الدولية عبر العقود الماضية، بحيث بات الصراع يتمحور حول مدى ملائمة أيديولوجيا معينة دون غيرها، لتنظيم المجتمع الإنساني بكل تفاعلاته السياسية والاقتصادية والفكرية[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص138.

[2] Roger Scruton, **A Dictionary of Political Thought**, (London: The Macmillan Press, 1982), P.213.

[3] محمود علي، حنان خمش، "**العلاقات الدولية والأيديولوجيا مقاربة ماركسية**"، مجلة المفكر، العدد09، (جانفي 2014)، ص-ص76-77.

الإيديولوجية هي أحيانا أداة لإضفاء الشرعية على تصرفات دولية معينة، تتضمن انتهاكا لبعض مبادئ وقواعد القانون الدولي ومثال ذلك مبدأ **بريجينيف** عام 1968، عندما دافع على شرعية التدخل العسكري في دول شرق أوروبا الماركسية إذا كان فيه أي تهديد للنظام الشيوعي هناك[1].

خلال الحرب الباردة منح العامل الإيديولوجي أهمية كبرى للعامل العسكري وقلل من شأن العامل الاقتصادي وقام بتهميش العامل الديني. فالحرب الباردة كانت حربا بين أيديولوجيتين ماديتين لا تعيران أي إهتمام للعامل الديني مانحين بالمقابل عناية كبيرة للعامل العسكري من خلال سياسة سباق التسلح، حيث كان العامل الإيديولوجي له أدوار بارزة في العلاقات الدولية، حيث أن التعاون والصراع بين الدول كان يحكمه المعيار الإيديولوجي، مثل مشروع مارشال الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لدعم دول أوروبا الغربية الرأسمالية، وكذلك التدخل العسكري السوفيتي عسكريا في المجر سنة 1956 وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968 لدعم الأنظمة الشيوعية ومنع الانحراف عن مبادئ الشيوعية[2].

إن أهمية العامل الأيديولوجيا قد تراجعت بشكل واضح خاصة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، وزوال الشكل التقليدي للصراع والتنافس بين المعسكرين والذي كان من أدواته الرئيسية القوة العسكرية والصراع الأيديولوجي، فقد انتهت الحرب الباردة وانتهت معها أدوات الفرز السياسي القائم على عوامل أيديولوجية[3]، ويحل محلها العاملين التكنولوجي والاقتصادي.

4. العامل الدبلوماسي diplomatic factor:

حسب هارولد نيكلسون تدل الدبلوماسية على العملية أو الأداة التي من خلالها يتم التفاوض، وحسب بيتر باربر هي الإدارة السلمية للعلاقات الدولية أو الوساطة بين أفراد وجماعات أو كيانات متناحرة، إلا أن ما يهم هو تنفيذ أهداف السياسة بأسلوب الإقناع عن طريق الدبلوماسيين المعتمدين[4].

تعريف أرنست ساتو الدبلوماسية: "هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة"[5].

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص237.

[2] عبد العزيز جراد، **مرجع سابق**، ص295.

[3] محمود علي، حنان خمش، **مرجع سابق**، ص82.

[4] جيرمي بلاك، **تاريخ الدبوماسية**، تر: أحمد علي سالم، (الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة، 2013)، ص-ص15-17.

[5] يحي سعيدي، "**الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية**"، مجلة الصراط، العدد 6، (جويلية 2004)، ص332.

يعتبر كل من التمثيل والتفاوض ركيزتين أساسيتين للدبلوماسية، حيث تلجأ إليهما الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والجهوية لفض النزاعات والصراعات الدولية التي تنشب بين الدول، وما يترتب عنها من توقيع وإبرام معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف. فالعامل الدبوماسي يلعب دورا كبيرا في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

يختلف الدور الذي تلعبه الدبلوماسية بالنظر إلى أطرافها ومواقعهم على الخريطة الدولية، فهناك دبلوماسية للدول الكبرى وخاصة دائمة العضوية في مجلس الأمن، والدول المتقدمة اقتصاديا وعسكريا، ودبلوماسية الدول المتوسطة والصغرى وبخاصة من تربطهم علاقات جوار أو مصالح اقتصادية أو عسكرية متميزة أو غيرها[1].

ما يمكن أن نقوله هو أن العامل الدبلوماسي لا يزال لليوم يلعب دورا مهما في التأثير على العلاقات الدولية، حيث أن الاعتماد على الدبلوماسية يؤدي أحيانا إلى تجنب اندلاع الحروب والنزاعات من خلال تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتخاصمة، كما أن أي حرب أو نزاع في العالم إذا اندلع مهما طالت مدته فإنه لابد من العودة للدبلوماسية لإنهائه وتحقيق السلام والاستقرار بين المتحاربين.

[1] المرجع نفسه، ص349.

المحور السادس: الاتجاهات النظرية الأساسية في العلاقات الدولية:

إن محاولة دراسة وفهم ما يحدث في الواقع الدولي من ظواهر وأحداث أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي تسعى إلى فهم وتفسير التعقيد الذي تتسم به الظواهر الدولية، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة بناء على مجموعة من المفاهيم والفرضيات التي يرى كل مفكر أنها تتناسب مع طبيعة الظاهرة الدولية.

أولا: المدرسة المثالية:

الظروف التاريخية للمدرسة المثالية:

يرجع بعض الباحثين جذور نشأة المثالية إلى الفيلسوف اليوناني أفلاطون من خلال مؤلفه الجمهورية، حيث رأى أن الأخلاق والسياسة لا ينفصلان، وإن كان السفسطائيون أي الحكماء اليونان أول من أشار إلى الأخلاق والسياسة في الفكر اليوناني القديم[1].

جادت المثالية كرد فعل على الواقعية التقليدية التي تزعمها كل من توماس هوبز **Thomas Hobes** ونيكولا ميكيافلي **Nicollo Mechiavelli** والتي تجعل القوة الأساس لمسار العلاقات الدولية.

يرجع الفضل الكبير في بلورة مفاهيم ومبادئ المثالية في القرن 19 إلى المفكر البريطاني جيرمي بينتام معتمدا على مفهوم "الخير" والذي يعني عنده إعطاء أكبر قدر من السيادة لأغلبية الناس[2].

كما نجد كذلك جيمس ميل وهو تلميذ بينثام والذي قدم فكرة "الرأي العام" وقال إن أهميته عندما تعرض عليه القضايا فإنه سيختار بعقلانية، كذلك نجد إيمانويل كانط الذي تأثر بأفكار الأب سان بيار وله كتاب **نحو السلام دائم** والذي أكد على ضرورة سيادة نظام الحكم الجمهوري الذي يؤدي إلى الابتعاد عن الحرب.

أبحاث وأعمال المثاليين كانت تفتقر الى المنهجية والتنظيم أي لم تكن هناك نظرية، إلا أنها ظهرت مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى وقد كان الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون 1856-

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام، **الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم**، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002)، ص-ص159-160.

[2] ناصف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص20.

1924 الـذي يعـد مـن المبـادرين الأوائـل والمـؤثر الايجـابي لظهـور المثاليـة، حيـث قـدم إعـلان وودرو ويلسـون الـذي يحتـوي علـى مبادئـه 14 وكلهـا تصـب فـي قالـب السـلام ونبـذ الحـرب وعـدم التـدخل فـي الشـؤون الداخليـة للـدول، وإنشـاء هيئـة دوليـة (عصـبة الأمـم) لفـض النزاعـات وممارسـة الدبلوماسـية العلنية بين الدول، وكذلك التأكيد على مبدأ الأمن الجماعي ونزع السلاح[1].

الأفكار الأساسية للنظرية المثالية:

- تعتمـد علـى مـنهج مـا يجـب أن يكـون أي كيـف يجـب ان يتصـرف القـادة فـي العلاقـات الدوليـة وليس منهج ماهو كائن[2].
- إن تحقيـق السـلام والاسـتقرار لا يتحقـق إلا بوجـود قـوانين ومواثيـق دوليـة تلتـزم الـدول فـي المجتمع الدولي باحترامها والتقيد بها في إطار علاقاتها المتبادلة.
- الانطـلاق من مسلمة انسجام المصـالح **Harmony of Interests** فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية فإنه يعمل لمصلحة الجماعة، وعندما يحمي مصلحة الجماعة فهو يحمي مصـلحته الخاصـة[3]، وبـذلك فـإن كـل الـدول لهـا مصـلحة فـي السلم وأن كـل دولـة تريـد عرقلـة السلم هي غير عقلانية وغير أخلاقية.
- ينـادي المثـاليون بفكـرة الحكومـة العالميـة **World Goverment** التـــي تخضـع لهـا كـل الشعوب ويكون بإمكانها تحقيق السلام العالمي والأمن للجميع.
- تمسـك الـدول بفكـرة السـيادة المطلقـة يمثـل عـائق أساسـي يحـول دون تحقيـق السـلام والاسـتقرار والتعاون على المستوى الدولي.
- أكـد المثـاليون علـى ضـرورة تكـوين مؤسسـات دوليـة فـوق قوميـة، لهـا صـلاحية تطـوير وتكييـف قواعـد القـانون الـدولي وفقـا للتحـولات الحاصـلة فـي المجتمـع الـدولي، ولهـا سـلطة تطبيـق هـذه القـوانين علـى جميـع الـدول بـلا إسـتثناء[4]. لـذلك طـرح المثـاليون فكـر مبـدأ الأمـن الجمـاعي وهـي فكرة تجسدت مع عصبة الأمم 1919.
- انطلـق الاتجـاه المثـالي مـن مسـلمات فلسـفية تفاؤليـة حـول الطبيعـة البشـرية ودور المعرفـة والعقلانية ووجود الانسجام في المصالح، وكذلك إمكانية إقامة معايير قيمية مطلقة.
- الطبيعـة البشـرية خيـرة بـالفطرة وبالتـالي البشـر قـادرون علـى التعـايش السـلمي فيمـا بيـنهم، حيـث أن السلوك الشرير للإنسان هو نتاج للنظم الدولية التي تدفعه للتصرف بشكل أناني.

---

[1] مبروك غضبان، **التنظيم الدولي والمنظمات الإقليمية**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994)، ص42.

[2] عدنان طه الدوري، **مرجع سابق**، ص157.

[3] ناصف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص21.

[4] جون بيليس، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص413.

- الحرب بالنسبة لهم ليست قدرا محتوما بل من الممكن تجنبها من خلال إصلاح هيكل النظام الدولي، وكذلك تكاثف الجهود وتضافرها (الحرب مشكلة دولية).
- تطابق الضمير الإنساني مع العقل والحكمة، كما أن نشر المعرفة سيؤدي إلى التسامح والتفاهم وتجنب سوء الفهم والخلافات والحسابات الضيقة وبالتالي تجنب الحرب.
- التركيز على أولوية الأخلاق على السياسة والاقتصاد والأيديولوجيا.
- الجمع بين ما هو أخلاقي وقانوني وإقتصادي وما هو عقلاني ومصلحي وخير[1].

الانتقادات الموجهة للمثالية:

وجهت للمدرسة المثالية العديد من الانتقادات أهمها:

- لم تفسر التفاعلات الدولية الجارية أي الراهنة، وإنما حاولت رسم صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه الواقع الدولي، أي أنها لم تقدم تفسير موضوعي للعلاقات الدولية.
- الخلط بين المصالح الذاتية القومية والمبادئ الأخلاقية العالمية وهذا حسب **إدوارد هاليت كار**، والذي يعتبر أفضل من بحث جوانب الخلاف الفلسفية بين المثاليين والواقعيين في دراسته المنشورة سنة 1939[2].
- ركزت على القيم المعنوية (المساواة، عدم الاعتداء، عدم التدخل)، وأهملت الجانب المادي الملموس في التفاعلات الدولية كسيادة الدول ومصالحها.
- إعطاء الأولوية للأخلاق في العلاقات الدولية هو أمر غير منطقي، من خلال أن القواعد الأخلاقية موضوعة في صيغ عامة (مثل عليا)، ولكن ليس كل الدول تملك نفس النظرة لهذه القيم فكل واحد ينظر إلى قيمته الأخلاقية معينة من وجهه نظره الخاصة، والمثال نظرة الفلسطينيين للسلام هي بجلاء قوات الاحتلال ونظرة الإسرائيليين للسلام تعني طرد الفلسطينيين من أراضيهم.
- إنطلقت من مسلمات أخلاقية وقانونية وعقلانية واعتمدت على الرأي العام في فهم مسار العلاقات الدولية، غير أنها كانت عاجزة عن فهم الأسباب التي تدفع الدول لنهج سلوكات عدوانية، هكذا ساعد فشل المدرسة المثالية على نشوء المدرسة الواقعية التي جاءت لتدرس ما هو قائم في العلاقات الدولية لا دراسة ما يجب أن تكون عليه العلاقات[3].
- واجهت المثالية مشاكل حقيقية في الواقع الدولي، ومن أهم تلك العوائق أن مثل هذا النظام المثالي لا يمكن أن يظهر للوجود إلا في حالة إتباع المجتمع الدولي لمبادئ أخلاقية بدلا من

---

[1] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، مرجع سابق، ص-ص77-78.

[2] جيمس دورتي روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص10.

[3] فوزي أكريم، مرجع سابق.

استخدام القوة، وهذا الشرط لم يتم تطبيقه حيث يحدث العكس غالبا من الدول، ولتجسيد مثل هذا النظام في الواقع لابد من القضاء على النظم الشمولية بأية وسيلة واستبدالها بنظم ديمقراطية، ولابد من قيام حكومة عالمية تتولى تطبيق هذه المبادئ ومراقبة الدول في التنفيذ، وهذا أمر لم يتم لحد الآن[1].

ثانيا: المدرسة الواقعية:

❖ الواقعية الكلاسيكية:

الجذور التاريخية للواقعية:

تعود الجذور التاريخية للواقعية الكلاسيكية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الهندي القديم كوتيليا (312. 296) والمفكر الايطالي نيكولا ميكيافلي والفيلسوف الانجليزي توماس هوبز، وهي فلسفة قائمة على اعتبار الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية.

يعتبر المفكر الهندي كوتيليا أول مفكر واقعي في العلاقات الدولية وهو يؤكد على أن أية دولة أن تعتبر كل الدول المحاذية لها جغرافيا كأعداء محتملين، وبالتالي يكون لزاما عليها أن تتسلح بالقوة الكافية التي تمكنها من غزو جيرانها وإضعاف خصومها[2].

أما ميكافيلي صاحب مقولة **"أن الغاية تبرر الوسيلة وأن الضرورة لا تعرف القانون"**، فإنه يرى أنه يجب الفصل التام بين السياسة والأخلاق، وهو مثل كوتيليا لا يعطي أي أهمية للعامل الديني أي لا يتعرف بوجود الأخلاق في العلاقات الدولية.

---

[1] منال جرود، **النظرية المثالية في العلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=https://political-encyclopedia.org/dictionary/%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D8%25B8%25D8%25B1%25D9%258A%25D8%25A9%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2585%25D8%2588%25D9%2584%25D9%258A%25D8%25A9&ved=2ahUKEwi0g_TVwIqPAxUr-wIHHQGBEfkQFnoECBcQAQ&usg=AOvVaw3ebaPZywJ2oS31muXBDnww تاريخ الإطلاع: 2025/08/14.

[2] جندلي عبد الناصر، **أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011)، ص153.

يعتقد توماس هوبز أن القوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، فالإنسان يسعى دون هوادة نحو امتلاك المزيد من القوة، وأن الإنسان هو ذئب لأخيه الإنسان، وأن الحرب تصبح مشروعة للدولة إذا كانت لتحقيق أمنها[1].

الواقعية كنظرية ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية مع كتابات كل من: هانس مورغانتو، رينولد نيبور، نيكولاس سبيكمان، فريديرك شومان، جورج كينان، ريمون آرون.

الأفكار الأساسية الواقعية الكلاسيكية:

- على المستوى الأنطولوجي تعتبر الواقعية أن الدولة كمستوى وكوحدة تحليل مركزية باعتبارها الفاعل الوحيد في اللعبة الدولية.
- على مستوى المنهجي تعتمد الواقعية الكلاسيكية على المقاربة التجريبية الغربية في التجربة الكانطية[2].
- الفصل التام بين الأخلاق والسياسة، حيث أن الأخلاق لا تتطابق مع العمل السياسي، وبالتالي لا يمكن تطبيق المبادئ الأخلاقية على العمل السياسي، وقد أشار **ميكيافيلي** إلى أن الأخلاق هي نتاج القوة، كما فصل بين الأخلاق والسياسة على غرار كل من **جان بودان** و**توماس هوبز**[3].
- اعتبار التاريخ مخبر لدراستهم، ولذلك فإنهم يعتبرون النظرية السياسية نتاجا للتجارب التاريخية والممارسة السياسية.
- أن السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابله للتغيير.
- أن المصالح غير منسجمة وإنما متناقصة وهو ما يؤدي إلى الصراع في العلاقات الدولية.
- الفوضى في النظام الدولي ناتجة عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة[4].
- القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية وأن الأخلاق ليس لها أي تأثير على النظام الدولي.
- الدولة تلجأ دائما نحو زيادة قوتها في تعاملها مع محيطها الخارجي، والتنافس بين الدول لزيادة قوتها يجعل منها أعداء محتملين.

---

[1] Thomas Hobbes, **Leviathan**, (Oxford : Basil Blackwell, 1994), p93.

[2] Jean jacques roche, **thèmes des relations internationales**, (France: Montchrestiens, paris, 1997), p20.

[3] دايفد باوتشر، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثوسيديدس إلى وقتنا الحاضر**، تر: رائد القاقون، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 1998)، ص-ص23-24.

[4] ناصف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص25.

- الصداقة التي تنشأ بين الدول تعبر عن التقاء المصالح بينها وقد تنتهي هذه الصداقة بمجرد تحقيق المصالح، وهنا يقول السياسي البريطاني ديز راتيلي: "لا توجد صداقة دائمة ولا عداوة دائمة بل مصلحه دائمة"[1].
- أن الطبيعة البشرية هي طبيعة شريرة، وهي تدور حول المصلة الذاتية فطريا وبالتالي تزرع فينا النزعة إلى الصراع، والتاريخ السياسي مليء بالكثير من قصص التنافس ومع ذلك المقنعة عن الطبيعة البشرية، وبذلك حسب أصحاب الفكر الواقعي علينا أن نتقبل أن طبيعتنا البشرية وليس سياقنا الاجتماعي والسياسي هي التي تقرر كيفية تصرفنا مع الآخرين[2].
- تعد القوة وميزان القوى والمصلحة الوطنية من المفاهيم المركزية في الفكر الواقعي وهي متغيرات أساسية ورئيسية في شرح وفهم السلوك الدولي:

- **مفهوم القوة power:**

القوة عند الواقعيين هي ليست القوة الكامنة فقط بل يقصدون بها التأثير.

يمكن تعريف القوة: على أنها: "القدرة على التأثير النسبي الذي تمارسه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى".

أن القوة التي تعنيها المدرسة الواقعية الكلاسيكية لا تقتصر على القوة العسكرية أو وسائل الإكراه والإقناع فحسب، وإنما القوة الوطنية **National Power** بمفهومها الشامل بشتى عناصرها ومكوناتها المادية والمعنوية كذلك.

يعتبر شوارزنبرغر أن القوة ليست مجرد أداة للتدمير، وإنما بمفهومها الصحيح مزيج من القدرة على الإقناع **Persuasion** والقدرة على الإكراه **Coersion** [3].

يعتبر الواقعيون القوة غاية ووسيلة في نفس الوقت، على اعتبار أن أي عضو دولي يمارس التأثير في النظام الدولي اعتمادا على قوته وقدراته الذاتية أي أنها وسيلة لممارسة التأثير، وفي نفس الوقت يسعى هذا العضو الدولي للحفاظ على القوة أو زيادتها وهو ما يعني أنها غاية.

- **توازن القوى Balance of power:**

---

[1] المرجع نفسه، ص25.

[2] جوانيتا إلياس، بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محيي الدين حميدي، (سورية: دار الفرقد، ط1، 2016)، ص71.

[3] إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، **مرجع سابق**، ص17.

يقول مورغانتو وهو أهم منظر في الواقعية الكلاسيكية أن أهم وسيلة لإدارة استخدام القوة هي توازن القوى، الذي يعرفه بأنه: "التساوي إلى حد ما للقوة بين الدول"، أي التعادل النسبي في القوة والهدف منه هو منع أي عضو من السيطرة والهيمنة على باقي الأعضاء، وهو عكس المثالية من خلال فكرة التنظيم الدولي[1].

يرى الواقعون أن توازن القوى هو وسيلة لكبح تطلعات الدول الى السيطرة، وتوازن القوى هو نتيجة حتمية للصراع من أجل القوة، كما أن توازن القوى يمكن أن يحقق نوعا من الاستقرار والسلام في العلاقات الدولية.

المصلحة الوطنية National Interest: تتمثل المصلحة الوطنية عند مورغانتو والواقعيون في استخدام القوة من اجل المحافظة على الأمن الوطني الذي يشمل كل ما يؤكد الاستمرار للدولة، وبذلك العلاقات الدولية هي علاقات قوة وصراع من أجل القوة.

حسب الواقعيين تعرف المصلحة الوطنية دوماً بالأمن القومي National Security، وأن مسألة البقاء Surviving تشكل المحدد الأساسي لسلوك الدولة، ولا تقتصر مصالح الدولة على ما ذكر فقط، وإنما تمتد لتشمل كذلك مصالح يشار لها بالسياسات العليا High Politics وهي المتمثلة بقضية القوة العسكرية والسياسية حيث تسيطر على اهتمامات وأولويات الدولة لتحقيق الأمن القومي، وتمتد لتشمل أيضاً مسائل السياسات الدنيا Low Politics المتمثلة بالتجارة والاقتصاد وغيرها، لذلك تستخدم الدولة قوتها لتحقيق أهدافها على المستويات الأمنية والاقتصادية معا[2].

تميز الواقعية بين نوعين من المصالح:

- **المصالح العليا للدولة:** ثابتة ودائمة وغير قابلة للمساومة أو التنازل وتأتي في أعلى درجة أولويات السياسة الخارجية، ولهذا وجب حمايتها

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغرف، **مرجع سابق**، 73.

[2] حسن محمود جابر، النظرية الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية، متحصل عليه من الموقع التالي:-https://political encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%، تاريخ الإطلاع:2025/08/16.

- **المصـــالح الثانويـــة:** وهـي غيـر ثابتـة متغيـرة وفـق الظـروف والحاجـة قابلـة للمسـاومة أو التنـازل عنها إذا ما اقتضت المصالح العليا ذلك[1].

إذا تسـتهدف الدولـة تحقيـق مصـالح أخـرى، لكـن المصـلحة الأساسـية تبقـى دائمـا هـي الحفـاظ على كيانها الوطني.

❖ **الواقعية الجديدة:**

أطلـق عليهـا عـده تسـميات: الواقعيـة جديـدة، الواقعيـة المعاصـرة، الواقعيـة البنيويـة، تسـمية الواقعيـة الجديـدة ظهـرت فـي السـبعينات فـي القـرن 20 فـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة زمـن الحـرب البـاردة، وقـد جـاءت الواقعيـة الجديـدة لإعـادة تنظـيم الفكـر الـواقعي الكلاسـيكي مـع الأخـذ بعـين الاعتبـار الانتقـادات الموجهـة للواقعيـة الكلاسـيكية مـن طـرف الاتجاهـات النظريـة الأخـرى خاصـة الإتجاه السلوكي والليبرالي.

اقترنـت الواقعيـة الجديـدة بـالمفكر كينـث والتـز بالإضـافة إلـى روبـرت غيـبلن، روبـرت كيوهـان، جون مارشيمر، ستيفن كريزيز، روبرت تاكر، جورج مودلسكي.

الأفكار الأساسية الواقعية الجديدة:

- اعتبار الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي للنظام الدولي.
- الطبيعة الفوضوية والصراع هي السمة البارزة في العلاقات الدولية.
- أن الهـدف الأساسـي لأي دولـة هـو الأمـن، أي أنهـا تسـعى إلـى تحقيـق أقصـى مـا يمكـن مـن الأمن فوق كل شيء[2].
- الدولـة فاعـل وحـدوي **unitary Actor** أي ينظـرون إلـى الدولـة أو السياسـة الدوليـة مـن منظـور كلي فهم لا يعطون أي اهتمام للأجزاء والبنى الفرعية للدولة في التحليل.
- يـرى الواقعيـون البنيويـون أن الطبيعـة البشـرية لهـا علاقـة ضـئيلة برغبـة الـدول فـي امـتلاك القـوة، فـي حـين أن بنيـة النظـام الـدولي (أو تصـميمه البنـائي) هـي التـي تجبـر الـدول علـى السـعي إلـى الحصـول علـى القـوة فـي ظـل نظـام تغيـب فيـه السـلطة المركزيـة[3]، أي أنهـم يـرون أن العوامـل

[1] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص185.

[2] Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, (mass : Addison-Wesley, 1979), pp.93-128.

[3] أحمد قاسم حسين، "**نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**"، مجلة سياسات عربية، العدد20، (ماي 2016)، ص127.

المـؤثرة فـي صـناعة القـرار هـي عوامـل خارجيـة (البيئـة الدوليـة) ولا يعطـون العوامـل الداخليـة أي تأثير.

- تقوم الواقعية الجديدة على العديد من المفاهيم المركزية:

➢ **النظام الدولي الجديد International System:**

اعتبر الواقعيون الجدد النظام الدولي موضوعا رئيسيا للدراسة والتحليل في العلاقات الدولية، بالاستناد إلى الأفكار النظامية والبنيوية التي اقتبسوها من نظرية النظم لمورتن كابلن.

تختلف الواقعية الجديدة عن الكلاسيكية في طبيعة النظام الدولي وبنيته، وهم يقرون بأفضلية النظام ثنائي القطبية لتحقيق الاستقرار على نظام متعدد الأقطاب.

يرى والتز أن النسق الدولي للعلاقات الدولية يتميز بخاصيتين بنيويتين ثابتتين هما: غياب سلطة موحدة على المستوى الدولي مما يعني أن المبدأ المنظم للعلاقات الدولية هو الأناركية، ونتيجة لذلك فإن الخاصية الوظيفية للوحدات متماثلة يحكمها مبدأ المساعدة الذاتية self Help، أما العنصر الثالث والذي يتعلق بتوزيع القوة داخل النسق فهو العنصر المتغير[1].

➢ **توازن القوى:**

اعتبـر الواقعيـون الجـدد أن النظـام الـدولي يكـون مسـتقرا عنـدما يبقـي علـى الفوضـى وتكـون سـيادة الدولة محفوظة وأمنة.

شبه والتز نظرية توازن القوى بنظرية ملآ الفراغ الفيزيائية، فكما أن الطبيعة الفيزيائية تمقت الفراغ، فالسياسة الدولية بدورها تمقت القوة غير الموازنة[2].

➢ **الأمن:**

يعتبـر الأمـن الهـدف الأسـمى الـذي يسـعى الواقعيـون الجـدد إلـى تحقيقـه، وذلـك عكـس الكلاسيكيين الذين يسعون إلى القوة.

مفهوم الأمن لدى الواقعيون الجدد اقترن بعنصر الخوف **Fear** لاعتقادهم أن هذا الأخير ناتج عن حالات اللاأمن المنبثقة من الفوضى (الخوف بدلا من الغزيرة العدوانية)[3].

---

[1] Colin Elman, "Realism" in: Martin Griffiths, **International Relations Theory For the Twenty-First Century: An Introduction**, (New York: Routledge, 2007), p 13.

[2] Ibid, p 16.

[3] عبد الناصر جندلي، **انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، السنة الجامعية 2004-2005، ص143.

الانتقادات الموجهة للمدرسة للواقعية:

- أن الواقعية جعلت القوة محددا وحيدا في سلوك الدولة السياسي، بينما هناك محددات أخرى قد تساهم في تشكيل سلوك الدولة السياسي، مثل المحددات الدينية والأيديولوجية والاجتماعية.
- أن رؤية الواقعية اتجاه النظام الدولي هي انعكاس للرؤية الغربية تحديدا، حيث تستعر المنافسة هناك بين الدول على توسيع رقعة المصالح خارج الحدود الجغرافية، وتعزيز الهيمنة على دول الجنوب التي لا تملك حولا ولا قوة أمام أطماع الدول الغربية[1].
- غياب تحديد المفاهيم بدقة كالقوة وميزان القوى والمصلحة القومية.
- إهمال الفواعل من غير الدول المنظمات غير الحكومية والحركات السياسة.... الخ.
- تركز الواقعية على متغير أساسي في التحليل وهو الأمن حيث أن هناك متغيرات أخرى كالاستقرار السياسي، الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثا: المدرسة الماركسية (الشمولية):

❖ **الماركسية الكلاسيكية:**

ينطلق تحليل المدرسة الماركسية للعلاقات الدولية من النظام الدولي، حيث أنها ترى أن سلوك الفاعلين يختصر من خلال التأثير والتأثير القادم من النظام الدولي.

تعد الماركسية التقليدية من بين أهم المدارس في العلاقات الدولية المفسرة لبعض الظواهر الدولية كالإمبريالية **imperialism** والصراع الدولي **international conflict** من الزاوية الاقتصادية.

من بين زعمائها نجد كارل ماركس Karl Marx، فريديريك أنجلز Frederick Angels، جون هوبسون John A.Hobson، فلاديمير لينين Vladimir Lenin، روزا لوكسمبورغ Rosa Luxembourg وغيرهم[2].

الماركسية هي حصيلة أفكار ومعلومات سابقة لمفكرين من مختلف الميادين:

❖ **ميدان الاقتصاد:** تأثرت بأفكار آدم سميث، ديفيد ريكاردو، توماس مالتس.

❖ **ميدان التاريخ:** هناك العديد من المؤرخين الذين تحدثوا عن الصراع الطبقي قبل الماركسيين مثل: تيري، غيزوت.

---

[1] نايف بن نهار، **مرجع سابق**، ص45.

[2] عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص148.

❖ **ميدان النظرية سياسية:** تأثرت الماركسية بأفكار الاشتراكية الدولية مثل سان يسمون بشأن الطبقة العاملة وكيفية وصولها الى الحكم.

❖ **ميدان الفلسفة:** فإن هيغل هو أول من أتى بفكرة الديالكتيك قبل ماركس[1].

الأفكار الأساسية للماركسية:

- رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول، فإن الماركسيين ينكرون دور الدولة بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوال الدولة، معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا أي بين الدول، وإنما صراع طبقي بين الطبقة البرجوازية وطبقة البروليتاريا[2].
- التأكيد على النهج الجدلي الذي يفضي إلى المعرفة والمجتمع ويحدد طبيعة الحقيقة بوصفها ديناميكية مثيرة للخلاف ويرجع اختلال التوازن الاجتماعي والتغيير الناجم عنه إلى الصراع الطبقي ونشوء التناقضات المتأصلة في الظواهر الاجتماعية والسياسية[3].
- تستند في تحديدها للعلاقات الدولية إلى مرجعية فكرية مزجت بين التراث الفكري، والفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والاقتصاد السياسي الكلاسيكي الإنجليزي، وكذا الإشتراكية الفرنسية[4].
- تصنف الماركسية ضمن المنظور الثوري للعلاقات الدولية، فهي لها تطور شامل للعالم حيث تريد تغييره بما يتعايش والمعتقدات الماركسية، أي أنها تسعى إلى تحقيق عالم شيوعي خال من الصراع الطبقي[5].
- **المادية الجدلية:** الجدلية أو الديالكتيك هو تلك الطريقة العلمية الجدلية التي تعتمد على الواقع المادي الملموس في تفسير الظواهر السياسة والاجتماعية وفق خطوات بحث معينة. وتمثل المادية الجدلية علاقة التأثير والتأثر بين الطبقات المتناقصة على مختلف مستوياتها داخل المجتمع الواحد.

---

[1] المرجع نفسه، ص150.

[2] عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، **مرجع سابق**، ص209.

[3] روبرت جيلبين، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص56.

[4] تيم دان وآخرون، نظريات العلاقات الدولية :التخصص والتنوع، تر: ديما الخضار،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص389.

[5] عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص150.

حسب كارل ماركس فإن التاريخ كله هو تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمة ومحكومة ومن هذا الصراع يخرج النظام الجديد، ونموذج ماركس في دراسة المجتمع وتحولاته تتضمن فكرة الطبقة الحاكمة ونقيضها أي الطبقة المعارضة، والفكرة المركبة وهي نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد[1].

تمثل المادية الجدلية العلاقة الجدلية بين البنية التحتية (الاقتصاد) والبنية الفوقية (السلطة السياسة) فالبنية التحتية هي التي تؤثر وتحدد البنية الفوقية، والبنية الفوقية تعود لتؤثر على البنية التحتية مرة أخرى[2].

- **المادة التاريخية:** تعتبر كتطبيق عملي للمادية الجدلية على الحياة الاجتماعية والسياسية وهذا ما أكده التطور التاريخي للمجتمعات الإنسانية، وكل مرحلة تاريخية شهدت صراعا طبقيا ناجم عن وجود طبقتين متفاوتتين في الغنى والفقر.

وحسب الماركسيين فأن الرأسمالية تحتوي في باطنها بذور فنائها حين تنمو طبقة البروليتاريا، أي الطبقة العاملة والتي تثور ضد الطبقة البرجوازية لينشأ النظام الإشتراكي لتسيطر الحكومة على وسائل الانتاج والتوزيع إلى غاية زوال آخر معالم الرأسمالية، ليكون ذلك مقدمة لزوال الدولة عند تطور النظام إلى نظام شيوعي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا[3].

- **الشيوعية:** نظام لا ينتج إلا قليلا من الفائض الإنتتاجي ويتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وغياب شبه تام للسلطة السياسية ولا وجود على الإطلاق للدولة.
- **الامبريالية:** هي عدم توافق داخل المجتمع الرأسمالي حيث أغلبية غنية تملك وسائل الإنتاج وأقلية فقيرة لا تستطيع أن تستهلك كل الإنتاج الصناعي، ومن ثم يبقى على عاتق الطبقات البرجوازية وأنظمتها الحاكمة العمل على تصريف فائض الإنتاج من خلال البحث على أسواق واستثمارات في الخارج وهو ما يؤدي إلى الاستعمار[4].

– **الماركسية الجديدة (النيوماركسية):** يطلق عليها البعض "بالاتجاه العالم ثالثي" وهي تقوم على فكرة تبعية المركز، المحيط في تفسير العلاقات الدولية.

من أهم روادها نجد: أندري غاندر فرنك Ander Gunder Frank، بول باران Paul Baran، ايمانويل أرجيني، سمير أمين، سعد زهران...وغيرهم.

---

[1] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص171.

[2] عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص156.

[3] جيمس دورتي روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص172.

[4] عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص158.

الأفكار الأساسية للماركسية الجديدة:

- يقسمون العالم إلى دول شمال غنية مصنعة ودول الجنوب الفقيرة غير المصنعة، إذا مشكلة تنمية الدول العالم الثالث سببها تبعية المحيط (الأطراف) إلى المركز.وقد فسر عالم الاجتماع والمؤرخ الاقتصادي الأمريكي إيمانويل والر شتاين Immanuel Wallerstein العلاقة بين المركز والأطراف من حيث أن المركز هو المستغل والطرف هو الجانب الذي يتم استغلاله، ولتبسيط الأمر مثلا فإن العمليات التي تتم في المركز في مجال الإنتاج تقوم على حال من الأجور المرتفعة نسبيا لليد العاملة والإعتماد على تقنيات متقدمة وتنوع في الإنتاج أما الأطراف فهي تتسم بمناطق الأجور المنخفضة لليد العاملة مع استخدام تقنيات بسيطة وإنتاج متواضع وبسيط[1].
- لا ينادون بقطع العلاقات الاقتصادية تماما وإلغاء توسع السوق، وإنما هم ينادونا بأن يبنى التبادل على أساس العدالة والتكافؤ بين الدول.
- يقصد بالتبعية حسب النيوماركسيين الشروط المفروضة من قبل دول أجنبية فيما يتعلق بتعرض بلدان العالم الثالث للاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقيات التجارية غير المتساوية وتسديد الفوائد على الديون، بالإضافة إلى أن تبادل المواد الأولية لسلع مصنعة غالية الثمن يسبب بالأساس نشوء علاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف، وبحسب غاندر فرنك يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى نوع من الشفط الخارجي بحيث تتحول الثروة تلقائيا من الأطراف إلى المركز[2].

الانتقادات الموجهة للمدرسة الماركسية:

- تركيز الماركسيين على الجانب الاقتصادي في تفسير العلاقات الدولية وإهمالهم الجوانب الأخرى.
- تركيزهم على متغير الطبقة وهذا يعتبر غير كاف لتفسير جميع الظواهر السياسية الدولية، فإذا كان هذا المتغير الاجتماعي الاقتصادي يقدم تفسيرا مقبولا لفهم السلوك الدول الرأسمالية تجاه الدول الأخرى في مرحلة تاريخية معينة، فإنه أصبح غير مقنع بشأن تلك التفاعلات الاقتصادية التي تحدث بين الدول الرأسمالية نفسها[3].

---

[1] بيتر تيلور، كولن فلنت، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، الإقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**، تر: عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006)، ص-ص50-51.

[2] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث،(الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث،2008)، ص117.

[3] عمار بن سلطان، **مرجع سابق**، ص153.

- أنصار نظرية التبعية يركزون على العوامل الاقتصادية الخارجية (الدولية) في تحليل وتفسير الفقر والتبعية في دول المحيط ويهملون المتغيرات الداخلية للمجتمع، وهم يتوجهون باللوم لدول الشمال المصنعة على أنها المتسببة في أية مشكلة اقتصادية، سياسية، اجتماعية تواجهها دول العالم الثالث[1].
- عدم اهتمام الماركسيين بكل الظواهر الدولية واقتصارهم على تفسير ظاهرتي الامبريالية والصراع الطبقي، وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تفسير الواقع الدولي.

رابعا: المدرسة الليبرالية (التعددية):

هي إحدى المدارس الرئيسية في العلاقات الدولية التي تعود نشأتها إلى الفكر التنويري والهادفة في أساسها الأول إلى تحقيق السلام الدائم والتعاون في العلاقات الدولية، وتجدر الإشارة إلى أنها تشمل العديد من المدارس معبرة عن اتجاه واحد، ويعود تطورها إلى هذا الأساس من خلال المزج بين العديد منها أي المدارس التي تضرب بأبعادها التاريخية إلى الفلسفة اليونانية، ويعتبر المفكرين الثلاثة جون لوك، إيمانويل كانط، آدم سميث الآباء المؤسسين للفكر الليبرالي[2].

يطلق على الليبرالية العديد من التسميات من بينها بالتعددية، وذلك لأنها تعتقد بوجود فواعل غير الدولة، كما أنها لا تحصر مجال السياسات الدولية في مجال واحد فقط وهو المجال الأمني العسكري فقط، بل في مجالات أخرى اقتصادية واجتماعية.

تتضمن الليبرالية العديد من النظريات:

- **نظرية القانون الطبيعي:** لجون لوك الذي أكد القانون الطبيعي (الأخلاقي) يوجد قبل السياسة وان البشر خلقهم والله متساويين لذلك لهم الحق في الملكية الخاصة وهي حد من أي سلطة توافق عليها
- **النظرية النفعية:** لجيرمي بينتام والذي يرى بأنه يجب بناء قانون دولي يخدم المصلحة والفائدة العالمية "السعادة الكبرى لكل الأمم" وليست مصلحه وطنية ذاتية.
- **النظرية السياسية:** لإيمانويل كانط والذي يعتقد بضرورة بناء نظام قانوني وسياسي عادل يستطيع أن يكسر دائرة الفوضى ويحقق انسجاما حقيقيا في المصالح[3].

الأفكار الأساسية لليبرالية:

---

[1] Viotti (Paul R.), Kauppi (Mark V.), **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism**, and Beyond (USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999), p357.

[2] Bernard Badie with others, **Liberalism in International Relations: Lessons from europe's periphery**, (Danish Institute for International studies, 2007), p 19.

[3] جوانيتا إلياس، بيتر ستش، **مرجع سابق**، ص-ص93-95.

- أكدوا على الفاعلين من غير الدول كوحدات مهمة في السياسة العالمية مثل: الأفراد، الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية...
- الدولة ليست فاعل وحيد ووحدوي كما قال الواقعيون، حيث يؤكد الليبراليون على أن تصرف الدولة الوطنية ليس بالضرورة أحاديا لأن هناك داخل الدولة بيروقراطيات ومؤسسات وجماعات ضغط تحاول التأثير في صناعة القرار، فهذا الأخير بالنسبة لليبراليين يأتي نتيجة مساومات وليس نتيجة حسابات عقلانية فقط كما يفترض الواقعيون[1].
- تسعى الدولة لتحقيق مصالحها وفقا للمدرسة الليبرالية لكن في إطار أخلاقي قانوني، لذلك فلا يجوز لها تحقيق مصالحها بأليات العنف كالحرب أو التهديد بل بالعكس تلجأ إلى تحقيق مصالحها من خلال الطرق السلمية وقنوات المنظمات الدولية[2].
- الأجندة السياسة العالمية قابلة للتوسع، أي أنه صحيح أن مسألة الأمن مهمة ولكن هناك مسائل أخرى مهمة أيضا مثل المسائل الاقتصادية والاجتماعية.
- تؤكد على أهمية الاعتماد المتبادل والتجارة بين الدول، في توجيه سياساتها الخارجية نحو التعاون وتحقيق السلم الدولي، فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات سوف تردع التحركات المنفردة للدول، وخاصة استعمال القوة بشكل فردي[3].
- **فكرة السلام الديمقراطي:** يقوم مبدأ السلام الديمقراطي على فكرة أن الدول الديمقراطية لا تتحارب فيما بينها استنادا على التاريخ الذي لم يشهد أي حرب بين دولتين ديمقراطيتين، واستنادا إلى منطق الديمقراطية ذاته الذي يعقد عملية صنع القرار مما يساهم في تحقيق سلام مستدام. كما تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية، وهو ما أكد عليه عدد من الباحثين الليبراليين مثل: بروس راست Bruce Russet ومايكل دويل Michael Doyle الذين أقروا بوجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة[4].

الليبرالية المؤسسية الجديدة: أكدت على أهمية التعاون عبر القومي ودور المؤسسات الدولية والإقليمية في انتشار الازدهار والمنافع بين الدول، وذلك لأن المؤسسات الدولية يمكنها أن

---

[1] بن زايد أمحمد، **مدخل للعلاقات الدولية**، محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية لطلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020، ص35.

[2] عبد اللطيف بوروبي، "**تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2008-2009 ، ص150.

[3] Jean jacques roche, **théories des relations internationales**, (paris: éditions Montchrestien, 5éme éditions, 2004), pp 90-91.

[4] مبروك ساحلي، "**نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلام المستدام**"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد03، (جويلية 2020)، ص3.

تقوم بأدوار لا تستطيع الدول القيام بها، ومن أفكار الليبرالية المؤسسية التنظير لواقع التعددية الدولية أو ظاهرة العبر قومية وما يشهده العالم من تشابك في العلاقات الاقتصادية والإعلامية والثقافية، مما خلق حسب منظري التعددية ظاهرة **الاعتماد المتبادل** بين الدول[1].

- **اتجاه عبر الوطنية:** تتجاوز الليبرالية الدولة كوحد ة للتحليل وتحاول التركيز على الروابط بين الدول والمجتمعات، على أساس أن الروابط بين المجتمعات هي أكثر أهمية على علاقات الدولة.
- **نظرية التكامل والاندماج:** لا تركز على الدول كفاعل أساسي بل على الفاعلين عبر الوطنيين في إطار التفاعلات السياسية والاقتصادية، والتكامل حسب الباحث الأمريكي **أرنست هاس** هو تلك العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة[2].
- تعتبر الليبرالية أن العلاقات الدولية هي عبارة عن شبكة عنكبوتية انطلاقا من فكرة الانسجام في المصالح بين الفواعل.
- الاعتماد المتبادل: ظهر في السبعينات مع كتابات **روبرت كيوهن**، ويقصد به وجود علاقة طردية بين زيادة وكثافة التفاعل والتعامل والتبادل بين الدول خاصة في المجال الاقتصادي والتجاري وبين ارتفاع مستوى الإعتماد المتبادل في النظام ككل، أو على الأقل بين الدول التي يحدث بينها تبادل كثيف وعلى العكس من ذلك كلما انخفضت مستويات التفاعل والتبادل بين الدول كلما انخفض مستوى الاعتماد المتبادل بينها وزادت درجة الإستقلالية، فهذه الأخيرة هي ما يقابل ويناقض ظاهرة الإعتماد المتبادل[3].
- تنطلق الليبرالية من الفرد باعتباره هو المحور وليس المجتمع أو الدولة، أي بمعنى إستقلال الفرد من خلال العمل المتواصل والإعتماد على النفس، وهذا الذي ساد في الإتجاهات الليبرالية المعاصرة وما عرف بالبراغماتية[4].

الانتقادات الموجهة لليبرالية:

---

[1] Tim Dunne, **Liberalism**, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics: and introduction to international relations, Oxford: OUP, 2001, P166.

[2] جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **مرجع سابق**، ص271.

[3] محمد الطاهر عديلة، "**الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، (جوان 2016)، ص248.

[4] طلال حامد خليل، "**المرتكزات الفكرية لليبرالية دراسة نقدية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، (جوان 2016)، ص159.

- أثبتت الليبرالية فشلها الذريع في تحقيق مصالح المجتمع، فالأزمات الطاحنة والبطالة والفقر الذي يعاني منه الكثير من أبناء المجتمعات الليبرالية تؤكد أن مصلحة المجتمع ككل لم تتحقق، بل هي مصلحة فئة قليلة باتت تمسك بجميع مناحي الحياة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا[1].
- أن الليبرالية تجنح إلى الإعتقاد المثالي الذي لا يجعل الواقع العملي يشكل جزءا من تصوراته، فهي مثلا تعول تعويلا كاملا على القانون الدولي ودور المنظمات الدولية دون أن تلتفت إلتفاتا كافيا إلى أهمية عنصر القوة ودورها في تشكيل السلوك الدولي السياسي.
- أن الليبرالية لا تعتني بطبيعة الدول التي تقوم على عدم قبول وجود عنصر يزيد قوة في النظام الدولي عليها، فكل دولة تبحث عن تحقيق توازن القوى في محيطها، وهذا المطلب لا يتحقق من خلال إعمال القانون الدولي وجهود المنظمات الدولية، بل من خلال تضخيم دور القوة الذي تهمله المدرسة الليبرالية، فكان من المتعين على المدرسة الليبرالية أن تولي عناية لائقة بمسألة القوة ودورها في توجيه سلوك الدول السياسي[2].
- أنها ذات نظرة غريبة تخدم مصالح الغرب أكثر من الدول الأخرى، حيث أن هناك عدم توازن في العالم إذ يوجد عالم مسيطر وعالم واقع تحت السيطرة وهيمنة القوى الكبرى على المؤسسات العالمية السياسية والمالية.

خامسا: المدرسة السلوكية (العلمية):

تعود الأصول التاريخية للاتجاه السلوكي في العلاقات الدولية إلى عام 1908 على يد المفكر السياسي غراهام والاس في كتابه "الطبيعة البشرية في مجال السياسة" **the human nature in the Field of Politics** والذي اهتم كثيرا بالتحليل النمطي الذي يسلم بثبات طبيعة الإنسان، كذلك كتاب المفكر الأمريكي **آرثر بنتلي** بعنوان "عملية التحكم" والذي أعتبر من أهم الأدبيات السياسية التي منحت للدراسات السياسية السلوكية مكانتها الجديرة بها[3].

تعد أعمال مدرسة شيكاغو الأمريكية **American Chicago School** من أهم الأبحاث التي ساهمت في بلورة وتطوير الاتجاه السلوكي في الولايات المتحدة الأمريكية ثم في أوروبا، والتي من أهم مفكريها **تشارلز مريام Charles Merriam**.

---

[1] المرجع نفسه، ص164.

[2] نايف بن نهار، **مرجع سابق**، ص49.

[3] عادل فتحي ثابت عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة**، (مصر: دار الجامعة الجديدة، 1997)، ص-ص85-86.

في الخمسينات من القرن الـ 20 ظهرت الدراسات السلوكية حيث عرفت العلاقات الدولية ثورة كبرى على المناهج الوصفية التقليدية التي هيمنت على الدراسات السياسية لأكثر من اربعة عقود متتالية، وقد أسست هذه الثورة المنهجية الأولى لعلمية علم السياسة بصفة عامة وعلمية العلاقات الدولية بصفة خاصة، وقد أدت الى تطبيق المنهجية العلمية، التحليلية الأساليب، القياسات الكمية والإحصاء[1]. وقد اعتمدت السلوكية كذلك على علوم أخرى كعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع السياسي والأنثروبولوجيا.

سعي الاتجاه السلوكي إلى تشكيل إطار مفهوماتي نظري يقوم بوظائف التنظير الثلاث وهي الوصف والتفسير والتنبؤ، وهو يحاول التوفيق بين ما كان وما هو كائن وما يجب أن يكون،

الأفكار الأساسية للمدرسة السلوكية:

- اعتمد الاتجاه السلوكي على تحليل السلوك على مستوى النظام الدولي، وكذلك التركيز على الفرد كوحدة تحليل أساسية له وليس الدولة أو المؤسسات.
- تركز المدرسة السلوكية على نموذجين كمستوى تحليل:

- **نموذج النسق الدولي International Order:** على رأسه ديفيد إيستون David Easton والذي انطلق من مستوى النظام الدولي باعتباره مجموعة أنظمة فرعية تتمثل في الدول، المنظمات الدولية، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الأفراد، التي تتفاعل فيها بينها عن طريق المؤثرات البيئية (الفعل ورد الفعل)[2].

يشبه إيستون النظام السياسي بعلبة سوداء وما يجري بداخلها من تفاعلات، وهو بذلك يقوم بتحليل علاقات التفاعل بين النظام السياسي ومحيطه البيئي من أجل التعرف على الكيفية التي يحافظ بها النظام على توازنه في استجابته لهذه التأثيرات والتفاعلات. ولذلك يرى إيستون بضرورة انطلاق دراسة القضايا الدولية من معيار التعامل مع القضية كنظام له مدخلاته وعملياته ومخرجاته وردود عكسية وظروف بيئية محيطة بمتغيراتها الداخلية والخارجية والسيكولوجية[3].

- **نموذج اتخاذ القرار Decision Taking:** على رأسه ريتشارد سنايدر Richard Snyder يركزون على مستوى الفرد من خلال تشخيص الدولة في صناع قراراتها[4].

---

[1] عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص212.

[2] عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص215.

[3] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص192.

[4] ا عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص215.

يحتوي نموذج صنع واتخاذ القرار عند سنايدر على المتغيرات البيئية التالية:

- البيئة الخارجية أو المحيط الخارجي.
- البيئة الداخلية أو المحيط الداخلي.
- البيئة الاجتماعية والسلوكية.
- عملية صنع القرار.
- الفعل أو السلوكية السياسية.

- التكامل أو الاندماج بين البحث السياسي والبحوث العلمية الأخرى في مختلف فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية، ولاسيما تلك التي تؤثر في المجال السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وهو الترابط الكفيل بإعادة علم العلاقات الدولية خصوصا والعلوم السياسية عموما إلى مكانتها الجديرة بهما في ميدان العلوم الاجتماعية الإنسانية[1].
- يركز الاتجاه السلوكي على الأساليب والدراسات الكمية والمقارنة واستطلاعات الراي العام وأساليب القياس بأشكاله الرياضية المختلفة في أدبيات الصراع والتكامل الدوليين[2].
- التركيز على الدراسات المقارنة، من خلال المقارنة بين الظواهر القديمة والظواهر المعاصرة، وكذلك تحليل المضمون (تحليل الخطابات والوثائق).
- تحاول السلوكية إضفاء الصيغة العلمية على الدراسات السياسية والدولية، وكذلك ربط علم السياسة بشتى فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية.
- يتمحور منهج السلوكية على جمع المعلومات والمعطيات والبيانات وتنظيمها وترتيبها ومعالجتها كميا[3].

في أواخر الستينات من القرن العشرين ظهرت المدرسة المابعد سلوكية **post_Behaviouralist school** وقد كان من أهم روادها هم رواد المدرسة السلوكية أنفسهم ريتشارد سنايدر وديفيد إيستون، وقد جاءت للوقوف على الثغرات التي أغفلتها المدرسة السلوكية، ومن أهم الأفكار التي جاءت بها وهي تلتقي فيها مع المثالية مايلي:

- تقديم المعايير والقيم الأخلاقية التي يمكن على أساسها تقويم المجتمع الدولي والأطراف الدولية.
- الإيمان بإمكانية إقامة حكومة عالمية قادرة على تحقيق السلام.

---

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي...نظريات وإشكاليات**، (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص96.

[2] عدنان طه الدوري، **مرجع سابق**، ص161.

[3] عبد الناصر جندلي، انعكاسات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية، **مرجع سابق**، ص-ص216-217.

- امكانية إعادة إحياء الاتجاه الاخلاقي للعلاقات الدولية.
- تدعو المابعد سلوكية إلى توجيه الأبحاث والدراسات الدولية لخدمة أغراض السلم والأمن الدوليين، ومحاولة إيجاد السبل الكفيلة لتجنب الحروب والنزاعات[1].
- الاهتمام بالقضايا الاقتصادية: كالإصلاح النقدي، المديونية، نقل التكنولوجيا.

الانتقادات الموجهة للسلوكية:

- تطرّفت في استبعاد القيم المؤثرة في شخصية الباحث ونتائج البحث العلمي.
- غالت في إمكانية توقّع حوادث المستقبل بصورة حتميّة.
- استبعدت المدرسة السلوكية بعض الظواهر الموجودة في العلاقات الدولية والتي يصعب إخضاعها لقواعد البحث العلمي، فبقيت في دائرة المعرفة التقليدية أو المحافظة[2].
- صعوبة تطبيق منهجيتها العلمية الصارمة على ظواهر العلاقات الدولية المعقدة والمتغيرة باستمرار.
- لم تقتصر حدود البحث السلوكي على السلوك الملاحظ فقط، بل إنها افتقرت أيضا للمعايير التي تحكم البحث الإمبريقي نفسه.

---

[1] المرجع نفسه، ص-ص227-229.

[2] وائل خان، **المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي:-https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D9%88%D9%83%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%، تاريخ الإطلاع:2025/08/23.

المحور السابع: التحديات الدولية الراهنة:

أولا: تأثير النزاعات والصراعات على العلاقات بين الدول:

في البداية لابد أن نفرق بين النزاع المسلح الدولي والنزاع المسلح الغير الدولي:

- **النـزاع المسـلح الـدولي:** هـو النـزاع الـذي يـتم فيـه اسـتخدام القـوة المسـلحة مـن قبـل طـرفين متحـاربين علـى الأقـل، ولابـد أن يكـون أحـدهما جـيش نظـامي وتقـع خـارج حـدود أحـد الطـرفين، تبـدأ عـادة بإعلان وتنتهي بالاستسلام أو باتفاق صلح[1].
- **النـزاع المسـلح غيـر دولـي:** وهـو النـزاع الـذي يـتم داخـل إقلـيم الدولـة ويسـمى بـالنزاع المسـلح الـداخلي أو الحـرب الأهليـة، حيـث يـتم هـذا النـزاع بـين قـوات السـلطة القائمـة مـن جانـب، وبـين جماعة من الثوار والمتمردين من جانب آخر[2].

1. تعريف النزاع في العلاقات الدولية:

عرف الفقه الدولي النزاع المسلح هو تدخل القوة المسلحة لدولة ضد دولة أخرى وبصرف النظر عما إذا كان هذا الهجوم المسلح مشروعا أو غير مشروع[3].

نجد تعريف **لريمون آرون(Raymond Aron)** الذي يعرف النزاع على أنه: ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة و هو نتيجة لتضاد المصالح[4].

أما ألن فرجسون **Allen Verguson** يرى بأن النزاع الدولي يبدأ عند ما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وفي الوقت نفسه تعتقد الدولة الأخرى أن بإمكانها تقليل خسارتها بالقيام بفعل مضاد اتجاه الدولة الأولى التي بادرت بالفعل وعليه فإن الوضع يدل على أننا أمام دولتان أو مجموعة من الدول تحاول تحقيق أهدافها في نفس الوقت[5].

---

[1] زايد بن عيسى، "**ماهية النزاعات المسلحة الدولية**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 4، (ديسمبر 2012)، ص41.

[2] فخار هشام، "**مشكل النزاعات المسلحة الداخلية المدولة(أشكال جديدة تستدعي التأطير القانوني)**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد3، (جويلية 2020)، ص77.

[3] سعيد سالم جويلي، **المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2002)، ص274.

[4] Darios Battistella, **Théories *des Relations Internationals***(2éme éd,Paris :Siences Po,2006),p .496.

[5] قادري حسين، **الدولية دراسة تحليل النزاعات**، (الجزائر، منشورات خير جليس،2007)، ص11

يمكن القول بأن النزاع أو الصراع هو تنازع الإرادات القومية وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها مما يؤدي إلى تعارض الأحداث والمواقف[1].

2. علاقة مفهوم النزاع بالمفاهيم ذات الصلة:

يرتبط مفهوم النزاع بعلاقة مع بعض المفاهيم المتشابهة في العلاقات الدولية:

- **النزاع والصراع:**

يعرف الصراع بأنه اصطدام بين طرفين أو أكثر من القوى يحاول فيه كل طرف تحقيق أهدافه ومنع الطرف الأخر من تحقيق ذلك بمختلف الوسائل، وقد يكون مباشر أو غير مباشر سلميا أو مسلحا أو واضحا أو كامنا وذلك عبر فترات زمنية طويلة بصورة مستمرة أو متقطعة[2].

يمكن التمييز بين النزاع والصراع في النقاط التالي:

- الصراع عادة ما يمتد لعقود أو لسنوات طويلة مثل الصراع الحضاري بين الإسلام والغرب والصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي زمن الحرب الباردة، في حين أن النزاع يكون محدود زمنيا.
- النزاع يكون عادة قابل للتسوية عندما يتم تحقيق بعض المصالح الأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع لأنه يتسم بالتعقيد.
- في الصراع نبحث عن السلام وفي النزاع نبحث عن التسوية.
- النزاع أقل حدة وشمولا من الصراع حيث نجد أن النزاع هو الخلاف بين اتجاهات دولتين أو أكثر حول مسائل أو قضايا محددة ويمكن أن ينشأ بين الأفراد والجماعات داخل الدولة الواحدة، أما الصراع فهو تناقض الإرادات الوطنية والقومية، أو هو تناقض الإرادات الكبرى المتعلقة بأهداف الدول وإمكانياتها واستراتيجياتها البعيدة[3].

- **النزاع والحرب:**

---

[1] نصر محمد مهنا، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية**، (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1996)، ص9.

[2] حسين قادري، **مرجع سابق**، ص19.

[3] إبراهيم بولمكاحل، **سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي:
https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%25D8%25AA%25D8%25B9%25D8%25B1%25D9%258A%25D9%2581%2520%25D8%25A7%25D9%2584%25D9%2586%25D8%25B2%25D8%25A7%25D8%25B9.doc&ved=2ahUKEwjl7PPL5LKPAxWyTKQEHf0uHjUQFnoECCAQAQ&usg=AOvVaw2SoFt1jZm0h96U5_rygK2b، تاريخ الإطلاع:2025/08/30.

تعرف الحرب بأنها الصدام الفعلي بوسيلة العنف المسلح لحسم التناقضات الجذرية التي لم يعد يجدي معها استخدام الأساليب الأكثر لينا أو الأقل تطرفا[1].

يعتبر النزاع أشمل وأكثر تعقيدا من مفهوم الحرب.

تعد الحرب هي ذروة أو أعلى مرحلة ومستوى من مستويات النزاع، كما تعبر حالة الحرب عن فشل الأطراف في إدارة النزاع عند بلوغهم مرحلة النزاع المسلح العنيف[2].

- **النزاع والتوتر:**

يشير التوتر إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر، وقد يكون التوتر سابقا أو سببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل الى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا(حرب)إذا لم يتم إحتوائه بالطرق السلمية،و عموما أسباب التوتر في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع[3].

من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية.

يعتبر التوتر بداية لحالة نزاعية ولا يتعارض وجوده مع وجود حالات التعاون مثل العلاقات الأمريكية الصينية، بينما النزاع هو حالة صراعية لا تتضمن علاقات التعاون أبدا.

التوتر بصفة عامة قد يكون بداية لنزاع أو بعده[4].

- **النزاع والازمة:**

تعرف الأزمة بأنها مجموعة من الظروف والأحداث المفاجئة التي تنطوي على تهديد واضح للوضع المستقر.

فعل أو رد فعل إنساني يهدف إلى توقف أو انقطاع نشاط من الأنشطة أو زعزعة استقرار وضع من الأوضاع، بهدف إحداث تغيير في هذا النشاط أو الوضع لصالح مدبر.

تتميز الأزمة بثلاث خصائص:

---

[1] علاء أبو عامر، **العلاقات الدولية**(عمان: دار الشروق للنشر،2004)،ص.191.

[2] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

[3] علاء أبو عامر، **مرجع سابق**، ص30.

[4] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

- **عنصر المفاجأة:** لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.
- **عنصر التهديد:** درجه التهديد لوحدة القرار كبيرة.
- **عنصر الزمن:** من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يمتلك متسع من الوقت للتعامل مع الأزمة[1].

الاختلاف بين الأزمة والنزاع يكمن في أن الأزمة تحدث دون سابق إنذار عكس النزاعات التي تعرف تخطيط مسبق.

تتميز الأزمة بقصر مدتها بينما النزاع يستغرق فترات زمنية طويلة نوعا ما.

الأزمة لا تتضمن الحرب أو مواجهة مسلحة عكس النزاع، مثلا أزمة الصواريخ في كوبا 1963 كادت أن تتحول إلى حرب[2].

3. أسباب حدوث النزاعات:

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث النزاعات:

- **المدخل السيكولوجي:** نتحدث هنا عن نظرية الشخصية القومية/النرجسية.

يذهب التفسير السيكولوجي إلى اعتبار أن النزاع ينشأ عن الأوضاع النفسية للأفراد سواء في نطاق فردي أو في نطاق جماعي.

يركز بعض العلماء تفسيرهم للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولي في نطاق ما يسمونه بنزعة الإنسان إلى التدمير وهي النزعة التي تجد أساسها في غريزة حب السيطرة والتسلط والميل إلى الانتقام، والتوسع والمخاطرة والحروب في رأيهم توفر فرصة مثلى لإرضاء هذه الدوافع الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها.

هناك أيضا نظرية حالة الإحباط أو الإخفاق التي تمر بها الشعوب أو فئات منها تدفعه إلى مقاومة النظام السياسي القائم أو الدول الأخرى[3].

- **المدخل السوسيولوجي:**

---

[1] عباس رشدي العماري، **إدارة الأزمات في عالم متغير**(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993)،ص.19.

[2] إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

[3] محمد نصر مهنا، خلدون ناجي معروف، **مرجع سابق**، ص11.

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى التحولات الاجتماعية الناتجة من خلال الظاهرة السكانية، فالزيادة السكانية ستزيد من ارتفاع في الطلب على الغذاء والمجال الحيوي وهو ما يؤدي إلى العدوانية، وهناك ثلاث مراحل للنمو الديموغرافي:

مرحلة النمو البطيء، مرحلة الانفجار وهي مرحله انتقالية، مرحلة الاستقرار والتوازن، وبسبب الفطرة فإن المرحلتين الأولى والثانية يتجه ضغط السكاني في هذه الدول إلى شن حروب عدوانية للحصول على المجال الحيوي، والمثال على ذلك شن إسرائيل حروب من أجل المزيد من السكان وفي فلسطين وجلب المستوطنين من الخارج[1].

- **المدخل الأيديولوجي:**

يركز المدخل الأيديولوجي على أن التناقضات الأيديولوجية بين الدول هي السبب الرئيسي للنزاعات الدولية، والأيديولوجية ليست بظاهرة جديدة بل عرفها القدامى كالمفكرين اليونان ومن جاء بعدهم حتى عصر النهضة.

الدول المتجاورة التي تتبع إيديولوجيات مختلفة ومتناقضة لا تحدد نجاح إيديولوجية مختلفة في الدول المجاورة لأن ذلك يؤدي إلى تحديد أيديولوجيتها ونظامها، مثال ذلك الخلاف بين إيران والعراق (تحديد الثورة والمذهب الشيعي)، النزاع السوفيتي الأمريكي بسبب الخلاف الإيديولوجي[2].

- **المدخل الجيوبوليتيكي:**

يقصد بالجيوبوليتيك هي العلاقة التي تقوم بين القوة والسياسة الدولية والإطار الجغرافي.

ظاهره النزاع الدولي ناتجة عن الضغوطات التي يحدثها المكان الطبيعي من أجل المزيد من التمدد والتوسع.

سياسة توسيع الحدود والحصول على مواقع استراتيجية من اجل تحقيق مصالح متنوعة تدفع إلى حدوث النزاع.

هناك نماذج عديدة للنزاعات في العالم حول الجغرافيا مثل: النزاع البريطاني الاسباني حول جبل طارق، النزاع البريطاني الارجنتيني حول جزر فوكلاند، النزاع بين الهند وباكستان حول إقليم كاشمير[3].

---

[1] حسين قادري، **مرجع سابق**، ص-ص44-45.

[2] المرجع نفسه، ص-ص46-47.

[3] المرجع نفسه، ص-ص50-51.

- **المدخل الإقتصادي:**

في تقرير الأمم المتحدة سنة 1994 عن الأمين العام الأسبق بطرس بطرس غالي أن من أسباب العنف الأساس قضية التنمية، إذ أن الصراع يتولد من عوامل اقتصادية في الأساس واجتماعية.

ينشأ النزاع في الأساس من عوامل اقتصادية كالفقر، التخلف، التفاوت الطبقي، غياب عدالة توزيع الثروات.

إن الرغبة في التحكم في الموارد النادرة كالطاقة، الغذاء، المعادن، المياه وهي مصادر أساسية للقوة وتؤدي في كثير من الحالات إلى النزاعات[1].

- **المدخل السياسي:**

المدخل السياسي كآلية من الآليات المؤدية للنزاعات الدولية هو على مستويين:

- **الصعيد الداخلي:** الأنظمة السياسية القائمة في بعض البلدان على قاعدة دكتاتورية تسبب في حدوث نزاعات داخلية أو دولية، حيث تختلق الأنظمة الدكتاتورية في كثير من الأحيان عداوات خارجية ونزاعات للاستمرار في السلطة بحجة وجود خطر خارجي.

السلوك التسلطي للنظام يؤدي إلى اضطهاد الأقليات الموجدة داخل الدولة الواحدة، حيث أن وجود نظام سياسي لا يحتوي الأقليات ويمدها بحقوقها يجعلها تتطلع إلى الخارج باحثة على المساندة من أجل الانفصال وهو ما يؤدي إلى حدوث النزاع بحيث شكلت النزاعات الإثنية في العالم الثالث 90% من مجموع النزاعات العالمية.

- **الصعيد الدولي:** يقصد به منظومات السياسة الدولية، وهي ليست مجرد دول بل نمط العلاقات بين الدول، فاعتقاد أن النظام الدولي من أسباب النزاعات الدولية يعود إلى تركيبة النسق الدولي القائم على وحدات سياسية تقوم على مفهوم السيادة والأحلاف على اعتبار أن ذلك يؤجج الصراع بين الدول[2].

4. انعكاس النزاعات على العلاقات بين الدول:

يؤدي حدوث نزاع ما إلى انعكاسات على العلاقات بين الدول في العديد من المجالات:

- **الانعكاسات السياسية:**

تترتب على النزاعات المسلحة عدة أثار سلبية من الناحية السياسية:

---

[1] كمال حماد، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**، (لبنان: مطبعة دويك، 1998)، ص34.

[2] حسين قادري، **مرجع سابق**، ص-ص55-56.

- إمكانية امتداد المخاطر للدول المجاورة، فالتدخل الدولي في دول الجوار يشكل ضغطا على أنظمتها وتوجهاتها السياسية إقليميا ودوليا.
- التأثير في نسيج العلاقات الدولية بين الدول الجوار، حيث أن النزاع المسلح القائم في دولة ما يشكل مصدر تأثير وتوتر في العلاقات مع الدول المجاورة لها، والمثال على ذلك التوتر في العلاقات الدولية بين كل من السودان مع التشاد وإفريقيا الوسطى واريتريا بسبب أزمة دارفور.
- التأثير في النظام السياسي القائم في الدول المجاورة، حيث تستغل الأطراف المتحاربة الاختلالات الكامنة في بنية الهيكل الاجتماعي والسياسي في الدول، فضلا عن إمكانية انتقال الفوضى والحرب إلى دول أخرى إذا كانت فيها نفس الأقليات أو تشابه في الأوضاع السياسية أو الاجتماعية[1].

- **الانعكاسات الأمنية:**

تترتب على النزاعات المسلحة عدة أثار سلبية من الناحية الأمنية:

- تدفق الأشخاص والسلاح عبر الحدود، وهو يعتبر من أخطر الآثار السلبية الأمنية على الدول المجاورة للدولة التي تعاني من النزاعات المسلحة، والمثال على ذلك النزاع المسلح في ليبيا ساهم في تقوية الحركات المتطرفة في مالي ووصول السلاح من ليبيا إلى حركة بوكو حرام في نيجيريا.
- الوضع الأمني الغير مستقر في بعض الدول قد يساعد النزاع في دولة أخرى على إشعاله، حيث قد يتلقى أحد أطراف النزاع دعم ومساعدة من إحدى الدول المجاورة، خاصة في ظل صعوبة التحكم في الحدود وتدفق الأسلحة.
- انتشار الجريمة المنظمة بكل مكوناتها مثل: تهريب المخدرات، الاتجار بالبشر، التزوير، تساعد العناصر الإجرامية من توسيع نفوذها وبسط سيطرتها داخل حدود الدولة وعلى المناطق الحدودية[2].

- **الانعكاسات الإنسانية:**

- تفاقم مشكلة اللاجئين الذين يفرون من النزاعات بأعداد كبيرة وهي ما قد تسبب بزعزعة واستقرار الأمن في الدول المستقبلة وتسبب متاعب كبيرة لحكوماتها.

---

[1] معزيز عبد السلام، "**انعكاسات النزاعات المسلحة على دول الجوار: النزاع الليبي نموذجا**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 1، (جانفي 2022)، ص-ص221-222.

[2] المرجع نفسه، ص-ص222-223.

- عجز الحكومات على توفير المأوى والأكل والشرب قد يفجر الأوضاع داخل تلك الدول بين اللاجئين والحكومة أو بين اللاجئين والسكان الأصليين مثلما حدث في تونس[1].

- **الانعكاسات الاجتماعية الاقتصادية:**

- تأثر اقتصاد معظم الدول المجاورة للدولة التي شهدت نزاعات مسلحة في العالم، حيث خلف لها خسائر معتبرة.
- النزاعات المسلحة تدمر كل إمكانيات الدولة الزراعية والصناعية والتجارية مما يسبب ندرة في المواد الغذائية وغلائها وهو ما يؤدي إلى تهريبها من الدول الأخرى وبالتالي تضرر اقتصاديات تلك الدول أيضا.
- انتشار الأمراض والأوبئة بسبب تردي الأوضاع الصحية في الدولة محل النزاع، وبالتالي إمكانية نقلها مع اللاجئين إلى الدول الأخرى التي تستقبلهم على أراضيها وهو ما يعني إمكانية تهديد المنظومة الصحية القائمة فيها.
- تؤدي النزاعات المسلحة إلى تقليص حجم المبادلات التجارية والاستثمارات بين الدولة التي تعاني من هذه النزاعات والدول المجاورة لها، وذلك بسبب توقف الأنشطة التجارية وعدم توفر ضمانات لحماية المستثمرين ورجال الأعمال (لا تنمية بدون أمن)[2].

---

[1] محمود أبو العينين، **دور مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات**، التقرير الإستراتيجي الإفريقي2006-2007، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة،2007، ص122.

[2] معزيز عبد السلام، **مرجع سابق**، ص-ص224-225.

المحور الثامن: التحديات والتهديدات الأمنية المعروفة في العلاقات الدولية:

أولا: الأمن الطاقوي والغذائي في العالم:

I. الأمن الطاقوي:

1. مفهوم الأمن الطاقوي:

هناك اختلافات كبيرة في تعريف الأمن الطاقوي وذلك تبعا لسياسة ونظرة كل دولة لهذه المسألة من حيث هي منتجة أو مستهلكة للطاقة.

- **مفهوم الدول المنتجة (المصدرة) للأمن الطاقوي:** يعرف الأمن الطاقوي من خلال ضمان العائدات المالية من مبيعات الطاقة، فضلا عن ضمان استمرار الحصول على استثمارات ورؤوس أموال لتوظيفها في مشاريع التنقيب عن مصادر الطاقة الأولية، وهو ما يساعدها على تغذية ميزانيتها العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني أن أمن الطاقة يتمثل في استمرار عملية إنتاج النفط والغاز.
- **مفهوم الدول المستهلكة والمستوردة للطاقة للأمن الطاقوي:** يرتكز مفهوم أمن الطاقة على ضمان إمدادات الطاقة وشرط استمرارها، بما في ذلك استقرار الأسعار في مستويات دنيا والحصول عليها بكلفة معقولة وبسيطة، وذلك عبر سياسة خفض الطلب على الطاقة لجعل المعروض أكبر من الطلب[1].

يمكن تعريفه بصوره عامة هو الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة المتوفرة في كل الأوقات وبإشكال متعددة وبكميات كافيه وبأسعار معقولة.

2. الاحتياطات العالمية لمواد الطاقة:

أصبح النفط أكثر تأثيرا في العلاقات الدولية اليوم أكثر من أي وقت مضى بحيث أصبحت هذه المادة أداة للتحكم ليس في الميدان الاقتصادي فحسب ولكن حتى في الميدان العسكري والسياسي[2]، ويبلغ الاحتياط العالمي من موارد الطاقة أكثر من 1470 مليار برميل، منها 715 مليار برميل بالمنطقة العربية أي حوالي 48% من الاحتياط العالمي.

وصل احتياطي الغاز العالمي المؤكد 201 تريليون متر مكعب، منها 54 تريليون متر مكعب بالمنطقة العربية وهو ما يمثل حوالي 27% من الاحتياط العالمي.

---

[1] سليم عشور، "**الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية ونظرية وتطبيقية**"، مجلة أفاق للعلوم، العدد 03، (2023)، ص818.

[2] محمد ختاوي، **النفط وتاثيره في العلاقات الدولية** (لبنان: دار النقاش للطباعة والنشر والتوزيع،2010)، ص.285.

تعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، إذ يبلغ إحتياطها حوالي 264.3 مليار برميل وهو ما يشكل حوالي 25 % من الإحتياطي العالمي، أما في مجال الغاز الطبيعي فإن روسيا هي أكبر منتج للغاز طبيعي في العالم تليها قطر[1].

3. الصراع والتنافس على مصادر الطاقة في العالم:

تعد منطقة الشرق الأوسط، آسيا الوسطى وبحر قزوين من أبرز مناطق التنافس الدولي على الطاقة، فقد أصبحت على حد تعبير بريجينسكي "رقعة الشطرنج الكبرى" بين الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى عالميا[2]، أوروبا، روسيا والصين، حيث أن لهذه الدول مصالح كبرى في المنطقة تتمثل في إنسياب النفط والغاز بصفة هامة ومستمرة على المستوى العالمي ولدولها بصفة خاصة، وكل طرف في الرباعي يقوم بنسج علاقات عسكرية مع الحكومات المحلية وتزويدها بالأسلحة.

أصبح النفط بالتدرج بؤرة تنافس الدول من أجل دعم قوتها والسعي وراء الهيمنة التوسع، فراحت الدول الكبرى تبحث عن كيفية السيطرة على مصادر الطاقة والنفوذ، فقد نشبت في سنوات الحرب العالمية الثانية خلافات حادة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية حول المصادر النفطية في الشرق الأوسط، فكان بعض أعضاء الحكومة البريطانية يعارضون بشدة تدخل الولايات المتحدة في نفط الشرق الأوسط مدعين بأن النفط هو آخر وأكبر الممتلكات التي خلفتها الحرب لهم، إلا أن الرئيس روزفلت في فيفري 1944 اقترح على بريطانيا أن يكون نفط الخليج ملك لبريطانيا والنفط العراقي والكويتي يتم اقتسامه بين الطرفين[3].

الصراع اليوم لم يعد فقط حول السيطرة والتحكم في منابع الطاقة، بل أصبح يدور حول التحكم وضمان شبكة الأنابيب التي تقوم بنقلها، وهو ما أدى إلى نزاعات مسلحة خطيرة ضحيتها العديد من دول العالم الثالث خاصة الأقطار العربية والإسلامية.

4. تقاسم مناطق النفوذ الغنية بالطاقة:

بذريعة تامين مصادر الطاقة أعطت العديد من الدول لنفسها الحق في التدخل العسكري المباشر لحماية مناطق نفوذها ومصالحها هناك، أو عبر تغذية الصراعات الداخلية في الدول النفطية لتبرير دخولها إلى هذه المناطق وتوجيه مسارات امدادات الطاقة بما يخدم مصالحها ويقوض مصالح ونفوذ القوى المنافسة لها.

---

[1] سليم كاطع علي،"**التواجد الإمريكي في الخليج العربي (الدوافع الرئيسية)**"، مجلة الدراسات الدولية، العدد45، (2010)، ص-ص 136-137.

[2] اليسون ج .ك .بيلز، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006)، ص96.

[3] هاني حبيب، **النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات**، (الإمارات العربية المتحدة: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006)، ص14.

إن النفط والقوة أصبحتا على ارتباط كبير في اعتبارات القوى الكبرى ونظرتها لمصالحها في منطقة الشرق الأوسط، فتأمين إمدادات النفط كان دائما من العوامل الحاضرة في ذهن صانع القرار في الدول الكبرى، وأصبح استخدام القوة من أجل ضمان أمن الطاقة عاملا مهما ضد التدخل الأجنبي، وحتى الإقليمي لأن ذلك سيعرقل نمو القوى الصناعية الكبرى، فقد تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان 2001 للسيطرة على أنابيب الطاقة القادمة من آسيا الوسطى، وتدخلت في العراق 2003 للتحكم في مصادره الطاقوية الهائلة[1].

تهدف الاستراتيجية الأمريكية للوصول إلى معظم موارد الطاقة وحماية حقول النفط ومناطق عبور الأنابيب، ومنع منافسيها على رأسهم روسيا من السيطرة على إمدادات الطاقة بوسط أسيا والقوقاز وفي بحر قزوين، وذلك بهدف تحجيم دور روسيا العالمي ومنعها من العودة كقوة عظمى منافسة للهيمنة الأمريكية على العالم، ويمكن أن نقدم مثال على الصراع حول الطاقة وأنابيب نقلها فيمايلي:

- خط أنابيب أمريكي وهو خط باكو سنة 1999 ينقل النفط من بحر قزوين (أذربجان) إلى ساحل البحر الأسود في جورجيا ويصل إلى تركيا ويتوجه إلى أوروبا.
- ردت عليه روسيا بخط أنابيب منافس سنة 2001 وهو خط أنابيب جنوب القوقاز يربط هذا الأخير حقول الغاز الأذرية بتركيا عبر جورجيا، كما افتتح (اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين الروسية **Russia's Pipeline Consortium Caspian**)، لنقل النفط من كازخستان إلى الأسواق العالمية عبر ميناء نوفوروسيسك الروسي على البحر الأسود[2].

المنافس الآخر للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة هي الصين التي تبذل قصارى جهدها للسيطرة على مصادر الطاقة في أسيا وكذلك في إفريقيا خاصة في السودان، نيجيريا، الغابون، غينيا، أنغولا، جنوب إفريقيا، وقد بلغ حجم الاستثمار الصيني في إفريقيا حوالي 100 مليار دولار.

II. الأمن الغذائي:

1. مفهوم الأمن الغذائي:

حظي مفهوم الأمن الغذائي باهتمام كبير لأول مرة في المؤتمر العالمي التغذية والزراعة سنة 1943 ومنذ ذلك الوقت تم تعريف الأمن الغذائي على أنه هو الحصول على القدر الكافي والمستقر من الغذاء لكل شخص.

---

[1] خالد بن نايف الهباسى،"**التنافس الدولي وأثره على العالم العربي**"، مجلة الشؤون العربية، العدد 153، (ربيع 2013)، ص.11.

[2] رباب بولمشاور، جميلة علاق، "**التنافس حول شبكة خطوط أنابيب الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين**"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد01، (جوان 2022)، ص-ص288-289.

عرف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة الدولية سنة 1996 على أن الأمن الغذائي يتحقق عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بغرض الحصول من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الغذائية كي يعيشوا حياة موفورة بالنشاط[1].

هناك تعريف آخر يكون الأمن الغذائي عندما يكون باستطاعة جميع الناس في كل الأوقات الحصول على الغذاء الكافي الآمن والمغذي لتلبية احتياجاتهم من أجل التمتع بنمط حياة صحي ونشاط.

تعريف محمد أحمد علي العدوي" أن تتوفر لدى جميع الناس في جميع الأوقات إمكانية الحصول ماديا واقتصاديا على الغذاء الأساسي"[2].

2. شروط الأمن الغذائي:

يقوم الأمن الغذائي على ثلاث عناصر أساسية وهي: الكفاية، التوزيع، الجودة.

- **توفر الغذاء:** يعني وجود أغذية متاحة على أساس ثابت ومستمر.
- **وصول المواد الغذائية وتوزيعه:** وتشير إلى وجود موارد كافية للحصول على المواد الغذائية المناسبة، هو وصول هذه الأخيرة لجميع الناس.
- **استخدام الغذاء:** بمعنى الاستخدام المناسب على أساس المعرفة بالتغذية الأساسية والرعائية، وكذلك الماء الصالح للشرب والصرف الصحي.

الفرق بين الأمن الغذائي ومفهوم الاكتفاء الذاتي يتجلى في كون الأول يتعلق بتوفر الغذاء بأبعاده الثلاثة (الكفاية، التوزيع، الجودة)، أما الثاني فهو يرتبط أساسا بعنصر واحد وهو عنصر الكفاية[3].

3. مستويات الأمن الغذائي:

- **الأمن الغذائي المطلق:** يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي، وهو مرادف للاكتفاء الكامل ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

---

[1] رجاء عبد الله عيسى، راند عبد فهد سعدون، "**الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، (2023)، ص348.

[2] هاجر خلالفة، "**الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**"، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 01، (جوان 2015)، ص12.

[3] المرجع نفسه، ص-ص13-14.

- **الأمن الغذائي النسبي:** هو قدرة دولة أو مجموعة من الدول على توفير احتياجات مجتمع أو مجتمعاتهم من السلع الغذائية الأساسية كليا أو جزئيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[1].
- **الأمن الغذائي المحتمل:** قدرة الدولة على رفع مستوى الغذاء لأفراد المجتمع إلى المستوى الذي يمكنهم من القيام بأعمالهم بأعلى مستوى من الكفاءة[2].

4. مقومات الأمن الغذائي:

هناك مجموعة من العوامل التي من شانها أن توفر الأمن الغذائي وتعززه داخل أي دولة:

- **المساحة الوافرة:** توفر المساحة الصالحة للزراعة يسهم في زيادة المحاصيل الزراعية التي من شأنها أن ترفع من مستويات الغذاء داخل الدولة الواحدة، مما يؤدي إلى إشباع حاجيات المواطنين من الغذاء وسيقلل من واردات الدولة من السلع الغذائية بل سيزيد من صادراتها.
- **المواد المائية:** تشكل المياه أحد أهم العوامل الرئيسية في إنتاج الغذاء، وبالتالي الماء هو الحياة لذلك لابد من المحافظة على المياه من خلال إتباع استراتيجية فعالة لأقامة السدود السطحية لجمع المياه لاستخدامها في سنوات الجفاف وكذلك ترشيد استخدام المياه.
- **رؤوس الأموال:** يجب العمل على توفر الاستثمارات اللازمة لتأمين مدخلات الإنتاج الزراعي من آلات وأسمدة وبذور ومبيدات حشرية، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية من طرق وجسور ووسائل النقل المختلفة.
- **وجود إرادة النخب الحاكمة في تحقيق الأمن الغذائي:** إن عجز النخب الحاكمة في وضع استراتيجية واضحة وكفيلة بالقضاء على نقص الغذاء أو حتى التقليل من حدوثه، وذلك يرجع بالأساس إلى عدم وجود إرادة حقيقية في التعامل مع هذا المشكل، نتيجة لعدم كفاءة النخبة من جهة والتكاسل في التعامل مع الموضوع من جهة أخرى[3].

5. تحديات تحقيق الامن الغذائي: هناك نوعين من التحديات:

أ. تحديات مباشرة:

- **التحديات الطبيعية:** والتي تأخذ أشكال عديدة:
  - التصحر.
  - انتشار الملوحة في الأراضي المروية.
  - مشكلة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.
  - الجفاف ونقص المياه.
  - التأثير السلبي للكوارث الطبيعية.

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الإقتصلدية والتكامل الدولي**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009)، ص214.

[2] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته**، (عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2014)، ص17.

[3] هاجر خلالفة، **مرجع سابق**، ص-ص18-20.

- **التحديات الاجتماعية:** كالتوسع الحضري الكبير الذي رافقته الهجرة من الريف إلى المدينة، وكذلك الزحف المتزايدة للأبنية الإسمنتية على الأراضي الزراعية، تشتت الحيازات الزراعية خاصة في الدول العربية.
- **التحديات السياسية والاقتصادية:** ويمكن تحديدها في عدة نقاط:
  - تباين وضعف الاستراتيجيات والسياسات المتبعة لتطوير الأمن الغذائي في العديد من الدول
  - ارتفاع الأسعار العالمية والذي من شأنه أن يؤدي إلى صعوبة حصول بعض الدول على السلع الغذائية.
  - تأثير التوترات السياسية على موضوع الأمن الغذائي الذي تستخدمه بعض الدول كورقه للضغط على دول أخرى.
  - احتكار الدول العظمى لمعظم فائض الإنتاج الزراعي والغذائي، والذي تستخدمه كسلاح لتحقيق مصالحها الخاصة.

ب. التحديات الغير مباشرة:

- الانفجار السكاني: يذهب العديد من الاقتصاديين إلى اعتبار عامل السكان من أبرز العوامل التي تشكل تهديدا للأمن الغذائي وهو ما أشار إليه العديد من الاقتصاديين.
- قصور السياسات الاقتصادية والتبعية الاقتصادية: حيث لا تزال الدول المتخلفة مرتبطة اقتصاديا بالغرب نتيجة السياسات الاستعمارية القديمة والتي فرضت على هذه الدول إنتاج مواد غذائية دون أخرى.
- أزمة الجوع: حيث يوجد في العالم 800 مليون شخص يعانون من الجوع، و1.2 مليار شخص يعانون من نقص التغذية[1].

6. الصراع العالمي لتحقيق الأمن الغذائي:

يستخدم منتجو الغذاء ما يعرف بدبلوماسية غذائية لتحقيق أهدافها الاستراتيجية وتوسيع شبكة نفوذها، باستعمالها صادرات الغذاء كوسيلة ضغط ومساومة.

كان ولازال الغذاء من الشواغل المهمة للحكومات، سواءا للدول النامية التي تعاني مشاكل غذائية مزمنة كانخفاض الإنتاجية أو عدم استقرار الإمدادات وندرة الغذاء، أو من الدول المنتجة للغذاء التي قد تستغل فائض الإنتاج لتحقيق أهداف سياسية، وبذلك نجد أن الدول الكبرى أصبحت تستغل الغذاء كسلاح لتحقيق غايات غير غذائية، أو بمعنى أدق تسيس انتاج وتوزيع الأغذية والإعانات الغذائية[2].

تركز تجارة السلع الزراعية في عدد قليل من الشركات الضخمة، حيث يسيطر 10 من تجار السلع الزراعية في العالم على سوقها والذي بلغت قيمته عام 2020 نصف تريليون دولار.

---

[1] المرجع نفسه، ص-ص26-29.

[2] **حمزاوي ميلود، "السيادة الغذائية للوطن العربي في ظل الصراع الروسي-الأوكراني"**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 3، (جويلية 2023)، ص-ص362-363.

تعد شركة كارغيل **Cargill** الأمريكية إحدى أكبر شركات التجارة والصناعة الغذائية في العالم بمبيعات قدرها 100 مليار دولار، وهي من أبرز اللاعبين في العالم في الصناعات المتعددة بما في ذلك التجارة الزراعية وصناعة الأغذية والمواد الكيميائية[1]. كذلك نجد شركة كوفكو **Cofco** الصينية وهي أكبر شركة في الصين متخصصة في معالجة وتجارة وتصنيع الأغذية والزراعة.

ثانيا: تهديد الظاهرة الإرهابية:

1. تعريف الإرهاب:

في اللغة يقال أرهب فلان أي خوفه وفزعه، وكلمة رهب تدل على مطلق الخوف، فكل من أخاف أحدا فقد أرهبه، سواء أخافه بالحق أم بالباطل، وسواء أكان هجوما أم دفاعا ومادة رهب مستعملة في اللسان العربي بصيغ مختلفة، ووردت في القرآن الكريم حيث يقول الله تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"[2].

في الإصطلاح يعرف الإرهاب بأنه استخدام العنف والقوة في إطار منظم، وغير مشروع، يرتكبه فرد أو دولة ضد أشخاص، هيئات، أو مؤسسات، أو ممتلكات تابعة لها بهدف التأثير على السلطة أو المدنيين، وذلك من خلال نشر الرعب والخوف، من أجل تحقيق أهداف معينة، سواء أكانت سياسية أم اقتصادية، أم اجتماعية، وأن يكون هذا الاستخدام للقوة والعنف لغير الدفاع عن النفس، أو الدين أو مقاومة العدوان والتحرر من الاحتلال[3].

أدى اختلاف الدول في نظرتها إلى الإرهاب من حيث مفهومه ومعناه، إلى صعوبة اتفاقها على التعاون لمكافحة هذه الظاهرة، حيث أن من هو إرهابي في نظر البعض هو محارب من أجل الحرية في نظر البعض الآخر، وقد أدى ذلك إلى فشل معظم الجهود والمحاولات الدولية للوصول إلى تحديد مفهوم دقيق وواضح للظاهرة الإرهابية.

---

[1] أشرف ابراهيم، **كيف تتحكم كارجيل cargill في غذاء العالم**، متحصل عليه من الموقع التالي:
https://aiacademy.info/course/how-cargill-controls-the-worlds-food/?srsltid=AfmBOor2uZoh04j9HhAus3r_0_tNKZ8i7h-RpIhBdZIjWmwSDUJhh_Wj، تاريخ الدخول:2025/09/02.

[2] نايف بن نهار، **مرجع سابق**، ص199.

[3] أبو عين جمال زايد هلال، **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، (الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2009)، ص 25.

2. تاريخ الإرهاب:

يرى بعض الباحثين أن تاريخ العمل الإرهابي يعود إلى ثقافة الإنسان منذ القدم والتي تقوم على حبه للسيطرة وتخويف الناس للحصول على مبتغاه، وقد تم تعريف الإرهاب بأنه: عنف متعمد تقوم به جماعات غير حكومية بدافع سياسي أو ديني أو أيديولوجي بهدف التأثير على الدولة والجمهور.

يشكل الإرهاب إحدى الظواهر التاريخية التي تعكس مظهر من مظاهر العنف، الذي يعد من المحاور الأساسية المتأصلة في العلاقات الاجتماعية والإنسانية. وقد أستخدم مصطلح الإرهاب **terrorism** لأول مرة سنة 1795 وهي كلمة فرنسية مشتقة من **terrere** وتعني التخويف، وارتبط مصطلح الإرهاب بما سمي "**بحكم الإرهاب**" الذي رأى فيه روبسبير **Robespierre** والمجموعة السياسية الفرنسية **Jacobin club** "أصدقاء الحرية والمساواة"، بأنه عنوان للفضيلة كما اقترن أيضا مصطلح الإرهاب بلجنة روبسبير **Robespierre** لجنة السلامة العامة التابعة لمحكمة الرهبة[1].

في الأربعينيات من القرن الماضي استعملته الإمبراطورية البريطانية خلال احتلالها للأراضي الفلسطينية، وذلك لتبرير حملتها ضد المقامة الفلسطينية، واستعملته فرنسا لتشويه صورة الثوار الجزائريين في محاولة منها لمنع مساندة الشعب للثورة.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حدث تغيير في المعنى الدقيق لكلمة الإرهاب، وتم استعمال تعبير الحرب على الإرهاب لوصف حملة إعلامية واقتصادية وأمنية وعسكرية استهدفت دولا معينة حيث شنت الولايات المتحدة الأمريكية حربا ضد أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 مستخدمة في وصف عملياتها العسكرية تسمية تؤكد المعنى والمضمون الإرهابي الذي اقترنت به وهو الصدمة والترويع[2].

3. أنواع الإرهاب:

توجد عدة تقسيمات للإرهاب، حيث يمكن أن نقسم الإرهاب من حيث النطاق ومن حيث الفاعلين:

➢ **تقسيم الإرهاب من حيث النطاق:**

- **النوع الأول: إرهاب محلي:** ويقصد به الفعل الإرهابي الذي يرتكب داخل الدولة، وتوجد عدة مؤشرات تجعلنا نميز الإرهاب المحلي:

– أن يشترك مرتكبو الفعل الإرهاب وضحاياه في جنسية الدولة نفسها التي وقع فيها الفعل الإرهابي.

---

[1] Bruce Hoffman, **Inside Terrorism**, (New York: Colombia University Press, 2006), pp.14-15.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **مرجع سابق**، ص–ص187–188.

- أن تبقى آثار الفعل الإرهابي في حدود الدولة نفسها.
- ألا يكون هناك دعم خارجي للأفراد القائمين على الفعل الإرهابي.

- **النوع الثاني: الإرهاب الدولي:** هو الفعل الإرهابي الذي له بعد دولي، فلا يكون مقتصر على دولة بعينها بل يمتد لعدة دول. وتوجد عدة مؤشرات تجعلنا نميز الإرهاب الدولي:
  - تعدد جنسيات مرتكبي الفعل الإرهابي.
  - اختلاف جنسية الضحية عن جنسية عن مرتكب الفعل الإرهابي.
  - حصول مرتكبي الفعل الإرهابي على دعم خارجي.

➢ **تقسيم الإرهاب من حيث الفاعلين:**

- **النوع الأول: إرهاب الأفراد والجماعات:** وهو الإرهاب الذي تقوم به الجماعات عادة ما تكون غير معترف بها، وتمارس الإرهاب إما ضد جماعات أخرى أو ضد دولة ما.

ومن أمثلة هذا النوع إرهاب جماعة "أرجون" الصهيونية التي كانت تمارس الإرهاب ضد الفلسطينيين وارتكبت العديد من المجازر في حقهم.

- **النوع الثاني: إرهاب الدول:** هو الإرهاب الذي تمارسه الدول ضد دول أخرى أو جماعات، ويعد الكيان الصهيوني أبرز مثال على ذلك حيث ارتكبت عدد من الجرائم الإرهابية بحق العديد من الدول والشعوب[1].

4. أسباب الإرهاب:

تتعدد الأسباب التي تدفع إلى بروز ظاهرة الإرهاب، فقد تكون أسباب سياسية (الإستبداد، غياب الحرية...)، أسباب اقتصادية (الفقر، عدم توزيع الثروة بشكل عادل، الفساد...)، أسباب اجتماعية (غياب العدل، انتهاك حقوق الانسان...)، أسباب أمنية (غياب السلطة أو الحكومة، عدم الاستقرار...)، أسباب نفسية (الإضطرابات والعقد النفسية...).

5. جهود مكافحة ظاهرة الإرهاب:

لقد تعاظمت مخاطر الإرهاب الدولي بشكل لافت في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، ذلك أن العمليات الإرهابية أصبحت تنفذ بأساليب وطرق بالغة التطور والدقة مستفيدة في ذلك من مخلفات العولمة ومن التكنولوجيات الحديثة، ولذلك فالعمليات الإرهابية باتت تخلف خسائر فادحة وجسيمة تكاد تعادل خسائر الحروب النظامية سواء في الممتلكات أو في الأرواح، فضلا عن دور الأنشطة

[1] نايف بن نهار، **مرجع سابق**، ص-ص203-205.

الإرهابية في انتهاك حقوق الإنسان وتحويل الأقاليم الجغرافية للدول إلى مجالات للعنف غير النظامي العابر للحدود والقوميات[1].

في سياق مواجهة تهديدات ظاهرة الإرهاب اعتمدت بعض الدول في العالم على استراتيجية المواجهة العسكرية والأمنية المباشرة لمواجهة هذه الظاهرة، فعلى سبيل المثال نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتمدت على نموذج السياسة الواقعية **Real politik** في مجال مكافحة الإرهاب من خلال تغليب لغة السيف بدلا من الدبلوماسية والاعتماد على القوة العسكرية باعتبارها تشكل المتغير الأصيل الذي تعتمد عليه الدول من أجل تحقيق أمنها القومي[2]، وقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحشيد الدولي لمحاربة الإرهاب، حيث اعتبرت أن حربها على الإرهاب هي حرب عالمية ولابد أن تنظم كل الدول إلى جانبها في هذه الحرب.

من جانب آخر نجد أن هناك دول أخرى اعتمدت استراتيجية استباقية لاحتواء ظاهرة الإرهاب، حيث قامت بإعادة النظر في واقعها الاقتصادي والاجتماعي من خلال محاولة القضاء على ظاهرة الفقر والبطالة والتهميش، وكذلك تجديد وتفعيل البرامج التربوية والثقافية للقضاء على الجهل والتطرف لدى الشباب.

ثالثا: قضية التنمية في العالم:

1. تعريف التنمية:

تعرف بأنها عملية معقدة شاملة تضم جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية.

كذلك هي نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرائق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية[3].

---

[1] Remi Baudoui, **Géopolitique du Terrorisme**, (Paris: Armand Colin, 2009), P.72.

[2] سمير حمياز، "**البعد الجيوسياسي للإستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي دراسة حالة آسيا الوسطى (2001-2008)**"، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2017-2018، ص232.

[3] علي حاتم القريشي، **اقتصاديات التنمية**، (العراق: مطبعة حوض الفرات، ط1، 2017)، ص-ص16-17.

من خلال ما تقدم من تعريفات نجد أن التنمية هي عبارة عن عملية هادفة تتحقق من خلال تحسين دائم ومخطط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية للمجتمع من خلال تدخل عدة فاعلين رسميين وغير رسميين في هذه العملية[1].

2. العناصر الأساسية للتنمية:

هناك العديد من العناصر للتنمية يمكن تحديدها في النقاط التالية:

- ترتكز التنمية على الانسان باعتباره العنصر البشري الذي يساهم في عملية التنمية.
- تستهدف عملية التنمية تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لجميع أفراد المجتمع وليس لشريحة على حساب أخرى.
- تهدف التنمية إلى استغلال كافة الطاقات والموارد المتاحة في المجتمع.
- تعتمد التنمية على المشاركة الشعبية ويعني هذا ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع في كل مراحل التنمية إبتداءا من التخطيط للتنمية حتى آخر مراحل التنمية.
- تهدف التنمية إلى تنمية وعى الأفراد وتوجيههم وتنمية قدراتهم على مواجهة المشكلات.

وبذلك يمكن القول أن التنمية التي تسعى إليها الدول يجب أن تكون موجهة للداخل وتعتمد على القوى الذاتية[2].

3. تقسيم العالم حسب مؤشرات التنمية:

الدول المتقدمة (العالم المتقدم): تعرف باسم دول العالم الأول، لأنها من الدول المكتفية ذاتياً، وبناءً على إحصائيات مؤشر التنمية البشرية يتم تصنيف الدولة وتطورها من خلال المستوى المعيشي المرتفع، وإجمالي ناتج محلي مرتفع، وتقديم خدمات ورعاية صحية بمستوى عالٍ، وبنية تحتية عالية للمرافق الطبية والنقل والمواصلات والاتصالات، وبيئة تعليمية عالية المستوى، ووجود تقدم في الصناعة المحلية، وبنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات، وحصول الفرد على دخل عالٍ، ومن الدول التي تعتبر متقدمة نجد الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ودول الاتحاد الأوروبي واليابان.

---

[1] معمري بن عيسى، "**التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية**"، مجلة أبحاث، العدد 05، (أفريل 2018)، ص55.

[2] إحسان حفضى، **علم اجتماع التنمية**، (مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004)، ص33.

الـــدول المتخلفـــة (العـــالم النـــامي): وتعـرف باسـم دول العـالم الثالـث وتكـون مـن الـدول غيـر المكتفيـة ذاتيـا، وبنـاءً علـى إحصـائيات مؤشـر التنميـة البشـري المـنخفض يـتم تصـنيفها مـن خـلال المسـتوى المعيشـي وإجمـال النـاتج المحلـي المـنخفض، ويصـنف فيهـا التعلـيم والنقـل والاتصـالات والمرافـق الطبيـة علـى أنهـا منخفضـة مـن ناحيـة البنيـة التحتيـة وتقـديمها للخـدمات، ويكـون فيهـا توزيـع غير مكافئ لدخل الفرد، نجد العديد من هذه الدول في قارة افريقيا وبعض دول قارة آسيا[1].

4. **معوقات التنمية:** تعاني العديد من دول العالم بنسب متفاوتة من تحديات ومشكلات اقتصادية واجتماعية تؤدي إلى صعوبة تحقيق تنمية فعالة والتي من أهمها:

➢ **المعوقات الخارجية:** تتمثل هذه المعوقات في العولمة والمديونية والنظام الجديد للتجارة العالمية، ويمكن ذكر هذه المعوقات في الآتي:

- العولمة: لها آثار سلبية تتمثل في توسيع الفكر الرأسمالي اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأصبح مهيمنا على كل الدول من خلال منظمات دولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة مؤسستي البنك وصندوق النقد الدوليين عن طريق الاتفاقيات التجارية وهو ما أدى إلى ارتفاع ديون الدول النامية، وبذلك أصبحت استثمارات وتجارة الدول النامية خاضعة للسياسات الرأسمالية المهيمنة[2].
- النظام الجديد للتجارة العالمية: أثر سلبا على التنمية في الدول النامية حيث أنه لا توجد تكافؤ للمنافسة بين أسواق الدول النامية وأسواق الدول المتقدمة.

➢ **المعوقات الداخلية:** تتمثل في المعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية ويمكن توضيحها كمايلي:

- المعوقات الاقتصادية: وهي تتمثل في:
  - قلة المواد المادية والبشرية مما يؤدي إلى ضعف الدخل الفردي.
  - صغر الأسواق الداخلية وضعف بنى الإنتاج الأساسية.
  - ضعف رأس المال الإنتاجي والنقدي.
  - ارتفاع نسبة التضخم.

---

[1] هيا طلفاح، **الفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة**، متحصل عليه من الموقع التالي:
https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%82_%D8%A8%D9%8A%D9%86_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9#cite_note-ba24e2eb_cffd_4350_b93d_87306d713718-2، تاريخ الإطلاع: 2025/09/05.

[2] محمد الطاهر قادري، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، (لبنان: مكتبة حسن العصرية، ط1، 2013)، ص256.

- الإستخدام غير العقلاني لرأس المال وتخلف أدوات وأساليب الإنتاج.
- عدم التنوع في الإنتاج السلعي.

- المعوقات الاجتماعية: وتتمثل في:
  - غياب المبتكر المنظم للعملية التنموية.
  - غياب الدوافع إلى تحقيق التنمية وحب الحياة البسيطة التي تفتقد إلى التنظيم والإبتكار.
  - الزيادة في حجم السكان بشكل غير متناسب مع النمو الاقتصادي.
  - تفشي الأوبئة والفقر وقلة التغطية الصحية للسكان.
  - غياب مشروع نهضة يأخذ في الإعتبار واقع المجتمع والتحديات الداخلية.
- المعوقات السياسية: وتتمثل في إنعدام الاستقرار السياسي في بعض الدول النامية، وكذلك إنتشار الفساد، وغياب المشاركة والتعددية السياسية.
- المعوقات الإدارية: ويتمثل في:
  - ضعف الأجهزة الإدارية تنظيميا وماليا وبشريا وأخلاقيا.
  - قلة الوعي بضرورة تنمية المورد البشري مما يؤثر سلبا على الأداء الفعال.
  - إنتشار ظاهرة الفساد الإداري.
  - تفشي ظاهرة التسيب والجمود في الجهاز الإداري مما يؤدي إلى فشل عملية التنمية[1].

رابعا: تهديد التغير المناخي:

1. تعريف التغير المناخي:

ويُقصد بالتغير المناخي: "أي تغير مؤثر وطويل المدى في معدل حالة الطقس يحدث لمنطقة معينة، يمكن أن يشمل حالة الطقس ومعدل درجات الحرارة ومعدل التساقط وحالة الرياح"، ووفقا لتعريف وكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" فإن تغير المناخ: ظاهرة عالمية واسعة الانتشار، تنشأ في الغالب عن طريق حرق الوقود، الذي يطلق إلى الغلاف الجوي غازات حابسة للحرارة الغازات الدفيئة بخار الماء، وثاني أكسيد الكربون، والميثان وأكسيد النيتروز[2].

اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ وفي فقرتها الأولى تعرف التغيرات المناخية على أنها: "تلك التغيرات في المناخ التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي

---

[1] معمري بن عيسى، **مرجع سابق**، ص-ص67-70.

[2] نغم حسين نعمة، "**إدارة التغيرات المناخية..التحديات والمواجهة**"، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد 3، (أوت2023)، ص1.

إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة".

عرفها فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC) فقد اعتبر التغيرات المناخية كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية[1].

2. **أسباب تغير المناخ:** هناك العديد من الأسباب المختلفة:

أ. **الأسباب الطبيعية:** وهي تتمثل في:

- تغيرات معالم دوران الأرض والإشعاع الشمسي، حيث تشير القياسات السطحية إلى أن معدل الإشعاع الشمسي الواصل إلى سطح الأرض يتغير بين الحين إلى الأخر.
- النشاطات البركانية: حيث يؤثر الغبار والغازات التي تطلقها البراكين على الغلاف الجوي، إذ تعمل هذه الغازات على حجب جزء من الإشعاع الشمسي مما يؤدي إلى انخفاض درجة الحرارة، ويعتقد العلماء أن ضعف النشاط البركاني أدى إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وبالتالي حدوث التغير في المناخ[2].
- تزايد العواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة، التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي وقلة الزراعة والأمطار.
- الأشعة الكونية الناجمة عن انفجار بعض النجوم في الفضاء الخارجي، حيث تضرب الأجزاء الناجمة عن ذلك الانفجار الغلاف الجوي العلوي للأرض وهو ما يؤدي إلى تكوين ما يعرف بالكربون المشع[3].

ب.الأسباب البشرية:

يعد النشاط البشري السبب الرئيسي وراء التغير المناخي المفاجئ، وذلك بفعل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان، حيث أن انبعاثها بكميات متزايدة وغير منضبطة يؤدي إلى

---

[1] شفيعة حداد، نور الدين قالقيل، **أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر–**، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 15، (ديسمبر 2018)، ص3.

[2] ميسون طه محمود السعدي، "**التغيرات المناخية العالمية، أسبابها، دلائلها، توقعاتها المستقبلية**"، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 21، العدد89، (2015)، ص369.

[3] ندى عاشور عبد الظاهر، "**التغيرات المناخية و آثارها على مصر**"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 41، (جانفي 2014)، ص3.

زيادة الحرارة بشكل غير طبيعي وبالتالي تغير نظام المناخ كله، وقد بلغت نسبة تركيز هذه الغازات في الغلاف الجوي حدها الأقصى منذ 420 ألف سنة، وذلك بسبب تزايد عدد المصانع وزيادة استهلاك البشر للطاقة بشكل كبير[1].

3. تأثير التغير المناخي على العالم:

يمكن تلخيص تأثيرات المناخ على العالم في النقاط التالية:

- من الممكن أن تلحق التغيرات المناخية أضرارًا بالاقتصاد العالمي تزيد بمعدل عشر مرات عن التقديرات السابقة، مما سيقلص الإنتاج العالمي بنسبة % 32 بحلول نهاية القرن الحالي. نتيجة خلصت إليها دراسة بحثية كشفت عنها مؤخرا جامعتي ستانفورد وبيركلي الأمريكيتين[2] والتي غطت فيها 611 دولة خلال الفترة من العام 6611 وحتى 3161 عبر تحديد درجة الحرارة السنوية المثلى التي تتزامن مع أعلى مستويات الإنتاجية في العمل والمحاصيل على سبيل المثال.
- من المتوقع ارتفاع درجة حرارة الأرض من 3 إلى 10 درجات مع نهاية هذا القرن، متسببا في إزاحة حوالي مليون شخص من أماكنهم جراء الفيضانات.
- اكتشف الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ في منتصف تسعينيات القرن العشرين، أن درجات الحرارة آخذة في الارتفاع بمعدَّل أسرع من أي فترة مضت في العشرة آلاف سنة المنصرمة، ووجدوا أن درجات الحرارة في القطب الشمالي كانت ترتفع بمعدل ثلاثة أمثال إلى خمسة أمثالِ سرعةِ ارتفاعها في أي مكان آخر في العالم، وتنبأ العلماء بأنه في غضون 50 عامًا سيتلاشى الغطاء الجليدي الذي يكسو القطب الشمالي بالكامل في فترة الصيف. وفي القطب الجنوبي اكتشف العلماء أن الكتلة الجليدية المعروفة باسم "لارسن بي" آخذة في الذوبان والتكسُّر، ويمثل ذلك دليلًا مهمًا فيما يتعلق بالاحتباس الحراري وآثاره[3].
- حدوث خلل في فصول السنة حيث زادت بعض الفصول بحوالي 11 يوما، وهذا يحدث نتيجة موت وتحلل عدد من المواد العضوية وانبعاث الكربون منها في الغلاف الجوي، إذ نجد تقلص فصل الشتاء وطول فصل الصيف.

---

[1] شفيعة حداد، نور الدين قالقيل، **مرجع سابق**، ص4.

[2] Kevin Maréchal, **The Economics of Climate Change and the Change of Climate in Economics :The implicatins for cliamte policy of adopting an evolutionary perspective**",Thèse du doctorat, Université libre de Bruxelles,Belgique, 2009 , p320.

[3] بول ويلكينسن، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا**، تر: لبنى عماد تركي (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص106.

- أصبحت البحار أكثر حمضية نتيجة لزيادة نسبة أكسيد الكربون، وبحلول عام 2050 ستصبح البحار أكثر حمضية بشكل سيؤدي للقضاء على النباتات الموجودة بها[1].
- وفقًا للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، فقد ارتفع مستوى سطح البحر بمعدل ١٥ سنتيمترًا في القرن الأخير، وهم يحذرون من أنه قد تحدث زيادة إضافية قدرها 18 سنتيمترًا بحلول عام 2030، مما قد يهدد الملايين الذين يعيشون في مناطق ساحلية منخفضة مثل طوكيو ولندن ونيويورك، فضلًا عمن يعيشون في مناطق مثل بنغلاديش، وجزر المالديف، وجزر جنوب المحيط الهادئ التي تقع فوق مستوى سطح البحر مباشرةً[2].
- تزايد الفيضانات والعواصف والأعاصير بسبب ارتفاع درجة الحرارة وذوبان الجليد.

4. الجهود الدولية لمواجهة أثر التغيرات المناخية:

- **قمة الأرض ريودي جانيرو سنة 1992:** دعت إليه الجمعية العامة للأمم المتحدة وتم التوقيع عليها من طرف 160 دولة، وقد تمخضت عنه معاهدة إطار حول التغيّر المناخي، والتي هدفت إلى تثبيت تركيزات الغازات الدفينة في الغلاف الجوي خلال فترة زمنية كافية تتيح للنظم الإيكولوجية أن تتكيف بصورة طبيعية مع تغير المناخ، وتضمن عدم تعرض إنتاج الأغذية للخطر، كما تسمح بالمضي قدما في التنمية الاقتصادية على نحو مستدام[3].
- **بروتوكول كيوتو سنة 1997:** تم تبني هذا البروتوكول سنة 1997 ودخل حيز التنفيذ عام 2005، وهو يعتبر أول اتفاق مناخي دولي ملزم، حيث نص هذا البروتوكول على إلتزامات بخفض انبعاث (الغازات الدفيئة) أو غازات الاحتباس الحراري خلال الفترة بين العامين 2008 و2012 تتحملها الدول الصناعية الموقعة على البروتوكول، كما ينص على إمكانية استخدام آليات مرنة بهدف الامتثال لالتزامات الخفض المذكورة[4].
- **مؤتمر كوبنهاغن سنة 2009:** عقد بالعاصمة الدانماركية، تم فيه الاتفاق على تحديد سقف ارتفاع حرارة سطح الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الثورة الصناعية، كما دعت إلى إنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة على مواجهة تداعيات هذه الظاهر[5].

---

[1] إيدموند ج.بورن، **التغير العالمي من أجل بشرية أكثر إنسانية**، تر: سماح خالد زهران، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص32.

[2] بول ويلكنسن، **مرجع سابق**، ص106.

[3] علي عدنان الفيل، **التشريع الدولي لحماية البيئة**، (عمان :دار الحامد للنشر و التوزيع، 2010)، ص6.

[4] شفيعة حداد، نور الدين قالقيل، **مرجع سابق**، ص7.

[5] منى طواهرية، "**التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، (2020)، ص356.

- **ملتقى الدوحة سنة 2012:** عقد في قطر حول التغيرات المناخية للأمم المتحدة في ديسمبر 2012 تعديل بروتوكول كيوتو، باعتباره الاتفاق الوحيد القائم والملزم الذي بموجبه تلتزم البلدان بخفض غازات الاحتباس الحراري، بحيث يستمر نفاذ مفعوله اعتبارا من 1 جانفي2013، وأن فترة الالتزام الثانية ستكون 8 سنوات، كما تم الاتفاق على الجدول الزمني للاتفاق العالمي بشأن تغير المناخ لعام 2015 وزيادة الطموح قبل عام 2020.[1]
- **اتفاقية باريس للتغيرات المناخية سنة 2015:** تعتبر اتفاقية تاريخية وقعت عليها 195 دولة، وقد تم الاتفاق فيها على مايلي:

- وقف المضاعفات المرعبة لتغيّر المناخ عن طريق خفض انبعاثات الكربون في المدى القصير، واستهداف وقفها كليا ما بين سنوات 2050 و2070، مما يفيد بوجوب التعجيل للانتقال إلى قطاع طاقة خال من الكربون خلال فترة قد لا تتجاوز 35 سنة.
- العمل على احتواء ارتفاع درجة حرارة الأرض أدنى بكثير من درجتين مئويتين، بل إنه يدعو إلى مواصلة الجهود للحد من ارتفاعها عند 1.5 درجة مئوية قياسا بما قبل عهد الصناعة.
- أكدت على ضرورة الوصول إلى ما يعرف "بالحياد الكربوني" أو "صافي انبعاثات" في النصف الثاني من القرن الحالي.[2]

- **مؤتمر الأمم المتحدة في مدينة غلاسكو الأسكتلندية سنة 2021 "26 COP"**: قدمت فيه العديد من دول العالم تعهدات لخفض الانبعاثات المتسببة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

خامسا: النزاعات حول المياه في العالم: نموذج النزاع المصري الأثيوبي:

I. المياه في العالم:

إن أغلب الحضارات القديمة قامت على ضفاف الأنهار، وساهم ذلك في استمرارها لمدة زمنية طويلة، فالحضارة البابلية قامت على ضفاف نهر دجلة والفرات، والحضارة الفرعونية قامت على ضفاف نهر النيل، والحضارة الهندية قامت حول نهر الغانج والهنود الحمر حول البحيرات الكبرى في أمريكا.

تتم مقارنة أهمية المياه بالبترول أو بموارد طبيعية أخرى (المناجم، المعادن..)، ويتم الحديث كثيرا عن الذهب الأزرق **l'or bleu** على سبيل المثال مقارنة بالذهب الأسود النفط، غير أن هذه

---

[1] شفيعة حداد، نور الدين قالقيل، **مرجع سابق**، ص7.

[2] منى طواهرية، **مرجع سابق**، ص356.

المقارنة ليست دقيقة لأن المياه يمكن استرجاعها وتحويلها وهي متداخلة بشكل عميق في الصناعة الاجتماعية **la fabrique sociale** [1].

1. مفهوم الأمن المائي:

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف.

المعنى الاصطلاحي للأمن له علاقة بالطمأنينة وغياب الخوف ومن ثم الإحساس بالاستقرار. ولقد كان باري بوزان أول من أشار إلى أن الأمن لفظ متعدد المعاني وهو مصطلح خلافي بالأساس، فهو ذو دلالة إيديولوجية أخلاقية معيارية[2].

لقد شكل الأمن المائي كمصطلح بعدا جديدا لتأثيره في علاقات التعاون والصراع بين الدول التي تتقاسم مجاري الأنهار ومصادر المياه هذا على المستوى الخارجي، وقد شكل هذا الموضوع على المستوى الداخلي أكبر التحديات التي تواجه الدول التي تعاني من شح الموارد المائية كونه يرتبط أساسا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اتجهت العديد من الدراسات لتعريف مفهوم الأمن المائي على أنه، "احتياجات الفرد المائية على مدار العام"، وهو ما عُرف بـ: حد الأمان المائي **Water Stress Index**، وهو متوسط نصيب الفرد سنويًّا من الموارد المائية المتجددة والعذبة، في الاستخدامات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة والاستهلاك المنزلي.

يعني الأمن المائي المحافظة على الموارد المائية المتاحة واستخدامها بالشكل الأفضل وعدم تلوثها وترشيد استخدامها في الري والصناعة والشرب والسعي بكل السبل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات استغلالها[3].

---

[1] زهير بوعمامة، "**نزاعات المياه العابرة للحدود للحدود في إفريقيا: مقاربة جيوسياسية عبر مفهوم المركب الهيدروسياسي الإقليمي**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد06، العدد 02، (2022)، ص37.

[2] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**، (الإمارات العربية المتحدة: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018)، ص101.

[3] هالة السيد الهلالي، "**الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة "سد النهضة نموذجا""**، مجلة دراسات، المجلد 20، العدد 02، (أفريل 2019)، ص101.

إن ندرة المياه تمس حوالي 40% من السكان في العالم، وحسب توقعات الأمم المتحدة والبنك العالمي، يمكن للجفاف أن يعرض حوالي 700 مليون شخص لخطر النزوح إلى غاية عام 2030م[1].

2. أهمية الأمن المائي:

- ينظر للأمن المائي باعتباره الجزء الحيوي المكمل للأمن الغذائي في المفهوم الاستراتيجي للأمن القومي لأي دولة، فعلى امتداد مراحل تاريخية سابقة دفعت الحاجة للمياه إلى استخدام شتى الوسائل للحصول على القدر الكافي منه لتغطية احتياجات الدول المتزايدة.
- استخدمت بعض الدول القوة لتأمين المياه، كما لعبت الظروف المائية بشكل مباشر أو غير مباشر دورا في تغذية عددا من الحروب والنزاعات[2].
- احتل العامل المائي في أواخر القرن العشرين وبداية القران الواحد والعشرين مرتبة الأولوية في جدول أعمال القوى الإقليمية، حيث نجد على السبيل المثال أن بعض الدول العربية تشعر أن ثمة خطر يهدد حياتها يتمثل في "سلاح الماء" عبر اللجوء إلى قطع مياه أنهار حيوية مثل النيل، الفرات، نهر الأردن من قبل دول المنبع.
- وفقا لتحليل دوائر سياسية عالمية بات موضوع المياه مرشح لإشعال الحروب في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا فأغلب الدول العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها فأثيوبيا، تركيا، إيران، السينغال، ليبيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية هي بلدان تتحكم في حوالي 60 بالمائة من منابع الموارد المائية في الوطن العربي.
- اقترحت بعض الدول تبني تسعيرة المياه وبالتالي بيع المياه الدولية مثل موارد الطاقة، وعلى رأس هذه الدول نجد تركيا والكيان الصهيوني، والأخطر من ذلك تبني بعض المنظمات الدولية لتلك الاقتراحات كالبنك الدولي ومنظمة التغذية والزراعة **FAO**[3].

3. علاقة المياه بالنزاعات:

- يقول التقرير العالمي للأمم المتحدة لسنة 2018 حول "**تثمين الموارد المائية**" أن استخدام المياه في العالم يتزايد بحوالي 1 بالمائة لكل سنة منذ الثمانينيات، ما يعني ارتفاعا بنسبة تتراوح ما بين 20 و30 بالمائة عام 2050.
- ندرة المياه أصبحت تمس حوالي 40 بالمائة من السكان في العالم، حيث أنه كلما ارتفعت أعداد السكان وارتفعت معدلات زيادتهم ارتفع الاستخدام العالمي للمياه. وهذا ما جعل Van der Heijden تعبر عن

---

[1] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص41.

[2] رواء زاكي يونس الطويل، **مخاطر الأمن المائي العربي**، (عمان: دار زهران، 2010)، ص8.

[3] أيمن وهدان، **الأمن المائي** (عمان: دار أمجد، 2015)، ص17.

قلقها مما قد ينتج مستقبلا عن ذلك بالقول: "ذا لم يكن هناك ماء كاف، سيحاول السياسيون وضع أيديهم عليه، ويمكن أن يتحولوا إلى التعارك لأجله".

- أظهرت البيانات من برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن 25 من أصل 55 دولة في افريقيا ستسجل مستويات المياه أقل فيها من 1700 مترا مكعبا للفرد سنويًا بحلول عام 2025، مما يمثل نقصا حادا في المياه في هذ البلدان.
- يؤدي الضغط الناجم عن التغيرات العالمية على الموارد المائية إلى المزيد من المنافسة، وتعني المنافسة المتزايدة احتمالية نشوب نزاعات[1].
- يعتبر موضوع الأنهار الكبرى المشتركة بين عدة دول "**أحواض مستجمعات عبر حدودية**" **basin versants transfrontaliers** مثل: النيل، الدانوب، الميكونغ، قضية ومشكلة سياسية رئيسية، حيث هناك 286 حوضا كبيرا دوليا يجمع حوله قرابة 2.7 مليار نسمة وهذا ما قد يؤدي إلى حروب مياه محتملة بين الدول.
- في افريقيا هناك 63 حوضا عابرا للحدود الخمسة الأهم منها هي: النيل، النيجر، الكونغو، زامبير، بحيرة التشاد، كلها مشتركة بين أكثر من 5 دول وهي تجمع حولها حوالي 450 مليون ساكن، ما يعادل ثلث ساكنة أفريقيا تقريبا[2].
- الدول المحيطة بالأنهار قد تمارس بعضها بطريقة قسرية أو بالإكراه عن طريق التهديد بالقوة أو بالعقوبات الاقتصادية لمنع بناء منشأة مائية كسد مثل: جنوب افريقيا ومصر والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الدول هي في موقع المصب وتبحث عن التحكم في المنبع، وهذه القوى المائية المهيمنة تعتمد على التحكم في الموارد المائية على الخبرة التقنية، قدرات مالية وسياسية، عسكرية.
- القوى المضادة للهيمنة: وهي دول تشترك في المركب الهيدروسياسي يمكنها أن تنفذ سياسات يطلق عليها 'مضادة للهيمنة'، محاولة أن تُوازن القوة المائية المهيمنة، ففي حوض النيل مثلا بينت عالمة الجغرافيا "آنا كاسكاو' **Ana Cascao** كيف أن أثيوبيا تحاول منذ ما يقرب العشرين سنة أن تقدم نفسها كمنافس لمصر، وهي في مسعاها هذا توظف في نفس الوقت موقعها المريح كدولة في المنبع، وقدرتها الجديدة على التكيف والتي تظهر من خلال مشاريع بناء السدود[3].

II. النزاع المصري–الأثيوبي حول المياه:

يعتبر نهر النيل نهرا مركبا نتج عن اتصال عدد من الأحواض المستقلة بعضها ببعض بأنهار نشأت خلال العصر المطير الذي تلا تراجع ثلوج العصر الجليدي الأخير منذ ما يقرب من

---

[1] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص–ص41–42.

[2] المرجع نفس، ص–ص43–44.

[3] David Blanchon, **Géopolitique de l'eau: Enter conflits et coopération**, (Paris: Edition le cavalier bleu, 2019), p74

عشرة آلاف عام قبل الآن، ويبلغ طول نهر النيل 6825 كلم وهو أطول أنهار العالم، وتبلغ مساحة حوضه نحو ثلاثة ملايين كلم مربع[1]، وتمر مياهه من منابعها إلى مصبها عبر إقليم إحدى عشرة دولة: مصر، السودان، جنوب السودان، أثيوبيا، إريتريا، كينيا، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، رواندا، تنزانيا، أوغندا، وهو عبارة عن نهرين: النيل الأزرق منبعه 80 بالمائة من أثيوبيا ويصب في مصر والسودان، والنيل الأبيض يمر عبر العديد من الدول.

تعتبر مياه نهر النيل ذات أهمية استراتيجية كبيرة للعديد من الدول خاصة مصر، التي تعتمد بنسبة 98% على مياه نهر النيل بالنسبة للزراعة ومياه الشرب الصالحة وتغطية احتياجات ساكنة تعرف معدلات نموها زيادة سريعة، هو بذلك عامل غاية في الحيوية بالنسبة لوجودها (مسألة حياة أو موت).

1. **اتفاقيات تقاسم مياه النيل:**

❖ **اتفاقية سنة 1929:** تعد أول اتفاقية لتقاسم مياه حوض النيل، وهي جاءت خلال حقبة الاستعمار البريطاني، وتم فيها الاتفاق على العديد من النقاط أهمها:

- تلتزم دول المنبع بأن لا تعدل في مستوى تدفق مياه نهر النيل.
- أن تتقاسم مصر والسودان (تحت السيطرة الأنجلو–مصرية) مياه النهر.
- منح مصر حق الاعتراض (الفيتو) الذي بموجبه يمكنها الاعتراض على أي أشغال في المنبع، والتي من شأنها أن تؤثر على مستوى تدفق مياه النهر.

❖ **اتفاقية سنة 1959:** الموقعة بين مصر والسودان المستقل منذ عام 1956، وقد الاتفاق فيها على:

- التأكيد على ضرورة احترام الاتفاقية السابقة لسنة 1929.
- يقتسم البلدان تدفق النهر بمنح 55.5 كلم^3 لمصر و18.5 كلم^3 للسودان.
- سمحت ببناء سد أسوان الذي بدأت أشغاله بعد عام في 1960.

تعد هذه الاتفاقية بالنسبة لمصر والسودان هي الأساس الشرعي لتقاسم مياه النيل، بينما تعتبرها دول المنبع وعلى رأسها أثيوبيا رمزا للاتفاقيات المجحفة وغير العادلة التي تمت خلال الفترة الاستعمارية، حيث ترى أنها لم تستشر فيها أو كانت غائبة عنها[2].

---

[1] سامر مخيمر، خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996)، ص17.

[2] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص–ص50–51.

تصر مصر دائما على حقوقها التاريخية في نهر النيل انطلاقا من مقولة هيرودوت "**مصر هيبة النيل**" خاصة في مواجهة أثيوبيا، هذه الأخير كانت ولا تزال ترى نفسها غير معنية بأي اتفاقية لا تمنحها أي حق كما تقول على النيل الأزرق.

في فيفري سنة 2011 أعلنت أثيوبيا عن عزمها إنشاء سد بوردر علي النيل الأزرق، والذي يعرف أيضاً بسد هيداسي Hidase علي بعد 20–40 كم من الحدود السودانية بسعة تخزينية تقدر بحوالي 16.5 مليار م3، واسناده إلي شركة ساليني Salini الايطالية بالأمر المباشر، وأطلق عليه مشروع إكس X، وسرعان ما تغير الاسم إلى سد الألفية الكبير Grand Millennium Dam ووضع حجر الأساس في الثاني من أفريل 2011، ثم تغير الاسم للمرة الثالثة في نفس الشهر ليصبح سد النهضة الاثيوبي الكبير[1].

تمر عملية ملء سد النهضة بأربعة مراحل، حيث تصل سعته حوالي 100 مليار متر مكعب من المياه عند الملء الرابع والكامل، وقد اختارت أثيوبيا التوقيت المناسب للبدء في تجسيد المشروع، حيث كانت مصر سنة 2011 تمر بمرحلة من الأحداث والتحولات التي أثرت على استقرارها السياسي وأضعفت قدرتها مؤقتا على التعامل بفعالية مع الاعتراضات والمطالبات الخارجية الخاصة بهذا الشأن.

لم تكن مصر على ما يبدو تستطيع إيقاف هذا المشروع، خاصة وأن مهمة انجازه أسندت للصينيين حلفاء أديس أبابا الجدد، وبذلك لم يكن أمامها إلّا أن تطلب وساطات لأجل أن تحصل على ضمانات حول شروط ملء السد. وبعد فترة من الإعتراضات والمشاحنات الدبلوماسية اللفظية وقعت مصر سنة 2015 على إعلان مبادئ مع أثيوبيا والسودان بهدف إدارة السد.

هذا الاتفاق كان يعني إلغاء الاتفاقيات السابقة وتخلي مصر عن حقوقها التاريخية على موارد النيل، حيث ورد في المادة التاسعة أن الدول الثلاثة تتعاون على قاعدة متساوية لأجل استخدام مياه النيل، ما مثّل حسب عديد من المراقبين انتصارا مرحليا هاما للسياسة المضادة للهيمنة التي اعتمدتها أديس أبابا منذ أكثر من عقدين[2].

رغم الاتفاق إلا النزاع بين الطرفين لم يحل بشكل نهائي حيث لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق يوضح قواعد الملء وكيفية تشغيل سد النهضة، حيث أن هناك مجرد تصريحات أثيوبية تسعى

---

[1] هالة السيد الهلالي، **مرجع سابق**، ص109.

[2] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص52.

لطمأنت الجانب المصري، لكن هذا لا يكفي بالنسبة لمصر خاصة بعد استعداد أثيوبيا للملء النهائي والذي يعني انخفاض حصة مصر.

سادسا: الهجرة غير الشرعية وتداعياتها:

تعتبر الهجرة غير الشرعية من الظواهر التي انتشرت بكثافة في الآونة الأخيرة وباتت تستوجب معالجتها بشكل نهائي من قبل المجتمع الدولي، إذ أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها العديد من الدول، وتعتبر القارة الإفريقية إحدى أكثر المناطق التي تأتي منها الهجرة غير الشرعية، إذ أن تدهور الأوضاع في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك انتشار النزاعات الداخلية تعد سببا رئيسيا يدفع الآلف للهجرة بحثا عن أوضاع أكثر استقرارا وازدهارا.

1. مفهوم الهجرة غير الشرعية:

في البداية لابد من تقديم تعريف للهجرة، حيث هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة[1].

تعرف الهجرة كذلك بأنها ظاهرة اجتماعية تدفع الأفراد إلى ترك مقر سكناهم والانتقال إلى مناطق أخرى.

أما الهجرة غيرة الشرعية فتعرف بأنها الانتقال أو الحركة من مكان إلى آخر أو دولة أجنبية، بقصد الإقامة فيها دون الحصول على الموافقة من قبل الدولة المستقبلة، أي بعيدا عن الطرق الرسمية والقانونية المتعارف عليها دوليا[2].

كما تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون.

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى حيث يعرف بأنه انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، وبالتالي فهو ينطوي على

---

[1] محمد غربي وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة**، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص20.

[2] غراهم ايفانز جيفري توبنهام، **قاموس بانغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز أبحاث الخليج للأبحاث، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص330.

دلالة مخالفة للقوانين والقواعد المعينة بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، فالمهاجرين غير الشرعيين يدخلون البلاد بدون تأشيرات أو إذن دخول مسبق أو لاحق[1].

2. أسباب الهجرة غير الشرعية:

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية يمكن حصرها في مايلي:

- **الأسباب السياسية:** وهي مرتبطة بعدم الاستقرار وغياب الأمن في الدولة الأم الناتج عن الحروب والنزاعات، والصراعات الداخلية، المؤدية إلى الإستبداد وغياب الديمقراطية، إنتهاكات حقوق الإنسان، وغياب العدالة والمساوة، الأمر الذي يفرض على بعض المواطنين الهجرة من موطنهم الأصلي إلى دول أكثر أمنا واستقرار.
- **الأسباب الاقتصادية:** من أهم الأسباب الاقتصادية المحفزة على الهجرة غير شرعية، التباين الاقتصادي بين الدول المصدرة والجاذبة للمهاجرين، نظرا لتذبذب وندرة التنمية في البلدان الأصلية مقارنة بالبلدان المستقبلة، وهذا ما يدفع المواطنين للهجرة بحثا عن الرفاهية.

كما أن ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي وكذلك غياب مشاريع حقيقية للتنمية في البلدان الفقيرة، تدفع الأفراد للجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

- **الأسباب الاجتماعية:** تعد من أهم الأسباب المؤدية إلى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث أن زيادة النمو السكاني السريع، وظهور عجز في تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين كالسكن والشغل والخدمات الاجتماعية، وكذلك عدم قدرة سوق العمل الوطنية على تأمين طلبات العمل، كل ذلك يدفع الأفراد للهجرة إلى الخارج بحثا عن فرص عمل، فتدني مستوى المعيشة وظروف العمل السيئة تدفع الأفراد إلى الهجرة بحثا عن مورد رزق لتوفير حاجياته الأساسية[2].

---

[1] هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2000)، ص88.

[2] بوحادة سارة، "**تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري**"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد01، (فيفري2020)، ص-ص142-143.

❖ **الأسباب الأمنية:** يدفع عدم الاستقرار الأمني والحروب والنزاعات التي تندلع في العديد من الدول خاصة الإفريقية إلى تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، حيث تفر أعداد كبيرة من المواطنين من بلدانهم التي تشهد حالة اقتتال داخلي إلى بلدان أكثر أمننا واستقرارا.

❖ **الأسباب الإعلامية:** تساهم وسائل الإعلام بشكل أو بآخر خاصة منها الأوروبية إلى الدفع نحو الهجرة غير الشرعية، حيث عكفت على نقل صور مجملة ومثالية عن المستوى المعيشي داخلها من خلال إظهار المحاسن والامتيازات الموجودة في تلك البلدان المتقدمة، الأمر الذي ولد الشعور بتفاوت المستوى المعيشي لدى الشباب، وهو ما يدفع بهم إلى السعي وراء رحلة مجهولة والوصول إلى تلك البلدان بأي طريقة[1].

3. تداعيات الهجرة غير الشرعية:

❖ **التداعيات السياسية:** يمكن رصدها في النقاط التالية:

- أفرزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تداعيات سياسية أثرت سلبا على أمن العديد من الدول، حيث تبرز التداعيات السياسية للمهاجرين غير الشرعيين من خلال نقل الحروب والنزاعات إلى الدول المستقبلة، وظهور صراعات بينهم وبين السكان الأصليين، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي أي تهديد الأمن القومي[2].
- تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تدفق الآلاف من الأفراد بطريقة غير قانونية وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص وهو ما يؤثر على العلاقات بين الدول، حيث أنها قد تؤدي إلى حدوث خلافات وتوترات بين الدول والمثال على ذلك في سنة 1968 دخلت سيراليون في خلاف مع غانا بسبب طرد سيراليون بعض الرعايا الغانيين بدعوى أنهم يحرمون المواطنين من عمليات الصيد ولا يدفعون الضرائب ويسكنون في مساكن سيئة تؤثر على الحركة السياحية، والمثال الآخر هو توتر العلاقات بين تشاد وبنين عام 1979 بسبب طرد تشاد عدة آلاف من مواطني دولة بنين بدعوى أنهم دخلوا بطريقة غير مشروعة[3].

❖ **التداعيات الأمنية:**

فيما يخص التداعيات الأمنية يمكن توضيحها فيما يلي:

---

[1] محمد غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص84.

[2] عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير مشروعة والجريمة**،(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014)،ص.82.

[3] حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة(الضرورة و الحاجة)**،(مصر: مركز الإعلام الأمني، (د.ت.ن))، ص.9.

- ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمختلف الأعمال الإجرامية مثل: النصب والاحتيال والسرقة وتهريب المخدرات وتزوير الوثائق والأموال...إلخ، ليشكل خطرا حقيقيا على النظام والأمن العموميان للدول المستقبلة للمهاجرين[1].
- ترتبط ظاهرة الهجرة غير الشرعية بظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة، حيث تستغل الجماعات الإرهابية الأوضاع الصعبة التي يعيشها المهاجرين غير الشرعيين فتعمل على اغرائهم بالأموال لتمويل عائداتهم، وذلك مقابل تجنيدهم في صفوفهم وبالتالي زرع عملاء للجماعات الإرهابية وسط المهاجرين غير الشرعيين ونشر أفكار متطرفة بينهم، إضافة إلى استخدامهم في ارتكاب مختلف الأعمال الإجرامية المهددة لأمن الدول، مما يصعب التعرف عليهم من طرف الأجهزة الأمنية لأنهم غير مسجلين ولا يملكون هويات تثبت شخصيتهم، فمثلا في سنة 2017 أحبطت مصالح الأمن لمدينة تمنراست أكثر من 20 عملية تسلل لجماعات إرهابية من رعايا أفارقة تم استقطابهم وتجنيدهم، وبالتالي زرع عملاء للجماعات الإرهابية أوساط المهاجرين غير شرعيين، ونشر أفكار متطرفة بينهم، وتواطئ فيما بينهم (المهاجرين غير الشرعيين والجماعات الإرهابية) لتبادل المعلومات حول تحركات قوات الأمن[2].
- ترتبط الهجرة غير الشرعية بالجريمة المنظمة وذلك من خلال انضمام المهاجرين غير الشرعيين إلى العصابات ومختلف التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود، والخاصة بالمتاجرة بالمخدرات وتهريبها إلى دول العبور أو الدول المستقبلة وهذا ما يشكل تهديد خطيرا لأمن واستقرار تلك الدول.
- كما يعمل المهاجرين غير شرعيين على الإتجار لأسلحة والمتفجرات والذخائر، ونقل الأشخاص عبر شبكات متنوعة والإتجار بهم لتوفير احتياجاتهم الخاصة، وهذا ما يصعب مراقبتهم وظهور توترات وصراعات بينهم وبين نظم الحكم أو بينهم وبين الجماعات الإثنية المتواجدة في المنطقة مما يؤدي إلى حرب أهلية تهدد أمن الدولة.

❖ **التداعيات الاقتصادية:**

تلعب الهجرة غير شرعية دورا واضحا في التأثير على الدول من الناحية الاقتصادية:

- إن زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين في بلد ما يؤثر بشكل سلبي على اقتصاد البلد المستقبل وذلك بتوفير اليد العاملة الرخيصة والمنافسة لليد العاملة المحلية، حيث يساهم المهاجرون غير الشرعيون في توفير أيدي عاملة رخيصة في مختلف القطاعات والأعمال، مما يشكل خطرا على سوق العمل من خلال منافسة الأيدي العاملة المحلية وانتشار ظاهرة البطالة في البلد المستقبل، نتيجة لقبول المهاجرين العمل في شتى المجالات وبأجور منخفضة.

---

[1] محمد غربي وآخرون، **مرجع سابق**، ص305.

[2] عثمان الحسن محمد نور، **مرجع سابق**، ص82.

- تزايد جرائم غسيل الأموال وتزوير العملة من قبل المهاجرين غير الشرعيين، وهو ما يشكل خطرا على اقتصاد العديد من الدول خاصة دولة العبور[1].
- تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين يخلق صعوبات عديدة لحكومات الدول المستقبلة من الناحية المالية والتنظيمية، وذلك من خلال توفير المأوى والغذاء وكذلك تنظيم وتأمين ترحيلهم بطريقة قانونية.

❖ **التداعيات الاجتماعية:**

للهجرة غير الشرعية تداعيات اجتماعية عديدة يمكن أن نذكر أهمها:

- الإخلال بالبناء الديمغرافي في البلد المستقبل، حيث أن زيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين يؤدي إلى اختلال التوازن السكاني في البلد المستقبل، حيث أن وجود العديد من الجنسيات المختلفة في ذلك البلد يهدد كيان السكان الأصليين فيه، وبالتالي حدوث اختلال في التوازن الاثني والعرقي[2].
- تثير قضية الهجرة بصفة عامة مشكلة اندماج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة أي المجتمعات الأوروبية، حيث تواجههم مجموعة من الصعوبات للتكيف مع المجتمع الجديد الذي تنقلوا إليه، ويزداد الأمر صعوبة مع مشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث يفتقد المهاجرين في هذه الحالة إلى السند القانوني لوجودهم في الدول المستقبلة، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص أو متطرفين أو مجرمين، ويساهم في تفاقم هذه المشكلة التناول الإعلامي المتحيز والتيارات اليمينية المتطرفة التي تعمل على الخلط بين الهجرة والإجرام والتطرف[3].
- انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية تؤدي إلى ظهور أقليات وعرقيات وديانات دخيلة على مجتمع الدول المستقبلة، وهو ما يؤثر سلبا على الهوية والثقافة الوطنية لتلك الدول، وكذلك ظهور عادات جديدة كالتسول والتشرد، ومن ثم تهديد التجانس الاجتماعي من خلال تغيير التركيب الاثني، الثقافي، الديني، اللغوي مما يؤدي ظهور أزمة تعدد الثقافات.
- انتشار الرشوة والفساد حيث يقوم المهاجرين غير الشرعيين بتقديم رشوة مقابل حصولهم على بعض الوثائق الإدارية للبقاء في البلد المستقبل.
- نقل أنواع مختلفة من الأمراض والأوبئة من بلد المهاجرين غير الشرعيين إلى البلد المستقبل[4].

---

[1] بوحادة سارة، **مرجع سابق**، ص-ص146-147.

[2] بخوش صبيحة،"**الهجرة غير شرعية الإفريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، (نوفمبر 2015)، ص48.

[3] محمد الصافي، "**إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب نموذجا**"، المجلد الأول، العدد 03، (جوان 2021)، ص-ص21-22.

[4] بوحادة سارة، **مرجع سابق**، ص-ص147-148.

الخاتمة:

من خلال هذه المطبوعة تم التطرق إلى العديد من المحاور الخاصة بمدخل العلاقات الدولية وذلك بهدف التعرف على النقاط الأساسية في العلاقات الدولية، بداية من التعريف بمصطلح العلاقات الدولية والفرق بينه وبين بعض المفاهيم القريبة منه، وكذلك الولوج للمراحل التاريخية التي مرت بها العلاقات الدولية ثم العوامل والمحددات التي تؤثر على التفاعلات الدولية، وأيضا الفواعل المختلفة في العلاقات الدولية، ثم المدارس النظرية الرئيسية في تخصص العلاقات الدولية والتي لعبت دورا بارزا في فهم وتفسير العلاقات الدولية، وفي الأخير قدمنا نماذج عن العديد من التحديات والتهديدات الأمنية المعروفة في العلاقات الدولية والتي باتت تشغل تفكير العديد من الباحثين وكذلك صناع القرار الرسميين في الساحة الدولية.

إن ما تم تقديمه في هذا المقياس يفتح أبواب المعرفة أمام الطلبة للبحث أكثر والتعمق في العلاقات الدولية كدراسة يمكن التخصص فيها في المستقبل، كما أنه يساعد الطالب على إمكانية فهم وتحليل الظواهر الدولية المختلفة بشكل علمي ومنهجي وكذلك القدرة التنبؤ ووضع سيناريوهات للظواهر والتغيرات والأزمات التي قد تشهدها العلاقات الدولية في المستقبل.

قائمة المراجع:

أولا-اللغة العربية:

I.الكتب:

1. أبو زهرة محمد، **العلاقات الدولية في الإسلام**(القاهرة: دار الفكر العربي، 1995).
2. أبو عامر علاء، **العلاقات الدولية**(الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع،2004).
3. أبو عين جمال زايد هلال، **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**(الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، 2009).
4. إمام عبد الفتاح إمام، **الأخلاق والسياسة: دراسة في فلسفة الحكم**(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2002).
5. إيدموند ج.بورن، **التغير العالمي من أجل بشرية أكثر إنسانية**، تر: سماح خالد زهران(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015).
6. إيفانز غراهم جيفري توبنهام، **قاموس بانغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز أبحاث الخليج للأبحاث(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004).
7. باوتشر دايفد، **النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثوسيديدس إلى وقتنا الحاضر**، تر: رائد القاقون(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 1998).
8. بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**(القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، 1998).
9. بن سلطان عمار، **مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية**(الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر، 2011).
10. بن عمار تونسي، **قانون المجتمع الدولي المعاصر**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998).
11. بلاك جيرمي، **تاريخ الدبوماسية**، تر: أحمد علي سالم،(الإمارات العربية المتحدة: هيئة أبو ظبي للثقافة والسياحة، 2013).
12. بن نهار نايف، **مقدمة في علم العلاقات الدولية**(قطر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، 2016).
13. بيليس جون، ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

14. تيلور بيتر، كولن فلنت، **الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر، الإقتصاد العالمي، الدولة القومية، المحليات**، تر: عبد السلام رضوان، إسحاق عبيد،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006).

15. تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، تر: ديما الخضار،(الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

16. ثابت عادل فتحي عبد الحافظ، **النظرية السياسية المعاصرة**(مصر: دار الجامعة الجديدة، 1997).

17. جراد عبد العزيز، **العلاقات الدولية**(الجزائر: المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية للنشر، 1992).

18. جندلي عبد الناصر، **أثر الحرب الباردة على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي**(القاهرة: مكتبة مدبولي، 2011).

19. جوانيتا إلياس، بيتر ستش، **أساسيات العلاقات الدولية**، تر: محيي الدين حميدي(سورية: دار الفرقد، ط1، 2016).

20. جويلي سعيد سالم، **المدخل لدراسة القانون الدولي الانساني**(القاهرة: دار النهضة العربية، 2002).

21. جيلبين روبرت، **الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث،(الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

22. جيمس دورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبدالحي(الكويت: كاظمة للنشر، 1985).

23. حتي ناصف يوسف، **النظرية في العلاقات الدولية**(لبنان: دار الكتاب العربي، 1985).

24. حفضى إحسان، **علم اجتماع التنمية**(مصر: دار المعرفة الجامعية، 2004).

25. حماد كمال، **النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات**(لبنان: مطبعة دويك، 1998).

26. حمدي شعبان، **الهجرة غير المشروعة(الضرورة و الحاجة)**،(مصر: مركز الإعلام الأمني، (د.ت.ن)).

27. ختاوي محمد، **النفط وتاثيره في العلاقات الدولية**(لبنان:دار النقاش للطباعة و النشر و التوزيع،2010).

28.الخزرجي تامر كامل، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصر في استراتيجية إدارة السلطة**(الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004).

29.الخطيب نعمان أحمد، **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري**(الأردن: دار الثقافة، ط1، 1999).

30.خلف محمود، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**(عمان:دار زهران للنشر، 1998).

31.رجب عبد الحميد، **المنظمات الدولية بين النظرية والتطبيق**(القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008).

32.الرشدان عبد الفتاح علي، محمد خليل موسى، **أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية**(عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2005).

33.ريمون حداد، **العلاقات الدولية**،(بيروت: دار الحقيقة، 2000).

34.سعد حقي توفيق، **تاريخ العلاقات الدولية**(بغداد : جامعة بغداد، 2009).

35.سعد حقي توفيق، **مبادئ العالقات الدولية**(عمان: دار وائل للنشر،2006).

36.صاغور هشام، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي اتجاه دول جنوب المتوسط**(الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2000).

37.صبري مقلد إسماعيل، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**(القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011).

38.صبري مقلد إسماعيل، **نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**(الكويت:(د.د.ن)، 1982).

39.طشطوش هايل عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**(الأردن: البرموك، 2010).

40.الطويل رواء زاكي يونس، **مخاطر الأمن المائي العربي**(عمان: دار زهران، 2010).

41.عبد الخالق عبد الله، **العالم المعاصر والصراعات الدولية**(الكويت: المجلس الوطنية للثقافة والفنون والآداب،,1989).

42.عبد الغفور إبراهيم أحمد، **الأمن الغذائي مفهومه، قياسه، متطلباته**(عمان: دار أمنة للنشر والتوزيع، 2014).

43.عبد القادر رزيق المخادمي، **الأزمة الغذائية العالمية تبعات العولمة الإقتصلدية والتكامل الدولي**،(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009).

44.عبد القادر محمد فهمي، **النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية**(عمان: دار الشروق، 2010).

45. عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، **الهجرة غير مشروعة والجريمة**(الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014).

46. عدنان طه الدوري، **العلاقات السياسية الدولية**(ليبيا: الجامعة المفتوحة، ط4، 1998).

47. عصام عبد الشافي، **مفهوم العلاقات الدولية إشكاليات التعريف**(مصر: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016).

48. العقابي علي عودة، **العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات**(بغداد: الرواد، 2010).

49. العماري عباس رشدي، **إدارة الأزمات في عالم متغير**(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، 1993).

50. العويني محمد علي، **العلاقات الدولية المعاصرة: النظرية، التطبيق، الاستخدامات الاعلامية**،(القاهرة: مكتبة الأنجلو–المصرية، 1982).

51. غربي محمد وآخرون، **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة**(الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، ط1، 2014).

52. غريفيش مارتن، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**(الإمارات: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

53. العنكبي طه حميد حسن، نرجس حسين زاير العقابي، **أصول البحث العلمي في العلوم السياسية**(العراق: دار أوما، 2015).

54. غضبان مبروك، **التنظيم الدولي والمنظمات الإقليمية**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994).

55. غضبان مبروك، **المجتمع الدولي: الأصول والتطور والأشخاص**(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1994).

56. غضبان مبروك، **المدخل للعلاقات الدولية**(الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007).

57. الفيل علي عدنان، **التشريع الدولي لحماية البيئة**(عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010).

58. قادري حسين، **النزاعات الدولية دراسة وتحليل**(الجزائر: منشورات خير جليس،2007).

59. قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**(لبنان: مكتبة حسن العصرية، ط1، 2013).

60. قحطان أحمد الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية**(عمان: دار الثقافة، ط1، 2012).

61.القريشي علي حاتم، **اقتصاديات التنمية**(العراق: مطبعة حوض الفرات، ط1، 2017).

62.قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية**(الإمارات العربية المتحدة: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018).

63.لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمدين أحمد مفتي، محمد السيد سليم(المملكة العربية السعودية: عمادة شؤون المكتبات، 1989).

64.مارسيل ميرل، **السياسة الخارجية**، تر: خضر خضر(بيروت: سلسلة أفاق دولية، 2014).

65.محمود حسن أحمد، **العلاقات الدولية في دار الإسلام**(دمشق: دار الثقافة العربية، 1996).

66.مخيمر سامر، خالد حجازي، **أزمة المياه في المنطقة العربية**(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1996).

67.منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية**(بيروت : المؤسسة الجامعية، 2002).

68.منصور ميلاد يونس، **مقدمة لدراسة العلاقات الدولية**(مصر: جامعة ناصر، 1991).

69.مهنا نصر محمد، معروف خلدون ناجي، **تسوية المنازعات الدولية**(القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، 1996).

70.نظام بركات وآخرون، **مبادئ علم السياسة**(عمان: دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1989).

71.هاني حبيب، **النفط استراتيجيا وأمنيا وعسكريا وتنمويا مصدر الثروة والطاقة والأزمات**(الإمارات العربية المتحدة: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006).

72.هريدي صلاح أحمد علي، **تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة**(الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2003).

73.هريدي صلاح أحمد علي، **العلاقات الدولية**(الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة طباعة ونشر وتوزيع الكتب، 2009).

74.الهزايمة محمد عوض وآخرون، **مبادئ علم السياسة**(عمان: كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، 2018).

75.هيرست بول، غراهم طومسون، **ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانيات التحكم**، تر: فالح عبد الجبار(الكويت: مطابع السياسة، 2001).

76.ويلكينسن بول، **العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جدا**، تر: لبنى عماد تركي(مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013).

77.وهدان أيمن، **الأمن المائي**(عمان: دار أمجد، 2015).

78. اليسون ج. ك. بيلز، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2006).

II.الدوريات/المقالات:

1. بخوش صبيحة، "**الهجرة غير شرعية الإفريقية في الجزائر دراسة في التداعيات وآليات المكافحة**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، (نوفمبر 2015).
2. بن عيسى زايد، "**ماهية النزاعات المسلحة الدولية**"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 4، (ديسمبر 2012).
3. بن عيسى معمري، "التنمية: تطور مفهومها وأهم نظرياتها وعقبات تحقيقها في الدول النامية"، مجلة أبحاث، العدد 05، (أفريل 2018).
4. بن نايف خالد الهباسى،"**التنافس الدولي وأثره على العالم العربي**"، مجلة الشؤون العربية، العدد 153، (ربيع 2013).
5. بوحادة سارة، "**تداعيات الهجرة غير شرعية على الأمن الجزائري**"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد01، (فيفري2020).
6. بولمشاور رباب، جميلة علاق، "**التنافس حول شبكة خطوط أنابيب الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين**"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد01، (جوان 2022).
7. بوعمامة زهير، "**نزاعات المياه العابرة للحدود للحدود في إفريقيا: مقاربة جيوسياسية عبر مفهوم المركب الهيدروسياسي الإقليمي**"، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد06، العدد 02، (2022).
8. التميمي علي جاسم محمد، طبطبائي سيد محمد حسين "**العلاقات الدولية وأبعادها الدبلوماسية والاستراتيجية**"، المجلة السياسية والدولية، العدد 37،(جويلية 2018).
9. جنيدي مبروك، "**حركات التحرر الوطني في ظل القانون الدولي العام**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، (ديسمبر 2018).
10. حداد شفيعة، نور الدين قالقيل، "**أثر التغير المناخي على التنمية المستدامة –دراسة حالة الجزائر**"، مجلة الإقتصاد الصناعي، العدد 15، (ديسمبر 2018).
11. حسين أحمد قاسم، "**نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**"، مجلة سياسات عربية، العدد20، (ماي 2016).
12. حمزاوي ميلود، "**السيادة الغذائية للوطن العربي في ظل الصراع الروسي–الأوكراني**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 03، (جويلية 2023).
13. خلالفة هاجر، "**الأمن الغذائي بين إشكالية تعدد المضامين وتنامي التهديدات**"، مجلة دفاتر المتوسط، العدد 01، (جوان 2015).

14. دوبي بونوة جمال، "**دور المنظمات غير الحكومية في حماية وترقية حقوق الإنسان–منظمة العفو الدولية أنموذجا–**"، مجلة القانون، العدد 07، (ديسمبر 2016).
15. رجاء عبد الله عيسى، راند عبد فهد سعدون، "**الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الأمن الغذائي العربي**"، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، (2023).
16. ساحلي مبروك، "**نظرية السلام الديمقراطي: كآلية لتحقيق السلام المستدام**"، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد03، (جويلية 2020).
17. السعدي ميسون طه محمود، "**التغيرات المناخية العالمية، أسبابها، دلائلها، توقعاتها المستقبلية**"، مجلة كلية التربية الأساسية، المجلد 21، العدد89، (2015).
18. سعيدي يحي، "**الوظيفة الدبلوماسية ودورها في تفعيل العلاقات الدولية**"، مجلة الصراط، العدد 6، (جويلية 2004).
19. شهبوب حكيمة، "**الاعتراف الدولي بين الشريعة والقانون**"، مجلة آفاق للعلوم، العدد 07، (مارس 2017).
20. الصافي محمد، "**إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن 20م: المغرب نموذجا**"، المجلد الأول، العدد 03، (جوان 2021).
21. طلال حامد خليل، "**المرتكزات الفكرية لليبرالية دراسة نقدية**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، (جوان 2016).
22. طواهرية منى، "**التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 22، (2020).
23. عاشور ندى عبد الظاهر، "**التغيرات المناخية وآثارها على مصر**"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 41، (جانفي 2014).
24. عديلة محمد الطاهر، "**الجدل الليبرالي/الواقعي حول دور الإعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد15، (جوان 2016).
25. عشور سليم، "**الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية ونظرية وتطبيقية**"، مجلة أفاق للعلوم، العدد 03، (2023).
26. عصام عبد الشافي، "**دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية: الأزمة العراقية نموذجا**"، مجلة السياسة الدولية، العدد 153، (جويلية 2003).
27. علواني مبارك، "**دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث**"، مجلة المفكر، العدد 14، (جانفي 2017).
28. فخار هشام، "**مشكل النزاعات المسلحة الداخلية المدولة(أشكال جديدة تستدعي التأطير القانوني)**"، مجلة دراسات وأبحاث، العدد3، (جويلية 2020).

29.كاطع علي سليم، "**التواجد الإمريكي في الخليج العربي(الدوافع الرئيسية)**"، مجلة الدراسات الدولية،العدد45، (2010).

30.لمزري مفيدة، سالمي وردة، "**الشركات المتعددة الجنسيات واقتصاديات الدول النامية**"، مجلة إيليز للبحوث والدراسات، العدد 01، (2020).

31.محمود علي، حنان خمش، "**العلاقات الدولية والأيديولوجيا مقاربة ماركسية**"، مجلة المفكر، العدد09، (جانفي 2014).

32.معزيز عبد السلام، "**انعكاسات النزاعات المسلحة على دول الجوار: النزاع الليبي نموذجا**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد 01، (جانفي 2022).

33.نغم حسين نعمة، "**إدارة التغيرات المناخية..التحديات والمواجهة**"، مجلة الريادة للمال والأعمال، العدد 03، (أوت2023).

34.الهلالي هالة السيد، "**الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة "سد النهضة نموذجا**"، مجلة دراسات، المجلد 20، العدد 02، (أفريل 2019).

III.الرسائل الجامعية:

1.بوروبي عبد اللطيف، "**تحول النظريات والأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**"، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية،2008-2009.

2.جندلي عبد الناصـــر، "**انعكاســـات تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة على الاتجاهات النظرية الكبرى للعلاقات الدولية**"، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الســياســية والإعلام، السنة الجامعية 2004-2005.

3.حمياز سمير، "**البعد الجيوسياسي للإستراتيجية الأمريكية تجاه ظاهرة الإرهاب الدولي دراسة حالة آسيا الوسطى (2001-2008)**"، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2017-2018.

IV.مطبوعات:

1.بن زايد أمحمد، **مدخل للعلاقات الدولية**، محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية لطلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك علوم سياسية، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019-2020.

2.بن صايم بونوار، **المدخل للعلاقات الدولية**، مطبوعة محاضرات في مقياس مدخل للعلاقات الدولية، لطلبة السنة ثانية جذع مشترك علوم سياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، جامعة أبوبكر بلقايد، 2020/2019.

V.التقارير:

1. محمود أبو العينين، **دور مجلس السلم والأمن التابع للإتحاد الإفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات**، التقرير الاستراتيجي الإفريقي2006-2007، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2007.

VI.مواقع إلكترونية:

1. أركان ابراهيم عدوان، **أثر العامل الاقتصادي في العلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي : https://lawramadicollege.uoanbar.edu.iq/catalog/file/11/DR-A%201.pdf، تاريخ الدخول:2025/07/28.
2. أشرف ابراهيم، **كيف تتحكم كارجيل cargill في غذاء العالم**، متحصل عليه من الموقع التالي : https://aiacademy.info/course/how-cargill-controls-the-worlds-food/?srsltid=AfmBOor2uZoh04j9HhAus3r_0_tNKZ8i7h-RpIhBdZIjWmwSDUJhh_Wj، تاريخ الدخول:2025/09/02.
3. أكرم حسام، **مردوخ نموذجا: "الفاعل الفرد" ظاهرة جديدة في التفاعلات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التاليhttps://www.siyassa.org.eg/News/1843.aspx :، تاريخ الاطلاع:2025/08/09.
4. أكريم فوزي، **مدخل إلى دراسة العلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي : https://drive.google.com/file/d/1ySGOVV5HCUEiBbJieEyfYGskh5kVVOiz/view، تاريخ الإطلاع:2025/07/27.
5. بولمكاحل إبراهيم، **سلسلة محاضرات مقياس تحليل النزاعات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي : https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&opi=89978449&url=ht%25D9%2586%25D8%25B2%25D8%25A7%25D8%25B9.doc&ved=2ahUKEwjl7PPL5LKPAxWyTKQEHf0uHjUQFnoECCAQAQ&usg=AOvVaw2SoFt1jZm0h96U5_rygK2b، تاريخ الإطلاع:2025/08/30.
6. جابر حسن محمود، **النظرية الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي: https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%84%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9، تاريخ الإطلاع:2025/08/16.
7. جرود منال، **النظرية المثالية في العلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي : https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AB%D8%A7%D

%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9
%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9، تاريخ الإطلاع:
2025/08/14.

8. خان وائل، **المدرسة السلوكية في العلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي :
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1
%83%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%
D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%
D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9، تاريخ
الإطلاع:2025/08/23.

9. طلفاح هيا، **الفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة**، متحصل عليه من الموقع التالي :
https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9
%82_%D88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84_%D
8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85
%D8%A9#cite_note-ba24e2eb_cffd_4350_b93d_87306d713718-
2، تاريخ الإطلاع: 2025/09/05.

10. العجلة حازم، **القانون الدولي والعلاقات الدولية**، متحصل عليه من الموقع التالي :
https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id=28746، تاريخ
الدخول:2025/07/28.

11. نادي تامر، **الفرق بين العلاقات الدولية والسياسة الخارجية**، متحصل عليه من الموقع :
https://arabprf.com/?p=3044، تاريخ الدخول:2024/01/24.

ثانيا: اللغة الأجنبية:

I. **Books:**

1. Battistella Darios, **Théories des Relations Internationals**(Paris:Siences Po, 2éme éd, 2006).
2. Baudoui Remi, **Géopolitique du Terrorisme**, (Paris: Armand Colin, 2009).
3. Bernard Badie with others, **Liberalism in International Relations: Lessons from europe's periphery**, (Danish Institute for International studies, 2007).
4. Blanchon David, **Géopolitique de l'eau: Enter conflits et coopération**, (Paris: Edition le cavalier bleu, 2019).
5. Bruce Hoffman, Inside Terrorism, (New York: Colombia University Press, 2006).

6. Colin Elman, "**Realism**" in: Martin Griffiths, International Relations Theory For the Twenty-First Century: An Introduction, (New York: Routledge, 2007).
7. Jean jacques roche, **thèmes des relations internationales** (France: Montchrestiens, paris, 1997).
8. Jean jacques roche, **théories des relations internationales** (paris: éditions Montchrestien, 5éme éditions, 2004).
9. Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, (mass : Addison-Wesley, 1979).
10. Renouvin Pierre, Jean-Baptiste Duroselle, **introduction à l'histoire des relations internationales**, (Paris : Librairie Armand colin, 1964),
11. Scruton Roger, **A Dictionary of Political Thought**, (London: The Macmillan Press, 1982).
12. Thomas Hobbes, **Leviathan** (Oxford : Basil Blackwell, 1994).
13. Tim Dunne, **Liberalism**, in: John Baylis and Steve Smith, The Globalization of World Politics: and introduction to international relations, Oxford: OUP, 2001.
14. Viotti (Paul R.), Kauppi (Mark V.), **International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, and Beyond** (USA: Allyn & Bacon, 3rd Edition, 1999).

II. **Articles:**

1. Sharp Paul, "**Adieu to the Superpowers?**", International Journal, vol. 47 (1992**).**

III. **PHD Thesis's:**

1. Maréchal Kevin**, The Economics of Climate Change and the Change of Climate in Economics: The implicatins for cliamte policy of adopting an evolutionary perspective"**,Thèse du doctorat, Université libre de Bruxelles, Belgique, 2009.